الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

دور الاستثمار الأجنبي المباشر

في تطوير القطاع الصناعي في الجزائر

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر : تخصص اقتصاد دولي

إعداد الطالبة: **تحت إشراف الأستاذ:**

إكرام كرميش **د. يونس بوعصيدة رضا**

لجنة المناقشة

إسم و لقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
د. ساحلي لزهر	**رئيسا**	أستاذ محاضر - ب -	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. يونس بوعصيدة رضا	**مقررا**	أستاذ محاضر - أ -	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
أ. فرطاقي جابر	**مناقشا**	أستاذ مساعد - أ -	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية: 2018/2017

أدعية

❖ قال الله تعالى: "وَقُلْ رَبِي زِدْنِي عِلْمًا".

سورة طه، الآية 114

❖ اللهم انفعنا بما علمتنا، وعلمنا ما ينفعنا،وزدني علما.

❖ اللهم ذكرني ما نسيت، وعلمني ما جهلت

❖ اللهم علمنا ما جهلنا، وذكرنا ما نسينا، وافتح علينا من بركات السماء والأرض إنك أنت السميع العليم

شكر و تقدير

أحمد الله عز وجل على توفيقي لإنجاز هذه المذكرة، وأتمنى أن تكون ذات فائدة لمن أراد دراسة هذا الموضوع مستقبلا.

وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ماتكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه " فإني أتقدم بالشكر والامتنان للأستاذ المشرف

"د.يونس بوعصيدة رضا"

وكل أساتذة الاقتصاد الدولي بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.

ومن كان له الفضل من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

إهداء

أهدي هذا العمل لأغلى الناس حفظهم الله

والداي العزيزين أطال الله عمرهما.

إلى أخي الصغير : شرف الدين.

إلى أخواتي "إيمان، عفاف وياسمين".

إلى الأستاذ المشرف "د.يونس بوعصيدة رضا"

إلى كل الأصدقاء والعائلة وإلى كل من ذكره

قلبي ولم يذكره قلمي.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	**I**
إهداء	**II**
الفهرس	**III**
قائمة الجداول	**IV**
قائمة الأشكال	**V**
مقدمة عامة	أ-د
الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض التجارب الناجحة في جذبه	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	03
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله	03
المطلب الثاني: مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر	09
المطلب الثالث: أهمية وخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر	13
المبحث الثاني: نظريات، محددات وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر	15
المطلب الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر	15
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	21
المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر	22
المبحث الثالث: إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر	25
المطلب الأول: دوافع ومزايا الاستثمار الأجنبي المباشر	25
المطلب الثاني: مخاطر وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر	27
المطلب الثالث: بعض التجارب الناجحة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	29
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني: سياسات تطوير القطاع الصناعي في الجزائر	
تمهيد	37
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الصناعة	38
المطلب الأول: مفهوم وتطور الصناعة	38

المطلب الثاني: أهمية قطاع الصناعة في الاقتصاد ودوره في التنمية الاقتصادية	44
المطلب الثالث: عوائق الاستثمار الصناعي ودعائم نجاحه	49
المبحث الثاني: استراتيجيات وسياسات التصنيع لتطوير القطاع الصناعي	52
المطلب الأـــول: إستراتيجيتي التصنيع المعوضة للاستيراد والمعززة للتصدير	52
المطلب الثاني: إستراتيجية الصناعات الخفيفة والثقيلة	56
المطلب الثالث:إستراتيجية التصنيع كثيف رأس المال وإستراتيجية التصنيع كثيفة العمل	58
المبحث الثالث:واقع وآفاق القطاع الصناعي في الجزائر	60
المطلب الأول: الخلفية التاريخية لسياسات تطوير القطاع الصناعي الجزائري	60
المطلب الثاني: نقاط قوة وضعف القطاع الصناعي الجزائري	67
المطلب الثالث: سبل وسياسات تطوير القطاع الصناعي الجزائري	71
خلاصة الفصل	74
الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومساهمته في تطوير القطاع الصناعي	
تمهيد	76
المبحث الأول: واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	77
المطلب الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	77
المطلب الثاني: محفزات ومعوقات تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	85
المطلب الثالث:آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	101
المبحث الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاع الصناعي الجزائري	104
المطلب الأول: حصة القطاع الصناعي الجزائري من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	104
المطلب الثاني: أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية الصادرات الصناعية	111
المطلب الثالث: ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر لإنعاش الصناعة	113
المبحث الثالث: مستقبل الاستثمار الصناعي الأجنبي المباشر في الجزائر	115
المطلب الأول: العراقيل المؤثرة على مستقبل الاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي الجزائري	115
المطلب الثاني: الإصلاحات المقترحة لجذب الاستثمارات الأجنبية نحو القطاع الصناعي الجزائري	116
المطلب الثالث: مستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السيارات الجزائري	117
خلاصة الفصل	121
خاتمة عامة	123

قائمة المراجع	126

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
01	مؤشرات التجارة الخارجية والاستثمارات العالمية البريطانية من1800-1913	**10**
02	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق(2011-2012)	**12**
03	آثار تدفقاتIDE على ميزان المدفوعات	**24**
04	تدفقاتIDEلكوريا وماليزيا1996 -2005	**33**
05	بنية الاستثمارات الصناعية وفق مخطط قسنطينة	**61**
06	نسبة مساهمة الصناعة والمحروقات في الناتج الداخلي	**63**
07	تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات	**64**
08	تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات(الصناعة الغذائية)2014	**65**
09	أهم السلع التي تصدرها الجزائر خارج قطاع المحروقات2016	**66**
10	هيكل القيمة المضافة للصناعة التحويلية	**70**
11	معيار التوصيل الكهربائي في الجزائر والمغرب 2018	**90**
12	تدفقات الاستثمار الأجنبي الباشر للجزائر1995-1999	**92**
13	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر2000-2004	**94**
14	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر2005-2014	**94**
15	أهم الدول المستثمرة في الجزائر2012-2016	**96**
16	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر 2018	**99**
17	تطوير المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب القطاعات في الجزائر	**105**
18	الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 1998وحصة بعض القطاعات	**107**
19	توزيع مشاريعIDEفي الجزائر حسب القطاع2002-2010	**108**
20	توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات	**109**
21	الشركات المستثمرة في القطاع الصناعي الجزائري في2016	**110**

22	حجم إنتاج مجمعات تركيب السيارات	120

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
01	ماهية الاستثمار	04
02	دورة حياة السلعة ومراحل تطورها	19
03	تدفقات IDEفي الجزائر 1995-1999	93
04	تدفقIDE2005-2014	95
05	المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة	106

مقدمة عامّة

بعد مرور الاقتصاد الجزائري في الفترة الأخيرة بعدة أحداث ومتغيرات قصد التماشي مع التطور السريع الذي تشهده الساحة الاقتصادية العالمية، ومحاولة تجنب الوقوع في أزمة اقتصادية واجتماعية حادة، والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، أحسّت الحكومة بضرورة تفعيل دور القطاعات الإنتاجية عامة والقطاع الصناعي خاصة باعتباره أحسن بديل في ظل وجود ثروات اقتصادية هائلة لم يتم استغلالها بالطريقة المثلى بعد، لغياب التكنولوجيا المتطورة ونقص التمويل وعدم توفر القدرات الإدارية الأمر الذي وجه الأنظار للاستثمار الأجنبي المباشر(IDE) لسد مختلف الفجوات والنقائص.

زادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي نظرا للدور الذي تلعبه في ترقية الإنتاج والتصدير وبالتالي تنوع مصادر الإيرادات وزيادة الدخل، الأمر الذي استدعى وضع سياسات ترمي لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر ووضع محفزات لجلب المستثمر الأجنبي لوجود نقص في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالأخص في القطاع الصناعي التحويلي. فللاستثمار الأجنبي المباشر الفضل في استغلال موارد البلاد المتوفرة ؛ وإتاحة الإمكانيات والموارد غير المتوفرة محليا، من أجل تحسين النوعية لإحلال السلع الوطنية محل المستوردة ما يؤدي لتحسين الميزان التجاري و ميزان المدفوعات؛ مع توطن التكنولوجيا ونقل أساليب متقدمة في التدريب والإدارة و التسويق.

كما أن تطوير القطاع الصناعي يعتبر سلاح لمواجهة المخاطر المحتملة ومفتاح البقاء في السوق باستخدام الموارد الطبيعية والبشرية والاستجابة للتطورات والتغيرات الجديدة بالأخص في مجال العلم و التكنولوجيا، من أجل الحفاظ على المكانة في السوق وتقويتها وهذا ما يفسر سعي الجزائر المتواصل لتحقيق تنمية صناعية .

تعتبر الاستعانة بالاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير وتوسيع القاعدة الصناعية في الجزائر حلا مؤقتا اقترحه الكثيرون في الوقت الراهن إلى حين اكتساب الخبرات اللازمة وتحقيق قدرة تنافسية عالية،كل هذا يدفعنا للبحث من أجل فهم العلاقة بين تطوير القطاع الصناعي في الجزائر وجلب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي التالي :

السؤال الرئيسي:

هل الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في عملية ترقية وتطوير القطاع الصناعي الجزائري(خارج قطاع المحروقات)؟ وكيف يمكنه النهوض بقاعدة اقتصادية؟

الأسئلة الفرعية:

يقودنا التساؤل المحوري لطرح التساؤلات الفرعية على النحو التالي :

1- ماهي الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول المضيفة؟
2- ما أهمية ومكانة القطاع الصناعي وما واقع تطويره في الجزائر؟
3- ماهو واقع وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي الجزائري؟ وهل تم تحقيق النتائج المنتظرة منه؟

فرضيات الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث لتحليل الإشكال محل الدراسة والتحقق من الفرضيات التالية:

1- للاستثمارات الأجنبية المباشرة آثار إيجابية وأخرى سلبية منها المستمر الدائم ومنها المؤقت الظرفي .
2- لا يزال القطاع الصناعي في الجزائر مرهونا بقطاع المحروقات.
3- يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي الجزائري للنهوض بهذا القطاع وجر باقي القطاعات، لكن دوره محدودا لمعاناة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا عقبات عديدة.

دوافع اختيار الموضوع:

تتمثل مبررات انتقاء موضوع الدراسة فيما يلي :

- باعتبار موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات من المواضيع الحديثة في المجال الاقتصادي ، و يشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية في الظروف الراهنة.
- اختلاف الآراء حول آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الصناعي الجزائري سلبا أو إيجابا.
- بالإضافة لطبيعة التخصص التي ألزمتنا الخوض في مثل هذه المواضيع ذات الطابع الدولي.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في:

- تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وعلاقته بتطوير القطاع الصناعي.

- إبراز الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاع الصناعي في الجزائر.
- تقديم حلول لمواجهة مشاكل الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي الجزائري.

أهمية الدراسة:

تكمن قيمة البحث في الأهمية الفائقة للقطاع الصناعي في إرساء قاعدة اقتصادية ، وإدراك الدور الذي يمكن أن يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في تدعيم هذا القطاع ؛و تعزيزه برؤوس الأموال الأجنبية؛ والتقنية المتطورة إذا ما توفر المناخ المناسب لذلك .إضافة لحداثة الموضوع بتسليط الضوء على قضية أثارت جدل العام والخاص حاليًا.

منهج الدراسة:

نظرًا لطبيعة البحث فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وهذا بوصف الاستثمار الأجنبي المباشر كظاهرة اقتصادية وتناول الإطار النظري للصناعة، ثم استخدام مجموعة من الإحصائيات لتحليل واقعهما في الجزائر ومحاولة إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض بالقطاع الصناعي في الجزائر.

الدراسات السابقة:

- **دراسة كريمة قويدري** بعنوان **"الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر "** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2011، والتي حاولت قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1991-2008) باستعمال برنامج MINITAB V.15 حيث توصلت الدراسة إلى الأثر الإيجابي المباشر على النمو والذي كان أقل من أثر الاستثمار المحلي و الواردات على النمو الاقتصادي.
- **الدراسة التي قام بها رفيق نزاري (2007-2008)** تحت عنوان **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس ؛الجزائر و المغرب** ، هدفت هذه الدراسة لإبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي، وتوصل في النهاية لحقيقة أن تونس لم تتمكن من الاستفادة جيدا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وكان التأثير سلبيا؛ الجزائر له تأثير إيجابي بزيادة معدلات النمو بما يتوافق و النظرية الاقتصادية؛ أما بالنسبة للمغرب كان التأثير ضعيفا.

- **دراسة محمد زوزي(2009-2010)** وكانت بعنوان **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر(دراسة حالة ولاية غرداية)**مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، حيث كانت تهدف لإبراز الصعوبات المعرقلة لمساهمة القطاع الخاص فعليا في التنمية الاقتصادية عموما و القطاع الصناعي خصوصا حيث توصل على أن القطاع الصناعي لا يزال يركز استثماراته في الصناعات الغذائية أو في القطاعات ذات الربحية السريعة ولا يعمل ضمن إستراتيجية وطنية شاملة.

تقسيمات الدراسة:

لمحاولة الإلمام بالجوانب الرئيسية للموضوع قمنا بتقسيمه لثلاثة فصول لكل فصل ثلاثة مباحث وبكل مبحث ثلاثة مطالب .تناولنا في **الفصل الأول** الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض التجارب الناجحة في جذبه بالتعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف النظريات المفسرة له وإيجابياته وسلبياته ،في حين تطرقنا في **الفصل الثاني** إلى سياسات تطوير القطاع الصناعي في الجزائر من خلال ثلاثة مباحث ، المبحث الأوّل قدمنا فيه مفاهيم عامة حول الصناعة، والمبحث الثاني استراتيجيات وسياسات التصنيع لتطوير القطاع الصناعي، والمبحث الأخير عنوانه واقع وآفاق القطاع الصناعي في الجزائر، وجاء **الفصل الثالث** بعنوان واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومساهمته في تطوير القطاع الصناعي، تحدثنا في المبحث الأوّل عن واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما المبحث الثاني عنوانه مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاع الصناعي الجزائري، وتناولنا أخيرًا مستقبل الاستثمار الصناعي الأجنبي المباشر في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

- قلة الإحصائيات الحديثة المتعلقة بالتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- نقص الدراسات الأكاديمية المتخصصة في الاستثمار الأجنبي الصناعي.
- نقص المعلومات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للقطاع الصناعي الجزائري.

الفصل الأول

الاستثمار الأجنبي المباشر

وبعض التجارب الناجحة

في جذبه

تمهيد

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام واسع خلال العقود القليلة الماضية سواءً من قبل الاقتصاديين،الباحثين ،رجال الأعمال وحتى الحكومات،و شهد تنافسا واضحا بين الدول لجذبه بإزالة العراقيل التي تعيقه وتوفير الظروف المناسبة له لتنشيط الاستثمار وتحفيز المستثمرين بعد أن كانت العديد من الدول تتخوف من هذا النوع من التدفقات الرأسمالية واعتبار الشركات متعددة الجنسيات وسيلة لاستغلال الثروات وتحقيق الأرباح على حساب الدول المضيفة.

تغيرت هذه النظرة بتعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر ليصبح أهم مصادر التمويل خاصة بالنسبة للدول النامية وأصبح مؤشرا على التكيف مع المستجدات العالمية في ظل العولمة. و للتعرف على جوانب هذه الظاهرة الاقتصادية قمنا بتقسيم الفصل إلى المباحث التالية : المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني:نظريات، محددات، وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث:إيجابيات و سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

بعد دخول الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة قائمة على اقتصاد السوق وتنامي تيار العولمة أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أهم مصادر التمويل الخارجي فبفضله توسع حجم الإنتاج الدولي و صاحب ذلك تطورا سريعا في التكنولوجيا .

لذلك قامت دول العالم المتقدمة منها والنامية بالتسارع لجلب هذه الاستثمارات لأراضيها والاستفادة من مميزاته.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

اختلف الكثير من المفكرين والاقتصاديين في تحديد مفهوم مشترك للاستثمار الأجنبي المباشر فلكل منهم منظوره الخاص ولهذا سنحاول تسليط الضوء على بعض المفاهيم.

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

1_مفهوم الاستثمار

في اللغة: هي مصدر استثمر للدلالة على طلب الحصول على الثمر والسعي للحصول عليه والانتفاع به.[1]

تعريف الاستثمار في الاصطلاح الاقتصادي

- يمكن أن يعرف أنه استثمار للأموال في أصول حقيقية أو مالية لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائدا في المستقبل، بهدف زيادة ثروة المستثمر.وعلى الرغم أنه يفترض أن المستثمر يهتم فقط بالعائد المتوقع من الاستثمار إلا أنه يسعى لحماية ثروته من المخاطر كالتضخم....[2]
- يعرف كذلك على أنه "استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع و الخدمات و المحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها".[3]
- كما قُدم مفهوم شامل للاستثمار من خلال وجهات نظر مختلفة: هو التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن قصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه القيمة الحالية

---

[1]-معاوية أحمد حسين،الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على النمو و التكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية،مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة، العدد 2،2014، ص104.

[2]- محمد الحناوي ونهال فريد مصطفى،مبادئ وأساسيات الاستثمار،المكتب الجامعي الحديث،مصر،ب ط،2006، ص18.

[3]-حسين عمر،الاستثمار و العولمة،دار الكتاب الحديث،مصر،ط1، 2000،ص56.

للأموال المستثمرة و النقص المتوقع في قيمتها الشرائية ذلك مع توفير عائد معقول يحمل عنصر المخاطرة المتمثل في احتمال عدم تحقق هذه التدفقات.[4]

الشكل رقم1: ماهية الاستثمار

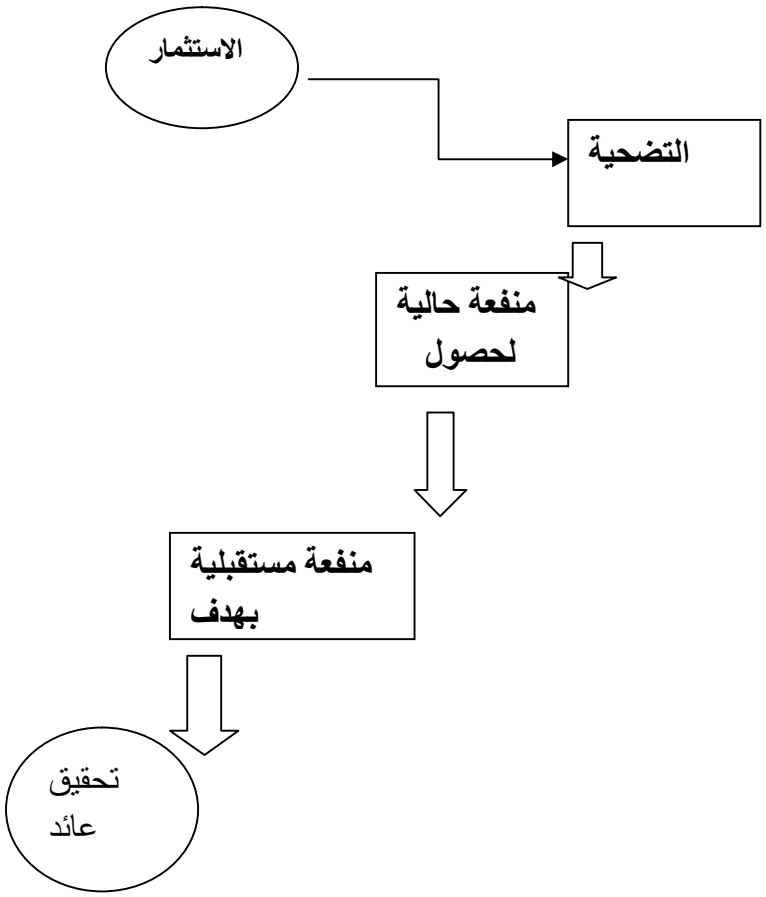

المصدر: مروان شموط وعبود كنجو عبود،**أسس الاستثمار**،جامعة القدس المفتوحة،ط1، 2008،ص7

يوضح الشكل مفهوم الاستثمار الذي يتمثل في التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي، في سبيل الحصول على منفعة مستقبلية أكبر نتيجة تحقيق العائد المتوقع.

الاستثمار في التشريع الجزائري

في الأمر رقم01-03الصادر سنة2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار تناول هذا المصطلح في مادته الثانية كالتالي:

[4]-محمد مطر،إدارة الاستثمارات،دار وائل للنشر،الأردن،ب ط،2006،ص22.

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.
- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.[5]

2-مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة تلك الاستثمارات التي يملكها و يديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة.[6]

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو مساهمة مستثمر يرتكز نشاطه في البلد الأصلي و يقبل بالنشاط في بلد آخر مضيف مع قيامه بالإشراف على المشروع و يعتبر حق التسيير الفرق الذي يميّز الاستثمار الأجنبي المباشر عن غيره من الاستثمار الأجنبي.[7]
- يعرف صندوق النقد الدوليFMI ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE الاستثمار الأجنبي المباشر أنه:"نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة لتمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".[8]
- كما تعرفه المنظمة العالمية للتجارةOMC أنه ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي)، والذي يستعمل أصوله في بلدان أخرى(دول مضيفة) و ذلك مع نية تسييرها.

---

[5]-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد47،الصادر بتاريخ1991/2/6 ،ص204.

[6]-نزيه عبد المقصود مبروك،الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية،دار الفكر الجامعي،مصر،ط1، 2007،ص31.

[7] -Bernard bellon et ridha gouir ;investissements directs etrangers et developpement industriel mediterraneen ;edition economica ,France ;1998 ;p3.

[8] -OECD ;third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment ;paris ;1999 ;p07.

- وعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD" أنه ذلك الاستثمار طويل الأجل والذي يعكس منفعة للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم لفرع في دولة ما.[9]
- يمكن القول أن السيطرة على المشروع معيار التمييز بين الاستثمار الأجنبي غير المباشر والمباشر الذي يعتبر أبسط صور و أشكال الاستثمار حيث تفضله البلدان النامية كون الحصول على مصادر الإنتاج هدفها الأول كما أنه النوع المفضل للمستثمرين الأجانب الذين يستثمرون أموالهم في الخارج فهو يتيح لهم التحكم الفعلي في خطط التسويق و الإنتاج لهذه المشروعات بما يخدم مصالحهم بالدرجة الأولى كذلك بناءً على ملكيتهم للمشروعات لهم حق تحويل الأرباح و الفوائد وقد اعتمدت الكثير من الدول المتقدمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية مثل الولايات المتحدة.[10]

3-الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي مباشرا في حالة امتلاك كيان أجنبي لأصول ملكية تامة أو جزئية في دولة مضيفة ما يمنحه حق النظر في تسيير الاستثمار ابتداءً من نسبة 10 بالمئة كحد أدنى.

أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فيعرف أنه الاستثمارات المتدفقة داخل الدولة في شكل قروض مقدمة من طرف أطراف أو هيئات أجنبية عامة أو خاصة أو تأتي في شكل اكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك الدولة(سواءً عن طريق السندات ذات الفائدة الثابتة أو عن طريق الأسهم) بشرط أن لا يكون للأجانب الحق في الحصول على نسبة من الأسهم تخولهم حق إدارة المشروع و نخلص للفروق التالية:

- ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التملك لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع ابتداءً من10بالمئة أما غير المباشر فينطوي على تملك أفراد أو هيئات أو شركات نسبة من الأوراق المالية لا تصل ل10بالمئة.
- يمنح الاستثمار الأجنبي المباشر للمستثمر الأجنبي حق الإدارة و الإشراف و الرقابة حسب النسبة على عكس الاستثمار الأجنبي غير المباشر و هذا راجع لطبيعة ما يحوزه(سندات،أسهم،قروض) ومن جهة أخرى النسبة المحددة التي لا تتجاوز 10بالمئة.

---

[9]-أحمد يوسف عروسي،انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على الاستثمار الأجنبي المباشر،رسالة ماستر،جامعة محمد خيضر بسكرة،2015/2014،ص ص44.

[10]-نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره،ص32.

- بالنسبة للأشكال التي يتخذها كل نوع باختلاف مراحل المشروع فنجد في مرحلة التمويل الاستثمار الأجنبي غير المباشر يتخذ شكلين إما الاكتتاب في الصكوك التي تصدرها الدولة المضيفة أو القروض التي تقدمها الهيئات الخاصة والعامة أو الأفراد أما في مرحلة الإنتاج فالاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق للدولة المضيفة في شكل عقود تراخيص أو الامتياز عند السماح لمستثمر محلي باستخدام براءة اختراع أو خبرة فنية أو غيرها.. مقابل عائد أو عمليات تسليم المفتاح(إقامة الطرف الأجنبي للمشروع الاستثماري و الإشراف عليه حتى بداية التشغيل)، أو يقوم مستثمر أجنبي (مقاول من الباطن) بإنتاج وتوريد قطع غيار أو مكون لإنتاج السلعة.
- الاستثمار الأجنبي غير المباشر قصير الأجل مقارنة بالاستثمار المباشر المتوسط أو الطويل الأجل عادة.[11]

ثانيا:أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

1-بالنظر لملكيته :

أ-الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:هذا بقيام مستثمر أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب بإحدى العمليتين:

- إقامة استثمار جديد كتأسيس شركة جديدة أو فرع جديد لشركة أجنبية في البلد المضيف دون إشراك الطرف المحلي بأي نسبة كانت.
- شراء مشروع أو شركة محلية قائمة بحيث تؤول ملكيتها بالكامل لمستثمر أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب.

ب-الاستثمار المشترك و يدعى أيضا الثنائي

[11]-أحمد يوسف عروسي،مرجع سبق ذكره،ص ص45-46.

هو استثمار منجز في البلد المضيف وتتوزع ملكيته بين طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة وطرف أو عدة أطراف محلية من جهة أخرى و تكون بإحدى الشكلين:

- إقامة مشروع جديد أو فرع جديد لشركة أجنبية مملوكة بالتساوي أو بدون تساوي بين مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب و نظرائهم المحليين.
- شراء مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب لجزء من رأسمال المشروع حتى يصبح هذا الاستثمار مباشرا.

ج–استثمارات الشركات متعددة الجنسيات

تعرف أنها رؤوس أموال ضخمة تملك أعمالا ووسائل إنتاج في أكثر من دولة ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتخذ من الوطن الأم مركزا رئيسيا لها وتتميز ب:

- كبر حجمها، تنوع المنتجات، الطبيعة الاحتكارية، والتفوق التكنولوجي.
- الهيمنة على الاقتصاد ،القدرة المالية (مبيعاتها لا تقل عن 100مليون دولار).
- التخطيط،الاستثمار،الإنتاج،التسويق و التسعير يتم اتخاذ قراراتهم من الشركة الأم.
- الاعتماد على الإعلان الدائم، والتحكم والسيطرة على سوق التكنولوجيا العالمي.[12]

2–حسب طبيعة النشاط الاقتصادي

أ–الاستثمار الأجنبي الفلاحي:هو الاستثمار في القطاع الفلاحي من تربية حيوانات وإنتاج محاصيل زراعية الذي يمتلكه المستثمر الأجنبي أو يشارك فيه.

ب–الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي: يتمثل في إقامة وحدات إنتاجية من طرف مستثمرين أجانب مهمتها إنتاج السلع الاستهلاكية أو الرأسمالية الموجهة للسوق المحلي أو الخارجي كمصانع السيارات والآلات والملابس والمواد الغذائية.

ج–الاستثمار الأجنبي المباشر الخدمي:هو شبيه بالاستثمار الأجنبي الصناعي غير أن منتجاته غير مادية مثل :الاتصالات،النقل ،البنوك،التأمين،مكاتب الدراسات والفنادق.[13]

---

[12]–أحمد يوسف عروسي،المرجع نفسه،ص ص54-55.

المطلب الثاني: مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر

مرّ الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل زمنية متباينة في ظروفها الاقتصادية والسياسية أثرت في حجمه وطبيعته وهيكله يمكن تقسيمها لأربع مراحل:

المرحلة الأولى[(1800 –1914] (قبل الحرب العالمية1):

سادت هذه المرحلة ظروف اقتصادية و سياسية ملائمة بشكل كبير لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وسمي بالعصر الذهبي حيث تميز ب:

- انخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات وتوافر الفرص الاستثمارية في المستعمَرات وحماية أكيدة من جانب الدول المُستَعمرة لاستثماراتها الأجنبية.
- ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب.
- حرية حركة رؤوس الأموال و التجارة.[14]
- عدم وجود عوائق على حركة رؤوس الأموال الدولية.
- كانت البلدان الأوروبية المنشأ الرئيسي للاستثمارات في مقدمتهم بريطانيا لما تمتاز به من شبكة عالمية من المواصلات و المصارف كذلك تفوق صناعاتها و اعتبار الجنيه الإسترليني مرجع لباقي العملات.[15]
- مثلت هذه الفترة مرحلة ازدهار الاستثمارات الدولية إذ بلغت قمتها و هذا لقيام الثورة الصناعية و زيادة الإنتاج و توجهت الاستثمارات الدولية للقارة الأوروبية وساعدت في نمو الثورة الصناعية بها وفي نهاية القرن19 توجه قسم كبير منها للدول المنتجة للمواد الأولية كالولايات المتحدة،كندا.... و لم تستقطب الدول النامية في آسيا و إفريقيا سوى6.8بالمئة من مجموعها.أما القطاعات التي كانت

---

[13]عبد الكريم بعداش،الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة1996-2005،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2007_2008،ص53.

[14]-خيرة خيالي،دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة لحالة الجزائر،رسالة ماجستير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2016-2015،ص31.

[15]هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية(الصين نموذجا)، بيت الحكمة، العراق، 2002، ص24.

مركز الاستثمار الدولي في هذه المرحلة هي قطاع النقل في السكك الحديدية الذي حظي ب 40.6 % من مجموع الاستثمارات.[16]

جدول رقم1:مؤشرات التجارة الخارجية والاستثمارات العالمية البريطانية(1800-1913)

السنة	تجارة(نسب مئوية)	استثمارات (نسب مئوية)
1800	**2.6**	**7.7**
1850	**31.5**	**15**
1880	**100**	**100**
1913	**275**	**289**

المصدر:خيرة خيالي،دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة لحالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، 2016/2015،ص32

كانت بريطانيا تترأس الدول المصدرة للاستثمارات إذ تسببت النهضة الصناعية في تكثيف قواها الإنتاجية في مجال التصنيع كما حظت بمجال واسع و آمن للاستثمار من خلال توابعها وحافظت على تجارتها الدولية بالموازاة مع الاستثمارات خارج حدودها.

المرحلة الثانية[1914-1944] (في مابين الحربين العالميتين):

ميز هذه المرحلة تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر لعدة أسباب:

- ظروف الحرب وعدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي.
- انهيار قاعدة الذهب و قيام العديد من الدول بتصفية استثماراتها في بعض المستعمرات جراء تضررها من الحرب.

في ظل هذه الظروف تركز الاستثمار في مجال الثروات النفطية و المرافق التي تخدم هذه الاستثمارات مثل بناء السكك الحديدية و الطرق و الموانئ مما يلاحظ أيضا تراجع دور المملكة المتحدة لتحل مكانها الولايات المتحدة.[17]

---

[16]-دريد محمود السامرائي،الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية،مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،ط1،2006،ص ص71-72.

[17]-خيرة خيالي،مرجع سبق ذكره،ص34.

المرحلة الثالثة[1945–1989] (بعد الحرب العالمية الثانية):

شهد الاستثمار توسعا كبيرا بالتزامن مع ازدهار التجارة الدولية في منتصف الخمسينات حيث تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات التحويلية من أجل الحصول على المواد الخام، أما عن قابلية التحويل بين العملات الوطنية لدول مختلفة و التي أفرزتها اتفاقية بريتون وودز فكان هدفها تسوية المدفوعات الناتجة عن العمليات في ميزان الحساب الجاري و ليس لتسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، حيث بقيت القيود على تحركات رؤوس الأموال الدولية في بعض البلدان الصناعية حتى الثمانينات،إلى جانب ذلك قامت الدول النامية حديثة الاستقلال بفرض قيود على الاستثمار الأجنبي المباشر ظنا منها أنه ينقص من سيادتها وعليه فضلت القروض المصرفية على الاستثمار الأجنبي المباشر.

ترتب عن قيام الحرب العالمية 2 تصفية الكثير من الاستثمارات و أصبحت دول كبيرة مصدرة لرأس المال في مركز مدين للدول الأخرى،فبريطانيا على سبيل المثال مدينة لمصر و الولايات المتحدة و الهند و الكثير من الدول النامية، وتسببت في زيادة أهمية الولايات المتحدة باعتبارها مركز تصدير رؤوس الأموال للخارج،وتم انتقال رأس المال العام خاصة من الولايات المتحدة و الاتحاد السوفيتي سابقا للدول في هيئة قروض وإعانات لإعادة إعمارها و تنميتها فضلا عن ظهور هيئات التمويل الدولية كالبنك الدولي و صندوق الأمم المتحدة الخاص بالتنمية الاقتصادية وذلك لعزوف رأس المال الخاص عن الاستثمار.[18]

المرحلة الرابعة [من1990 إلى الآن] :

حدث تحول كبير في مصادر التمويل لدى الدول النامية فتقلصت مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة من صندوق النقد و البنك الدولي و اكتسب التمويل من المصادر الخاصة أهمية متزايدة خلال التسعينات و حل محل المعونة الرسمية الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية، كما حلت التدفقات الخاصة في صورة استثمار أجنبي مباشر و تدفقات الأسهم و السندات محل القروض حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أهم مصادر التمويل للدول النامية على الإطلاق.[19]

جدول رقم2: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق (2011–2012)

---

[18]–دريد محمود السامرائي،مرجع سبق ذكره،ص74.

[19]حيرة خيالي ،المرجع نفسه،ص34.

المنطقة	2011(مليار دولار)	2012(مليار دولار)
الدول المتقدمة	880	517
الدول النامية	725	729
الدول المتحولة	95	84
العالم	1700	1330

المصدر:خيرة خيالي،دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة لحالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، 2016/2015،ص39.

نلاحظ أنه في سنة 2012 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعا بنسبة 32% وقد نالت الاقتصاديات النامية أكثر مما نالته الاقتصاديات المتقدمة من الاستثمار الأجنبي المباشر حيث شكل نصيبها 52% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بالرغم من أنها سجلت انخفاضا طفيفا نسبته 4% من التدفقات الواردة للدول النامية.

المطلب الثالث: أهمية وخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية وخصائص تتمثل في:

أولا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تلخيص أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي :

- الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول النامية خاصة ذات الدخل المتوسط من خلال حصول هذه الدول على التقنية الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية وزيادة استخدام الموارد المحلية ونمو الناتج وفرص العمالة للمواطنين.
- يساعد في عمليات التكييف الهيكلي و ذلك لدخوله في القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير أو التي تحل محل الواردات فهو يعمل على دعم موازين مدفوعاتها وسداد ديونها الخارجية.
- لا يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بترسيخ قواعده في الدول المضيفة إلا بعد دراسات معمقة تبين الجدوى الاقتصادية و الفنية لسلامة المشروع.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر تمويلا في معناه الحقيقي و ذلك باتخاذه شكل تحويل موارد حقيقية من الخارج و المتمثلة في المعدات و الآلات اللازمة لإقامة الاستثمار.
- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الوفرات الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلد المضيف من خلال قيام المشروعات الجديدة بإنشاء بعض أو كل المرافق اللازمة لها.
- تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على توفير بعض مستلزمات و عناصر الإنتاج غير المتوفرة و إنشاء مشاريع مساعدة تعمل على الرقي بمستوى العامل المحلي كمعاهد التدريب على الآلات و الأساليب الجديدة المتطورة.
- تحفز الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنتجين الوطنيين على تطوير أساليبهم الإنتاجية بمحاكاتهم للمستثمرين الأجانب فضلا عن إسهامهم في فتح أسواق جديدة في الخارج أمام المنتجات المحلية.
- للاستثمارات الأجنبية المباشرة الفضل في إيقاف استنزاف الخبرات الوطنية التي تشكو منها البلدان النامية.

- السعي لجلب الاستثمارات المباشرة لا ينحصر في الدول النامية بل تتنافس مع الدول المتقدمة لجلبه و تشجيعه ضمن اقتصادياتها.[20]

ثانيا:خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة خصائص تميزه عن باقي الاستثمارات أهمها:

- انخفاض درجة التقلب :يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستقرار مقارنة بقروض المصارف وتدفقات الحافظة الأجنبية،وهذا لأن توقيف مشروع استثماري أو الانسحاب منه يتطلب تكاليف ضخمة تقف حاجزا أمام صاحب المشروع إضافة لمختلف العقود المتفق عليها قبل بداية النشاط.
- توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر:أي كيفية توزيعه عبر مختلف أنحاء العالم وتبين الدراسات أن الدول المتقدمة تستقبل النسب الكبيرة من مخزونIDE والنسب الباقية تستفيد منها مجموعة دول نامية يسيطر عليها عدد قليل من دول آسيا و أمريكا اللاتينية.
- معدل الاستثمار الأجنبي المباشر:عرفIDE نموا كبيرا في العقدين الماضيين وكان محل اهتمام الكثير من أصحاب القرار في المجال الاقتصادي.[21]
- يختص الاستثمار الأجنبي المباشر عن غيره باستخدامه للمواد الخام المحلية واستخدام أساليب الإدارة الحديثة مع السماح بدخول تكنولوجيات حديثة ولا يترتب عنه مديونية ولا توجد التزامات بالسداد في وقت محدد كالدين الخارجي،أيضا هو ينمي الموارد البشرية و يحفز الاستثمار في البحث والتطوير.[22]

---

[20]–محمد عبد العزيز،الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي،دار النفائس للنشر،الأردن،2005،ص ص31-32.

[21]محمد عبد العزيز،المرجع نفسه،ص ص19-20.

[22] - Hassan kabir,FDI : information tecknology and economic growth in mena region,economic research forum (erf) paper, 2004,pp1-2.

المبحث الثاني: نظريات،محددات وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة محددات وآثار و قد تناولته الكثير من المدارس من خلال نظريات مفسرة له وفق فرضيات مختلفة.

المطلب الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

تباينت النظريات التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر تبعا لاختلاف التحليل الذي اتبعه الباحثون في أسباب و دوافع قيام هذا النوع من الاستثمار لذا سيتم تقسيم النظريات بالشكل الآتي:

1-التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

أ-النظرية الكلاسيكية

"استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة والاستخدام الكامل للموارد و الحرية الفردية في ممارسة النشاط".[23]

كما يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على منافع كثيرة لكنها مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات بسبب:

- ميل الشركات متعددة الجنسيات لتحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح بدل إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
- ما تنتجه هذه الشركات يؤدي لخلق أنماط جديدة للاستهلاك لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.
- اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع في توزيع الدخول بتقديم الشركات متعددة الجنسيات أجورا مرتفعة للعاملين فيها مقارنة بالشركات الوطنية مما يخلق الطبقية الاجتماعية.
- التأثير على سيادة الدولة المضيفة من خلال التبعية الاقتصادية و السياسية.

---

[23] مدحت القريشي،التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات،دار وائل للطباعة و النشر ، الأردن، ط1،2007،ص55.

من بين الانتقادات الموجهة للنظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية.[24]

ب- النظرية النيوكلاسيكية

تشرح النظرية تدفق رأس المال أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى ومنه سيتدفق للمناطق التي يحصل فيها أعلى عائد.

ويعتبر أولين1933 أنه بوجود سوق المنافسة الكاملة فرأس المال سينتقل بحرية من سوق لآخر وأهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة.

لم تميز النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر فأسباب و وآثار كلا النوعين لابد أن تختلف، فلم تأخذ بعين الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر كقائمة تتضمن ليس فقط رأس المال ولكن أيضا التكنولوجيا و المهارة و الإدارة.[25]

ج-نظرية عدم كمال الأسواق

تقوم النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية و نقص معروض السلع فيها.

ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر:

- اختلاف نوعية إنتاجها عن الإنتاج المحلي و امتلاكها لمهارات إدارية،إنتاجية، وخصائص تمويلية وتسويقية.
- قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج و الاستفادة من وفرات الحجم التي تجعل إنتاجها أقل كلفة وسعرا مقارنة مع الشركات المحلية.
- التفوق التكنولوجي و الاستفادة من الامتيازات و التسهيلات الممنوحة في الدول النامية بهدف جذبها للاستثمارات الأجنبية.[26]

---

[24]-عبد السلام أبو قحف،نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية،مؤسسة شباب الجامعة،مصر،ط1 ،1989،ص32.

[25]-رضا عبد السلام ،محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ،دار السلام للنشر،مصر ، ط2002،1،ص44.

[26]-عمر صقر،العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة،الدار الجامعية،مصر،ط1 ،2001 ،ص52.

من بين الانتقادات المقدمة للنظرية افتراضها إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات لجميع فرص الاستثمار في الخارج و هذا غير واقعي.

لقد اعتمدت العديد من الدراسات النظرية على مسألة عدم كمال الأسواق كسبب لقيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر خارج حدودها المحلية و يقر رواد هذا الاتجاه أن القدرة على الاستثمار في الخارج يعتمد على مدى تمتعها بميزات احتكارية تمكنها من المنافسة في البلد المضيف و هذا ما أكدته نظرية الميزة الاحتكارية.

- **نظرية الميزة الاحتكارية:** تركز عل فكرة أن الشركات العابرة للقارات تتمتع بقدرات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، ظهر هذا النموذج في تحليل ستيفن هارمر HARMER STEVEN الذي اعتبر الدافع من الاستثمار الأجنبي المباشر هو الرغبة في السيطرة على السوق الخارجي و الميزة الناتجة عن الابتكار للحصول على عائدات أعلى من الشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى.

تطورت هذه النظرية، لكن تطورها ظل في سوق احتكاري و لم تراع النظرية السوق اليابانية حيث تقوم شركات صغيرة متوسطة الحجم في ظل هياكل سوق تنافسية نسبيا و يركز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل،بعكس النموذج الأمريكي الذي يعتمد على الحجم و تقليل عنصر العمل .

- **نظرية تدويل الإنتاج:**تؤكد النظرية أنه من الأفضل للشركات إنشاء فروع لحماية ملكيتها الفكرية من أي تجاوز أو تطاول و إحكام سيطرتها على ممتلكاتها المادية والفكرية والتقنية فقد أوضح رغمان(RUGMAN 1981-1982)بأن عملية الإنتاج هي جعل السوق الدولي محل سيطرة الشركة و عبر الحدود لاستغلال ميزاتها في صورة الحجم الكبير و حماية أسرارها بالاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من إعطاء تراخيص لاستخدام براءات الاختراع لأنه سيساء استخدامها.
- **نظرية عدم كمال سوق رأس المال:**وفقا "لألبير" فالشركات العابرة للقارات في الدول ذات العملة القوية تكون ذات ميزة و تشجع الاستثمار في الدول ذات العملة الضعيفة وأوضح أن عدم كمال الأسواق المالية هو سبب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر ،فالشركات من الدولة الأم قادرة على تعظيم عوائدها مقارنة بالشركات المحلية في الدول المضيفة لأنها تستطيع الاقتراض من أسواق رأس المال الدولية بسعر أقل، هذا ما يفسر الاستثمارات الأمريكية خلال الخمسينات والستينات من القرن

العشرين كذا الشركات الألمانية و اليابانية و السويسرية خلال الثمانينات عندما كانت عملات تلك الدول قوية.

لكن ألبير لم يفسر حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول الواقعة في نفس المنطقة النقدية كالإتحاد الأوروبي،و الاستثمارات من الدول النامية بدون وجود أسواق رأس المال وتقييد الصرف الخارجي من قبل الدولة.[27]

- **نظرية تنويع الموقع**:ركزت نظرية الموقع على اختيار البلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر من جانب الشركات متعددة الجنسيات التي ترتكز على المحددات المكانية المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر كالمناخ الاستثماري و الإجراءات

الحمائية و العوامل المرتبطة بالتكاليف والعوائد التسويقية والحوافز والامتيازات التي تقدمها البلدان المضيفة.[28]

2- التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

أ-نظرية توزيع المخاطر

ركز(كوهين 1975)على فكرة توزيع المخاطر كسبب لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر،وفقا للنظرية فالشركات تستثمر بالخارج لزيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر وهذا بتوزيع الأنشطة فهي مشابهة للمقولة : عدم وضع البيض في سلة واحدة،فالشركة تقوم بتوزيع الأنشطة في دول متعددة غير متشابهة .

لكن ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001 كان بمثابة ضربة قاضية للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة و لم يؤثر فقط على الاقتصاد الأمريكي و إنما على كافة الأسواق العالمية و بالتالي لن يغير من الأمر شيء لو قامت الشركة بتوزيع أنشطتها بالاستثمار الأجنبي المباشر.

---

[27]-رفيق نزاري،الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي،رسالة ماجستير،جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008،ص ص 4-6.

[28]-رشيدة بن عرفة و سمية حمزاوي، تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر،جامعة العربي التبسي تبسة،2015-2016،ص16.

ب–نظرية دورة حياة المنتج

تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن دورة حياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة ومنها مرحلة البحث و الابتكار و تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلي(مرحلة الظهور والبيع في السوق المحلي)، ثم النمو في إنتاجها وتسويقها محليا ودوليا وتشبع السوق المحلية(مرحلة النمو و التصدير)، ومن ثم مرحلة إنتاجها من طرف الدول المتقدمة الأخرى(مرحلة نضوج السلعة)، و أخيرا مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة ومن أبرز الأمثلة الصناعات الإلكترونية (مرحلة الانحدار و التدهور).[29]

الشكل رقم 2: دورة حياة السلعة و مراحل تطورها

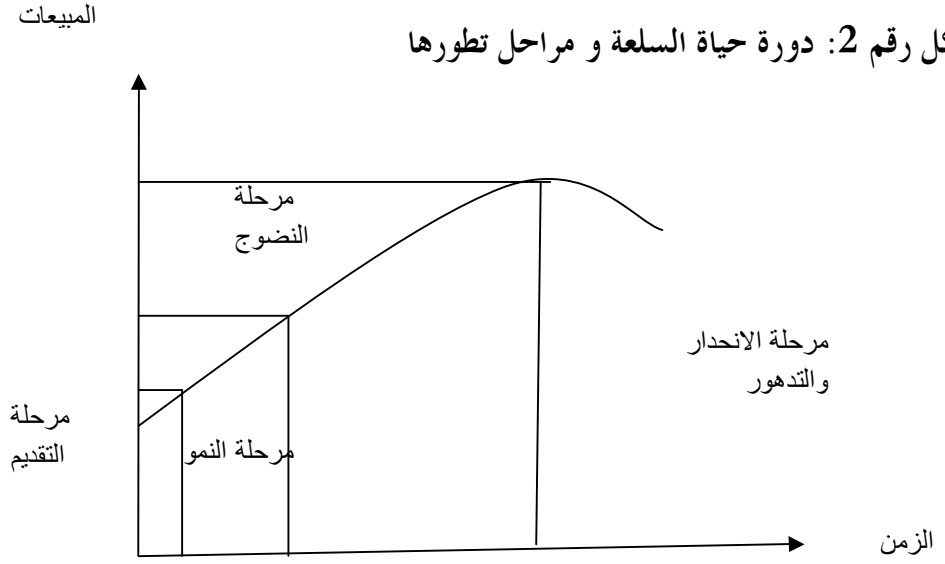

المصدر:علي عباس،إدارة الأعمال الدولية،دار الحامد،الأردن،2007،ص168.

نلاحظ من خلال الشكل أن المراحل الأربعة لدورة حياة المنتج ليست متساوية الفترات، ومن البديهي أن تسعى كل منشأة إلى الإسراع بفترة مرحلتي التقديم والنمو، والبقاء أطول ما يمكن بمرحلة النضج، وتأخير الانتقال لمرحلة الانحدار أو التخلص منها بسرعة وعدم البقاء فيها لمدة طويلة. المرحلة الأولى يكون الإنفاق بها كبير على نشاطات الترويج على أمل تعظيم المبيعات، في المرحلة الثانية (مرحلة التطور) تزيد المبيعات

[29]–فليح حسن خلف،التمويل الدولي، دار الورق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004،ص182

وتسترد المصروفات، في المرحلة الثالثة وبعد أن تصبح السلعة معروفة في السوق تزيد المبيعات لتبلغ ذروتها ثم تبدأ في التراجع قليلا قليلا حتى تصبح خارج التداول.

ج–النظرية الانتقائية لجون دانينغ في الإنتاج الدولي

قام (DUNNING) بالتقاط أفكار من مجالات متعددة في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر وتجميعها في نظرية شاملة و لهذا أطلق عليها النظرية الانتقائية.

أوضح دانينغ أنه يلزم توافر 3 شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج هي:

- تملك الشركة لمزايا احتكارية لمواجهة منشآت الدول المضيفة
- أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل IDE في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص.
- أن تتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة(انخفاض الأجور،اتساع السوق،توفر المواد الأولية).

د– نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية):

رواد هذه النظرية (كوجيما و أوزاوا) تجمع هذه النظرية بين الأدوات الجزئية مثل القدرات و الأصول المعنوية وكذلك الأدوات الكلية مثل السياسة التجارية و الصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة.

تؤكد المدرسة على عدم قدرة السوق على التعامل مع التطورات التكنولوجية المتلاحقة لذلك توصي بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكييف من خلال السياسات التجارية .

برهن كوجيما أن الاستثمارات الأمريكية هي بديل للتجارة في حين الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية.

تعاني النظرية من البساطة الشديدة في إطارها المرجعي ونموذجها غير كاف لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تؤكد النظرية أن IDE يرفع القدرة التنافسية ويسرع عمليات الإصلاح الاقتصادي للدول المضيفة دون تقديم تفاصيل.[30]

المطلب الثاني : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يكون مرتبطا بمدى استعداد الدولة المضيفة لتقبل هذا النوع من التدفقات المالية وهنا يكون للمزايا المكانية دورا كبيرا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و أهم هذه المحددات هي:

أولا: سعر الصرف

الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف فقد أوضح (CUSHMAN,1985) أن الشركات متعددة الجنسيات تنجذب للدول بعد حدوث تخفيض في العملة أو بتوقع تضخم في الدول المضيفة كما تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لأنها تؤدي لتغيرات سريعة في الربحية أيضا التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف تؤثر على المناخ الاستثماري ويمكن أن تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو التصدير بتغيرات معدلات الصرف.

ثانيا: الناتج المحلي الإجمالي

هو محدد أساسي للشركات متعددة الجنسيات الساعية للنمو بالنفاذ للأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة خاصة للشركات العاملة في خدمات غير قابلة للاتجار بالإضافة أن كبر حجم الناتج المحلي يساعد المؤسسات العاملة بالمنتجات القابلة للاتجار على تحقيق اقتصاديات الحجم.

ثالثا : معدلات التضخم

[30]-رضا عبد السلام،مرجع سبق ذكره،ص ص53-70.

تؤثر مباشرة على سياسات التسعير و حجم الأرباح و التأثير على حركة رأس المال وتكاليف الإنتاج،ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز10بالمئة سنويا التي تشكل منطقة خطر للاستثمارات الوطنية والأجنبي والتضخم يشوه النمط الاستثماري من طويل لقصير الأجل.

ومن خلال دراسة ل 54 دولة نامية اتضح ارتباط سلبي للتضخم العالي و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعا: الإصلاح الاقتصادي

يقوم على تقليل نطاق تدخل الدولة و ترك النشاط الاقتصادي لقوة السوق فقد يكون الإصلاح الاقتصادي عاملا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

خامسا: البيئة الاقتصادية

النظام السياسي و الاستقرار في أي بلد يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر فالمستثمر الأجنبي يتخذ قراره بقبول أو رفض المشروع ليس فقط على أساس حجم السوق و العائد إنما على درجة الاستقرار السياسي فتُفضل الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة.[31]

المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر أثرا على نقل التكنولوجيا وتأهيل اليد العاملة بالإضافة لآثاره على الاستثمار المحلي وميزان مدفوعات الدول المضيفة وسيتم توضيح هذا من خلال هذا المطلب:

آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا:عملية نقل التكنولوجيا تكون بأربع آليات الروابط الرأسية و تنشأ بين الموردين أو المشترين ،الروابط الأفقية مع الشركات المنافسة وهجرة العمالة وأخيرا تدويل البحث و التطوير.

الأثر على تأهيل وتدريب الموارد البشرية: نقل التكنولوجيا من الشركة الأم للفروع لا يتجسد في الآلات و المعدات والبراءات فحسب ،لكن ينطوي على نقل المهارات الإدارية والفنية و التدريب لعناصر العمل في البلد المضيف من العاملين في الشركة ذاتها و يمتد للعاملين في الشركات المحلية المتعاملة مع الشركة الأجنبية.

---

[31] إيمان بن عمار،الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية في الدول النامية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر،جامعة أكلي محند اولحاج البويرة،2014-2015،ص ص8-9.

الأثر على الاستثمار المحلي: هناك توجه لدى المستثمرين الأجانب باللجوء لتمويل جزء من استثماراتهم المباشرة عن طريق الاقتراض من السوق المحلي للدول المضيفة بالتالي جزء من المدخرات المحلية توجه للاستثمار الأجنبي المباشر وحرمان المستثمرين المحليين ومزاحمتهم و يوجد الأثر الإحلالي والتكاملي الأول نتيجة قدرة الشركات متعددة الجنسيات إخراج الشركات المحلية من السوق بفضل التكنولوجيا و المهارات الإدارية و قنوات التسويق و الجودة والعلامات التجارية أما الأثر التكاملي ينشأ بكون الدول المضيفة تمتلك شركات محلية متقدمة تكنولوجيا قادرة على إحلال تكنولوجيا حديثة بدل القديمة فيحفز على مزيد من النمو .[32]

آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات:

يمكن تصنيف آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات البلد المضيف لأثرين:

- آثار إيجابية عندما يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر فائضا في ميزان المدفوعات أو يخفض من عجزه.
- آثار سلبية عندما يُحدث الاستثمار الأجنبي المباشر عجزا في ميزان المدفوعات أو يُخفض من فائضه.

يبرز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات عن طريق التأثير على الميزان التجاري من خلال الفرق بين صادرات هذا الاستثمار وارداته من السلع. فإذا كانت قيمة صادراته أكبر من قيمة وارداته يحدث فائضا في الميزان التجاري للبلد المضيف له أو يخفف من عجزه. والعكس صحيح حيث يحدث عجزا في هذا الميزان أو يخفض من فائضه إذا كانت وارداته أكبر من صادراته.وهناك إستراتيجيتين لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر هما:

- إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير.
- إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه لإحلال الواردااات أي لإنتاج السلع المستوردة.

[32] شوقي جباري، تدويل أعمال الشركات متعددة الجنسيات بين المكاسب و المخاطر على الدول النامية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد رقم 1، 2014، ص ص74-75.

يتوضح تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات عن طريق تأثيره على ميزان حركة رأس المال، حيث يُحدث أثر إيجابي نتيجة تدفق العملات الأجنبية الضرورية لإنجاز الاستثمار باستخدام المستثمر الأجنبي أمواله الذاتية (العملة الأجنبية الصعبة) وعدم الاعتماد على الاقتراض من سوق البلد المضيف .[33]

جدول رقم3: آثار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

الآثار الإيجابية	الآثار السلبية
دخول رؤوس الأموال	موارد القرض الداخلة من المحتمل أن تنخفض هذا إذا كانت الشركة تمول من طرف السوق المحلي.
تطوير الصادرات	إعادة الأرباح للوطن الأم.
تخفيض الواردات و تعويضه بإنتاج الفرع	نمو الواردات إذا كان العرض المحلي لا يغطي احتياجات الشركة الأجنبية من المواد الأولية.

المصدر:شوقي جباري، تدويل أعمال الشركات متعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية، مجلة دراسات اقتصادية،العدد رقم 1،2014،ص77.

يكون التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر بزيادة الصادرات وبالتالي زيادة المقبوضات من العملات الأجنبية، أو بتخفيض الواردات ومنه تقليص المدفوعات إلى الخارج بالعملات الأجنبية. أما التأثير السلبي فيتمثل في تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدولة المضيفة (عدم وقوع أي تدفق للعملة الأجنبية للداخل)، أوبتأمين جزء كبير من مستلزمات الإنتاج (المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة) عن طريق استيرادها من الخارج.

[33]- عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص ص 110-112.

المبحث الثالث : إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الإيجابيات التي يجب الظفر بها وسلبيات على المضيفة التفطن لها.

المطلب الأول: دوافع و مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

لكل طرف دوافعه للخوض في تجربة الاستثمار الأجنبي المباشر سواء الطرف الأجنبي أو الدول المضيفة حيث تتعدد المنافع والفوائد الاقتصادية الهامة المتحصل عليها جراء استقطابه.

أولا: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

1-دوافع المستثمر الأجنبي

- زيادة العوائد بالتخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض تكاليف الإنتاج.
- زيادة المبيعات بكبر حجم السوق و الاستفادة من وفرات الحجم.
- تخفيض المخاطر و توزيع الاستثمارات.
- تحسين الموارد و ضمان توفيرها بالكمية و الجودة و الأسعار المرغوبة بإنشاء فرع أو الاشتراك في مؤسسة قائمة في البلد المصدر.
- الاستفادة من المزايا المكانية و الحوافز المقدمة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الرغبة في النمو والتوسع والهيمنة.

2-دوافع البلد المضيف

- **سد فجوة الادخار الاستثمار:** بعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل للاستثمار الوطني.
- تحسين وضعية ميزان المدفوعات .
- زيادة تراكم رأس المال الثابت و الإنتاج الوطني و رفاهية المجتمع.
- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.
- نقل التكنولوجيا الحديثة.
- تخفيض نسبة البطالة.[34]

ثانيا:مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

1-للدول المضيفة

- توفير فرص العمل وتدريب العمالة المحلية.
- زيادة تدفق رؤوس الأموال والتنمية التكنولوجية والحد من الاستيراد.
- زيادة فرص التصدير.
- توفير مصدر متجدد للحصول على العملات أو رؤوس الأموال لتمويل برامج وخطط التنمية.
- رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية.
- تسهيل حصول الدول المضيفة على التقنيات الحديثة و المطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات.
- اكتساب العمالة المحلية التي تتاح لها الفرصة للعمل في فروع الشركات الأجنبية لمهارات تكنولوجية حديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب ونقلهم لهذه المعرفة العلمية والفنية والإدارية للشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها.
- إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية ومراكز البحث العلمي المحلية لاكتساب ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا و أساليب علمية.

---

[34]-عبد الكريم بعداش،الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على الاقتصاد الجزائري،أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر،2008،ص ص 54-55.

- تعويض نقص المدخرات المحلية بالتدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها.
- الآثار الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الدول المضيفة إيجابية و ذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدول من النقد الأجنبي، بالإضافة لخبرة الشركات الأجنبية بشبكة الأسواق الدولية و اتصالاتها و سمعتها المرتبطة باسمها وعلامتها التجارية التي تتيح للدول المضيفة إمكانات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها.

2-بالنسبة للدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

- استثمار أموال عند معدل عائد أعلى من الاستثمار البديل المحلي.
- احتكار التكنولوجيا.
- استغلال هذه الشركات لغايات سياسية كالتدخل في الشؤون الداخلية للدول.[35]

المطلب الثاني: مخاطر و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم من الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوّر الدول المضيفة إلا أنه يواجه العديد من الانتقادات نتيجة أخطاره المحتملة.

أولا:مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

على الدول المضيفة

1-بيئية: التلوث الناتج عن إقامة المشاريع الاستثمارية سواء تلوث الهواء أو الماء.....

2-**اقتصادية:** تتمتع الشركات الأجنبية المستثمرة بوضع **احتكاري** أو شبه احتكاري في أسواق الدول المضيفة، وذلك راجع إما لانفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا يتوفر لها بدائل في تلك الأسواق، أو الاستحواذ على شريحة كبيرة من طلب السوق لتلك السلع في الدول المضيفة التي تكفل لها القيادة السعرية.

---

[35]-كريمة قويدري،الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر،رسالة ماجستير،جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان الجزائر،2010،ص ص51-54.

التأثير على السوق الوطنية من خلال تعريض العديد من الشركات المحلية لمشاكل في تصريف منتجاتها، الأمر الذي يستوجب على الدول المضيفة وضع سياسة حمائية لبعض الصناعات الناشئة بما يكفل استمرار نشاط هذه الشركات.

سياسية:(السيادة والاستقلال) يثير المعارضون للاستثمارات الأجنبية المباشرة بعض القضايا المتعلقة بتأثير تلك الاستثمارات السياسة العامة للدولة المضيفة وكذا قابليتها للخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية بشكل غير مباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات وكذا تعرض المصالح الوطنية للدولة المضيفة لهذه الضغوط.

خلق طبقة من المنتفعين ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات، حيث تضم طبقة المنتفعين مجموعة من التجار والموردين والوكلاء والسماسرة وغيرهم ويشكل هؤلاء مجموعة ضغط للدفاع عن تلك الشركات ولو على حساب المصلحة الوطنية.[36]

على المستثمر الأجنبي

1-سياسية

هي مخاطر تؤثر على الأرواح و الممتلكات،أو تؤثر على التشغيل أو على العمليات المالية، كتحويل الأرصدة مثلا، تغيير نظام الحكم مخاطر عدم الاستقرار الشغب ، العنف و الإرهاب.

2-اقتصادية تجارية

خطر العائد على الاستثمار(عدم توفر معلومات عن البلد المضيف)،خطر المنافسة، قيود الاستيراد.

3-مالية

منع تحويل الأرباح للخارج،خطر الصرف ، الازدواج الضريبي.[37]

ثانيا :عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

---

[36]-محمد زيدان،الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال(دراسة تحليلية للمكاسب و المخاطر)،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،الجزائر،العدد1 ،2004،ص ص 132-134.

[37]-عبد الكريم بعداش ،مرجع سبق ذكره،ص ص122-123.

1-على مستوى الدول المضيفة

- زيادة فاتورة الواردات و عجز الميزان التجاري.
- تناقص الاستثمار المحلي و مزاحمته.
- عدم تناسب التكنولوجيا المتطورة وظروف وإمكانيات الدول.
- التأثير على الموازنة العامة بتقديم إعفاءات ضريبية.
- زيادة درجة التبعية الاقتصادية.
- تركز الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا في الصناعات الملوثة للبيئة كالصناعات الكيماوية، المنسوجات، الحديد والصلب، الإسمنت، السيراميك.

2-على مستوى الدول المصدرة

- حرمان الدول المصدرة من ضرائب الدخل على الشركات.
- تصدير فرص العمل.
- التأثير على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.[38]

المطلب الثالث: بعض التجارب الناجحة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

أوّلا: التجربة الصينية

حققت أولى طفرات النمو عام1992 عندما بلغ أقصى حد له12بالمئة و هو ما لم تحققه أي دولة من العالم المتقدم أو النامي ،حيث ترجع جاذبية الصين للاستثمارات الأجنبية في السنوات الأخيرة لأسباب عديدة:

منها أن الكثير من دول المنطقة ارتفعت بها تكاليف الإنتاج بما فيها الأجور والمواد الخام و الخدمات وهو ما أدى لارتفاع أسعار عمولاتها ففقدت الكثير من جاذبيتها،مما انعكس بالإيجاب على الصين حيث تحولت معظم الاستثمارات الأجنبية للصين وكان لها أثر شديد الإيجابية خلال 1979-1992 فقد زاد الناتج القومي الصيني أربعة أضعاف وحظيت بسمعة دولية طيبة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.[39]

---

[38]-كريمة قويدري،مرجع سبق ذكره،ص ص55-56.

[39]-رضا عبد السلام ،مرجع سبق ذكره، ص 105.

لقد كان تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم محاور سياسة التغيير و الانفتاح التي تبنتها الصين مع نهاية السبعينات و بداية الثمانينات من القرن العشرين، غير الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر لم يأتي دفعة واحدة فقد استهلت الصين سياستها في جويلية 1979 بتبني قانون يسمح بدخول الأجانب في شكل مشاريع مشتركة مع المستثمرين المحليين وفي 1980 تم تحديد أربع مدن سميت بالمناطق الاقتصادية الخاصة، واستفاد المستثمرين الأجانب في هذه المناطق من الحرية في ممارسة النشاط و العديد من الامتيازات كالمعاملة الضريبية المميزة و الإعفاء من رسوم التصدير و رسوم استيراد التجهيزات والآلات و تسهيل إجراءات الدخول و الخروج من تلك المناطق. في 1984 توسعت الامتيازات لتشمل أربعة عشر منطقة.

في1986 قامت الحكومة بإدخال تعديلات على قانون المشروعات المشتركة و منها تمديد الحد الأقصى لهذه العقود ل 50 سنة و السماح لها بمنح التراخيص و المزيد من الإعفاءات الضريبية لتلك التي تستخدم تكنولوجيا متطورة في عملية الإنتاج،كما أصدرت في نفس السنة القانون الخاص بالمشروعات الأجنبية المملوكة بالكامل، وفي غضون سنتين طالت سياسة الانفتاح الصينية كافة المدن الساحلية.

وابتداءً من منتصف التسعينات تحول تركيز السياسة الصينية نحو تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المجالات ذات الكثافة التكنولوجية و كثافة رأس المال.

ومنذ 1999 اتجهت أنظار الحكومة الصينية لاستقطاب مراكز البحث و التطوير الأجنبية عندما أعلنت عن إعفاءات ضريبية للمستثمرين الذين يوجهون التجهيزات و التكنولوجيا المستوردة إلى المخابر للأغراض البحثية بدل توجيهها للإنتاج، بالإضافة لاستفادة المداخيل الناتجة عن التكنولوجيا المحولة و المطورة من طرف المستثمرين الأجانب من الإعفاء من ضريبة الدخل ، كما يعفى منها بنسبة50% الشركات التي ترفع استثماراتها في البحث و التطوير بنسبة10% مقارنة بالسنة السابقة.

إنّ التحفيزات التي سطّرتها الصين في سياسة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر تجبر ضمنيا المستثمر الأجنبي على نقل التكنولوجيا المتطورة مقابل الحصول على اعتماد السلطات الصينية لممارسة النشاط.

بانضمام الصين للمنظمة العالمية للتجارة تخلت عن العديد من الشروط التي كانت تفرضها والحوافز الممنوحة في إطار جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن مازال الشريك المحلي يطالب بشكل غير رسمي الشريك الأجنبي باستخدام تكنولوجيا متقدمة لإقامة مشروع مشترك.[40]

ثانيا :تجربة كوريا الجنوبية:

يرجع اختيار دراسة التجربة الكورية لعدة أسباب:

- نجاح كوريا في اجتذاب قدر كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إتباعها لسياسات فعالة في جذب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار بها.
- وصل عدد المشروعات الأمريكية835 مشروعا في كافة القطاعات.

قامت الحكومة الكورية بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعديل قانون رأس المال في يوليو 1914، بتخفيف القيود المتعلقة بحدود ملكية الأجانب وإقامة مناطق خاصة بالاستثمار الأجنبي ،ثم قانون نوفمبر 1991 المحرر للاستثمار الأجنبي المباشر والمبسط لإجراءاته ومن خلاله ضمنت نقل التكنولوجيا للأيدي العاملة الكورية وتحولت من موقعها كأفقر بلدان العالم في الستينات لمصاف البلدان المتقدمة.[41]

بدأت كوريا الجنوبية في جذب الاستثمارات الأجنبية في بداية الستينات بعد انتهاء الحرب مع الجارة الشمالية بهدف النهوض بعملية التصنيع في البلاد و نظرا لعوامل كثيرة لم تستطع كوريا جذب الحجم المنتظر من هذه الاستثمارات إلى غاية بداية السبعينات من القرن الماضي حيث توافدت الشركات الأمريكية و اليابانية و استثمرت في الصناعات كثيفة العمالة.

ومن أجل تنشيط الاستثمار الأجنبي قامت الحكومة بإنشاء مناطق التجارة الحرة حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر 65.2 مليون دولار عام 1970 مقابل 12.7 مليون دولار عام 1969.أما عام 1984 صدر قانون حوافز رأس المال الأجنبي الذي تضمن العديد من الملامح أهمها التوسع في القطاعات الصناعية المتاحة للاستثمار الأجنبي المباشر لتبلغ788 نشاطا عام 1990 مقابل 521 نشاطا عام1982 .

---

[40] -Fung kc and others ,foreign direct investment in china :policy,trend and impact , paper prepared for an international conference on china's economy in the 21 st century, held on june 24_25 2002,on Hong kong,p3.

[41] -هناء عبد الغفار ،مرجع سبق ذكره،ص330.

حاليا يتم تقديم مجموعة مختلفة من الحوافز للمستثمرين الأجانب مثل ضمان كل من إعادة تحويل رأس المال للخارج مع تحويل الأرباح و مبادئ حقوق الملكية وتخفيض معدلات الفائدة على القروض بالنسبة لبعض الصناعات المساهمة في خلق مناصب الشغل والمساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ،كما تم تقديم العديد من الإعفاءات الضريبية خلال الخمس سنوات الأولى من نشاط تلك الشركات الأجنبية بالإضافة لمختلف التسهيلات المتعلقة بمنح الأراضي والعقارات وحاولت القضاء على العوائق الإدارية و حتى المالية من خلال تقديم القروض الممنوحة من طرف البنوك الوطنية.

آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على تطوير الاقتصاد الكوري:

إن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للاقتصاد الكوري يمكن قياسها بمعدل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الوطني الإجمالي حيث بلغ هذا المعدل 7.2% عام 1998 مقابل 3.7% عام 1990.

لقد أدى الاستثمار الأجنبي المباشر في كوريا الجنوبية إلى نتائج جد إيجابية لكن بمعدل أقل من نظيرتها ماليزيا حيث تم التركيز على قطاع التصنيع و الإلكترونيك.[42]

ثالثا: التجربة الماليزية

يمكن تفسير انتعاش التصنيع في ماليزيا بداية منتصف الثمانينات من القرن الماضي إلى التدفقات الكبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد إقرار قانون تشجيع الاستثمارات الصادر عام1984 حيث قدم العديد من الحوافز التنافسية.

قامت دولة ماليزيا بتحرير كل من البيئة الاقتصادية و بيئة الأعمال التي تعمل من خلالها الشركات الأجنبية،كما تم السماح في إطار قانون تشجيع الاستثمارات للأجانب بالاستحواذ على نسبة100% من حقوق الملكية في شركاتهم و ذلك عند قيامهم بتصدير80 % أو أكثر من منتجات تلك الشركات و في هذا المجال فإن بعض الشركات المحلية وجهوا للحكومة اتهامات بالتمييز،ولكن كانت حجة الحكومة أن الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤسساته موجه للتصدير و تحقيق المزيد من الإيرادات بالعملات الأجنبية و التي يحتاجها الاقتصاد بدرجة كبيرة،وكذا الحاجة إلى التكنولوجيا و المعدات الثقيلة و السلع الرأسمالية.

---

[42]-محمد زيدان،مرجع سبق ذكره، ص ص142-143.

و بموجب القانون فإن الشركات الأجنبية تستفيد من بعض الإعفاءات الضريبية إذا ما قامت تلك الشركات بإنتاج بعض السلع المنصوص عليها في ذلك القانون.

لقد قامت الحكومة الماليزية بتوقيع اتفاقات لضمان الاستثمار مع ما يزيد عن 22 دولة لحماية الشركات الأجنبية من التأميم الإجباري ،بالإضافة لفسح المجال لتحويل الأرباح والعوائد و رأس المال للخارج و تسهيل الإجراءات والتغلب على العوائق و العقبات الإدارية .

آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الماليزي:

لقد أدى الاستثمار الأجنبي المباشر لإعطاء دفعة قوية للأداء الصناعي في ماليزيا ، هذا الاستثمار لم يؤدي فقط للاستخدام الأكثر كفاءة للموارد النادرة ولكن نتج عنه آثار إيجابية وتتعلق باستخدام الموارد المحلية وذلك عن طريق إنشاء قاعدة صناعية تعتمد على الموارد المحلية التي تشتهر بها ماليزيا كالمطاط ومنتجات زيت النخيل والمنتجات الخشبية ، كما كانت للاستثمارات الأجنبية آثارا إيجابية على المؤسسات و الصناعات المحلية من خلال ظهور الشركات المحلية التي تقوم بخدمات التعبئة و الشحن للإلكترونيات و لمختلف النشاطات الأخرى.

كما استفادت القوى العاملة من خلق مناصب شغل عديدة خفضت معدل البطالة لمعدلات قياسية مقارنة بالدول المتطورة، كما كان وقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة إيجابي على البيئة الطبيعية من خلال العمل على التوازن الديمغرافي في تخطيط نشاط هذه الاستثمارات.[43]

جدول رقم 4: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من كوريا الجنوبية وماليزيا خلال الفترة 1996-2005

الوحدة: مليون دولار

الدول	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
كوريا الجنوبية	2325	2844	5039	9436	8572	3683	2975	3892	7727	7198
ماليزيا	7296	6323	2714	3895	3788	554	3203	2473	4624	3967

[43]-محمد زيدان ، المرجع نفسه،ص ص 139-141.

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية**، تقرير الاستثمار العالمي، لسنوات من 1996 إلى 2005، من الموقع الإلكتروني

http:// www.unctad.org/fdisstatistics

نلاحظ من خلال الجدول السابق حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من كوريا الجنوبية وماليزيا مرتفعة[1996-1997]، ولكن بعد حدوث الأزمة المالية الآسيوية 1997 اختلفت الإجراءات المتبعة لتجاوز الأزمة حيث قامت كوريا الجنوبية بفتح أبوابها للمستثمرين الأجانب فتزايد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغ 5039 مليون دولار سنة1998، أما ماليزيا فقد أطلقت برنامج إنعاش اقتصادي وطني والاعتماد على الذات (الاستثمارات المحلية والعمالة المحلية) فانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 2714 مليون دولار، ثم شهد الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا سنة 2001 و2002 ليعود للارتفاع في 2004 والانخفاض في2005 في الدولتين على حد سواء.

خلاصة الفصل

مما تقدم يتضح لنا جليًا أن دور الاستثمار الأجنبي المباشر يتزايد بشكل ملحوظ في ظل العولمة ومحاولات الاندماج في السوق العالمية، مؤثرا بذلك في العلاقات الاقتصادية و السياسية الدولية باعتباره مصدرا للتمويل الدولي، وهذا ما أثار فضول الكثير من الباحثين والاقتصاديين والمدارس الاقتصادية المتعاقبة لتفسير هذه الظاهرة الاقتصادية ،موضحين مزاياه التي جعلت الكثير من الدول تتنافس من أجل الظفر بها و هذا بتوفير الظروف المناسبة له وإزالة كل العراقيل التي من شأنها أن تعيقه، مع تسليط الضوء على عيوبه التي ينبغي التفطن لها ووضع التدابير اللازمة للحد منها.

الفصل الثاني

سياسات تطوير القطاع الصناعي في الجزائر

تمهيد

يتميز القطاع الصناعي عن غيره من القطاعات الأخرى بمكانته و أهميته البالغة ومساهمته الفاعلة في عملية التوازن الاقتصادي والتنمية الاقتصادية،حيث يحتل الإنتاج الصناعي دورا رئيسيا في الاقتصاد الوطني للدول ، وهذا من أجل الارتقاء والتقدم وتحقيق الرفاهية كما أنه حجر الزاوية للخروج من دائرة التخلف، خاصة إذا ما أتيحت للدولة الإمكانات اللازمة والمُسَاعِدَة على تطوير الصناعة والتوسع في التصنيع للوصول للأهداف المسطرة وتحقيق العوائد المنتظرة.

سعت الدولة الجزائرية بعد حصولها على الاستقلال للقضاء على عوامل التخلف الاقتصادي والاجتماعي فانتهجت خططا تنموية طموحة لبناء قطاع صناعي قوي و متين تعتمد عليه في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لكنها واجهت عدة صعوبات و مشاكل حالت دون ذلك. وهذا ما سيتم توضيحه في الفصل الثاني من خلال المباحث التالية: المبحث الأول:مفاهيم عامة حول الصناعة

المبحث الثاني:استراتيجيات وسياسات التصنيع لتطوير القطاع الصناعي

المبحث الثالث:واقع وآفاق القطاع الصناعي في الجزائر

المبحث الأول: مفاهيم عامّة حول الصناعة

بدأت الصناعة شكلها الحالي خلال عقود 1800 تبعا للتغيرات الجذرية التي رافقت ذلك العصر والتقدم التقني الذي بدأ في ذلك العصر واستمر للعصر الحالي، و سرعة التطور مرتبطة بجملة من الظروف التي تختلف باختلاف الشعوب و الأقاليم و الحضارات.

وبانتقال البشرية من عصر الثورة الصناعية لعصر الثورة العلمية و التكنولوجية التي تقوم على أساس البحث العلمي الذي يؤدي لتسريع عمليات التصنيع و الإنتاج الواسع.

المطلب الأول:مفهوم وتطور الصناعة

تعد الصناعة مجالا من مجالات القطاع الاقتصادي، تتسم بدرجة من التعقيد في تحويل المواد الأوّلية لسلع وخدمات مفيدة للمستهلك مقابل ربح، مرت الصناعة بمراحل عديدة بدأت منذ قيام الحضارة الإنسانية وأخذت في التطوّر و التغير في أساليب و طرق الإنتاج و تقسيم العمل وغيرها....

أوّلا: مفهوم الصناعة

في اللغة:

جمع صناعات وصَنَائِعُ.

الصناعة:حرفة الصانع، و هي كل علم أو فن مارسه الإنسان حتى يمهر فيه ويصبح حرفة له.

صناعة:إنتاج البضائع أو الخدمات عن طريق الاستخدام المنظم لرأس المال.[44]

اصطلاحا:

- يمكن تعريف الصناعة بأنها:"مجموع المؤسسات التي تقدم منتجات أو خدمات للمستهلكين

أو المستفيدين في أسواق معينة، ولها القدرة للقيام بتقديم منتجات بديلة لكل من المؤسسات الأخرى."[45]

---

[44]-معجم المعاني الجامع(عربي_عربي)،على الموقع الإلكتروني http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar، تاريخ الإطلاع 2018/4/1،على الساعة: 18 h.

عَرَف مفهوم الصناعة الكثير من الاجتهادات فقد عرّفها:

- (B.D.G FORTMAN,1966) أنها "مجموعة من المنشآت التي تنتج سلعة واحدة متجانسة تجانسا مطلقا"[46]

لكن هذا التعريف لقي انتقادات نتيجة اشتراطه التجانس في السلع المنتجة فالمنشآت والمصانع لا تنتج سلعا متجانسة بشكل مطلق فقد تكون بدائل لبعضها البعض مثلا.

- عرفها أيضا chamberlin"بأنها مجموعة من المؤسسات التي تنتج سلعا من نفس النوع و إن لم تكن متجانسة تجانسا مطلقا.[47]
- تأخذ كلمة"الصناعة" معنيين أساسيين بحسب هدف استخدامها، فالصناعة بمعنى النشاط الصناعي قد يقصد بها كل الإجراءات المتخذة من قبل الوحدات الاقتصادية في المجتمع من أجل تحويل مواد خام أو سلع وسيطة إلى سلع أخرى تعتبر من وجهة نظرها سلعا نهائية،وبموجب هذا التعريف نميز الصناعة عن بقية النشاطات الاقتصادية في المجتمع كالزراعة و الخدمات.....إلخ

من جهة أخرى قد يقصد ب"الصناعة" وحدة نشاط داخل القطاع الصناعي لذلك فهي تضم كل الوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج سلع متقاربة أو تستخدم نفس المادة الخام أو نفس طريقة الصنع ،وضمن هذا التعريف فإننا نقسم الصناعة بمعناها السابق –أي النشاط الصناعي– لعدة صناعات مثل (صناعة المواد الغذائية،صناعة المنسوجات،وصناعة المنتجات الجلدية).[48]

- الصناعة عبارة عن ظاهرة اقتصادية واجتماعية وحضارية تتميز بالتعقيد وبمساهمتها في تطوير المجتمع ونموه عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة للدولة والاختيار السليم لموقع المشاريع الصناعية لما له من تأثير على كلف الإنتاج.[49]

---

[45] -Hill gw & jones gr ,stategic management theory and integrated approach ,houghton mifflin company ,usa,5th edition,1992,p72.

[46] -B.D.G (Bastiaan De Gaay) &FORTMAN ,theory of competition policy ,north holland publishing co, Amesterdam,1966,p125.

[47] -EH(edward)chamberlin, the theory of monopolistic competition, harvard university press, USA,7th edition,1965, p81.

[48] –أحمد سعيد بامخرمة، اقتصاديات الصناعة،دار الزهران للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط 1،1994،ص03.

[49] -zajda et ZBIGNIEW , the economic problems of location industrial plants in spatial planning and policy,warsaw,1974,pp199-120.

- مفهوم الصناعة في التاريخ الاقتصادي: يركز مفهوم الصناعة في الجوهر على مسألة أسلوب الإنتاج،ويستند هذا المفهوم على استغلال الأساليب المحسنة لإنتاج الثروة، فقد بدأت الحركة الصناعية حينما أصبحت الماكينة المسيرة باستعمال الطاقة المولدة مركزيا الأسلوب النموذجي في إنتاج المواد الصناعية ،ولضمان أقصى درجات الاقتصاد في الإنتاج ينبغي أولا جمع المصانع التي تتولى عمليات صناعية تكميلية تخضع لإشراف موحد لكي تحقق توفير في النفقات لنقل المنتجات الوسيطة أو لاستغلال الفضلات في عمليات صناعية لاحقة.ثانيا توحيد الإشراف على الإنتاج وثالثا ينبغي التخصص في الإنتاج و التوسع فيه.
  - وهكذا يضم القطاع الصناعي ثلاث مجموعات رئيسية من النشاطات هي:
  - 1 /مجموعة النشاطات الاستخراجية(Extracting industries):

التي تتولى استخدام المواد الخام المتوفرة في الطبيعة، معدنية كانت أو غير معدنية فوق الأرض أو في باطنها.

-2/مجموعة الصناعات التحويلية (Manufacturing industries): التي تقوم بمعالجة المواد الخام أو شبه المصنعة والمصنعة بإجراء عمليات تحويلية عليها مثل:إنتاج الفولاذ من خامات الحديد أو إنتاج النسيج من القطن أو الصوف.

-3/مجموعة الصناعات الخدمية:(Service industries):

التي تقوم بإنتاج أو توفير خدمات ذات طبيعة صناعية كتصليح المكائن والأجهزة والسلع المعمرة *، وإنتاج الطاقة الكهربائية.

- والسلع الصناعية تتوزع إلى ثلاثة أنواع:
- 1/السلع الإنتاجية(capital goods):

وهي السلع التي تقوم بإنتاج سلع أخرى مثل المكائن والمعدات والأدوات الإنتاجية الأخرى.

-2/السلع الوسيطية(intermediate goods):

وهي التي تدخل في إنتاج السلع النهائية كالإسمنت و الفولاذ و الحبيبات البلاستيكية و المواد الكيماوية الأساسية و القطن و الصوف.

-3/السلع الاستهلاكية:(consumer goods):

والتي يتم استهلاكها بشكل مباشر من قبل المستهلكين مثل المنتجات الغذائية والملابس وأجهزة التلفزيون و الثلاجات و الأحذية.....إلخ[50]

الفرق بين الصناعة و التصنيع:

عرف الاقتصاديون **الصناعة** بأنها مجموعة كيانات اقتصادية تعمل لإنتاج أو تقديم خدمات متماثلة، إلا أن الصناعة الإنتاجية و التي درج استخدام الصناعة مرادفا لها فيقصد بها المؤسسات الاقتصادية التي تعمل في النشاط التقني و الإنتاجي الذي ينقسم إلى النشاط الاستخراجي والتحويلي لذلك فإن المقصود **بالتصنيع** هو الصناعات التحويلية أما الصناعة في معناها الأشمل فتشمل الصناعات الاستخراجية التعدينية و الصناعات التحويلية .

و الجدير بالذكر أن الصناعات الاستخراجية تلعب دورا كبيرا في تحقيق فوائض مالية لتمويل الصناعات التحويلية والبنية الأساسية اللازمة لها في حال ما توافرت ثروات استخراجية رغم قابليتها للنضوب وحرمان الأجيال القادمة منها ما لم تستثمر فوائضها وعوائدها بمشروعات تساعد على التنمية المستدامة لضمان حقوق الأجيال المستقبلية من الثروة.

هذا وللأهمية التي تولى للصناعات التحويلية (التصنيع) فأصبح أهم مؤشرات التقدم (ما تقدمه القيمة المضافة الصناعية في الدخل القومي) ويلاحظ أنّ البلدان ذات الدخل المنخفض عادة ما ينخفض لديها حجم الدور الذي تلعبه الصناعات التحويلية في الناتج المحلي.[51]

ثانيا: تطور الصناعة

مرت الصناعة بالمراحل الآتية:

---

[50]-مدحت القريشي،الاقتصاد الصناعي،دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن،ط 2،2005،ص24.

[51]-محمد إبراهيم عبد الرحيم ، الاقتصاد الصناعي و التجارة الإلكترونية،مؤسسة شباب الجامعة للنشر،بدون طبعة،2007،صص11-12.

1-مرحلة الصناعة المترلية:نشأت الصناعة بشكلها الأولي على هيئة نشاطات مترلية ضمن نطاق القطاع الزراعي الريفي،فقد كانت المرأة في العائلة الريفية تقوم بصناعة و حياكة الملابس والغزل والنسيج فيما مارس الرجل صناعة أدوات العمل والطبخ و غيرها من المواد الضرورية للمترل و ذلك لجانب عمله الأساسي في الزراعة. وقد اتسم هذا النشاط بالعمل اليدوي و الوسائل البدائية في العمل وكان الهدف الرئيسي لهذا النشاط هو تلبية احتياجات العائلة من المنتجات الضرورية دون أن يخصص شيء منه للسوق ،وهذا لضآلة الإنتاج و استمر هذا النمط من الإنتاج الصناعي إلى مراحل متأخرة من تطور المجتمع البدائي ،وتحول مع الزمن لمورد رئيسي لدخل بعض الأسر عندما تحول لإنتاج مخصص للتبادل في السوق أو على هيئة خدمات صناعية للغير.واحتفظ هذا النمط الإنتاجي بمكانة في العديد من البلدان سواءً النامية منها أو المتقدمة بسبب طابعه التراثي والشخصي و دقة الصنع و جمال المنظر مقارنة مع السلع المصنعة في المعامل الحديثة.

2-مرحلة الحرفية:تطور النشاط الصناعي بصورة تدريجية خلال السياق التاريخي لتطور العمل حيث تحول بعض المنتجين المترليين لأفراد متخصصين بنشاط معين كحرفيين أو صناع كالحدادين والنجارين و الصّاغة والخزفيين والنسّاجين و غيرهم.....وكان نشاطهم مخصصا للسوق وليس لإشباع حاجة العائلة فقط ، ويتمحور عمل الحرفيين حول إنتاج سلع صناعية معينة بتوصية من المستهلك؛ثم تحول النشاط فيما بعد لصنع المنتجات وعرضها للبيع دون توصية.وبقيت الحرفية حتى القرون الوسطى(قبل الإقطاعية) النمط الصناعي السائد ووصلت أعلى مستوياتها في مرحلة البناء الورشي في الدول الأوروبية، وتعتبر الحرفية مرحلة مهمة في تطور الصناعة و يعود الفضل لها في تطوير قوى الإنتاج وتحسين أدوات الإنتاج ،غير أن بعض الصناعات الحرفية خاصة في مجال الغزل والنسيج والخشب والأثاث والمنتجات السياحية تعد حتى الوقت الحاضر النشاطات الرئيسية لكثير من الأقطار مثل: الهند و باكستان و إيران و مصر.....إلخ

3-مرحلة التعاونية الرأسمالية البسيطة: وهي عبارة عن مشغل صغير يقوم رب العمل أو المنتج باستخدام العمال الحرفيين لقاء أجور لصنع المنتجات تحت سقف واحد بموجب تقنية يدوية لبسط الرقابة داخل المشغل مما يخلق جوّا من المنافسة بين العاملين إلى جانب الاقتصاد بنفقات الإنتاج ووسائط النقل . إلا أنّ هذا النمط بقي محدود الفائدة لغياب تقسيم العمل المؤدي لرفع إنتاجية العمل و زيادة الإنتاج و تخفيض نفقاته و بالتالي زيادة الأرباح.

4-مرحلة المشغل الرأسمالي: تضم الشكل التنظيمي الأساسي للإنتاج الرأسمالي الذي تمثل في ورشة عمل أو أكثر يعمل بها عدد كبير من العمال تحت إشراف رب العمل مع وجود تقسيم فني للعمل ، وانتشرت هذه المشاغل في الدول الأوروبية ابتداءً من أواسط القرن 16 حتى بداية الثورة الصناعية في إنجلترا 1780 و استمرت ببلدان أخرى حتى القرن 19، ويرتبط العمل في هذه المرحلة بتجزئة عملية الإنتاج يصاحبها تخصص في أدوات العمل المستخدمة و قد أسفر ذلك عن زيادة كبيرة في إنتاجية العمل مقارنة مع المراحل السابقة ، ولا شك أن لهذه المرحلة الفضل في تهيئة الأساس التنظيمي و التقني لنشوء الصناعة الآلية الضخمة بعد الثورة الصناعية.

5-مرحلة الصناعة الآلية: قامت هذه المرحلة على أساس استخدام الآلات والمكائن بكثافة متزايدة بعد الثورة الصناعية ، حيث أدى التطبيق العملي لمنجزات العلم و التكنولوجيا في الصناعة لإدخال أنواع جديدة من المكائن التي تقوم على مصادر من الطاقة تطورت بوتائر متزايدة (بخارية،كهربائية،كهرومائية،حرارية،شمسية ونووية) ،وتكونت هذه الصناعة بعد عملية بناء اقتصادية و فنية طويلة لمصانع آلية بدأت من الصناعات الخفيفة وخاصة النسيجية لتنتقل للصناعات الثقيلة.[52]

[52]-مدحت القريشي،مرجع سبق ذكره،ص ص18-19

المطلب الثاني: أهمية قطاع الصناعة في الاقتصاد ودوره في التنمية الاقتصادية

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية استحوذت الصناعة على جلّ اهتمام الباحثين ووجهت الأنظار لاستغلال كل الإمكانيات لتطويرها من أجل تحريك عملية التنمية.

أولاً: أهمية قطاع الصناعة في الاقتصاد

تتجلى أهمية الصناعة و دورها الكبير في خدمة الاقتصاد من خلال الأهداف المتوقعة التالية:

- المساهمة في علاج مشاكل البطالة، حيث يؤدي نموها لتوفير فرص العمل كون غالبية البلدان النامية تعاني إما من بطالة إجبارية ظاهرة أو مقنعة* أو اختيارية**.
- المساهمة في تنويع مصادر الإنتاج و الدخل و الصادرات في البلدان النامية مما يرفع نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وبالتالي يقل الاعتماد على تصدير الموّاد الأوليّة لتجنيب البلد التعرض لتقلبات أسعارها أو تقلب الطلب الخارجي عليها ،حيث موجات الكساد أو الرواج الذي تشهدهُ البلدان المتقدمة من حين لآخر ينعكس على طلبها لتلك الموّاد ، كما أن معدل نمو الطلب الخارجي على بعض الموّاد الأوّلية يميل للانخفاض بسبب اعتماد الصناعة لديها على التحديث التقني والتكنولوجي.
- يؤدي التحديث التقني المستمر و كذا تقسيم العمل و التخصص فيه لرفع مستوى الإنتاجية .
- يؤدي نمو قطاع الصناعة لنمو القطاعات الأخرى مما يرفع معدل النمو الاقتصادي بسبب وجود علاقات ترابط بينها، حيث يمدها بمستلزمات الإنتاج مثل:الآلات والمعدات اللازمة كما يعتبر في نفس الوقت سوقا لتسويق المنتجات الزراعية التي لم يتم تصنيعها فيه.
- المساهمة في توفير مصادر النقد الأجنبي و علاج عجز الميزان التجاري من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات أو تصنيع سلع للتصدير.[53]

---

[53]–محمد كبداني، التصنيع في البلدان النامية بين مطالب التنمية و المنافسة العالمية، الملتقى الوطني الأوّل حول : الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة، الجزائر،2012/4/23، جامعة مستغانم،ص ص 45-46.

*–تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، أي وجود عمالة زائدة و بالتالي فهي عمالة غير منتجة.

**–هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته بتقديم استقالته إما لعزوفه عن العمل أو للبحث عن فرص أفضل،أو عدم البحث عن عمل من شخص مهيأ لدخول سوق العمل لانتظاره وظيفة معينة مثلاً.

تزايدت أهمية قطاع الصناعة في اقتصاديات الدول خاصة النامية منها يمكن إيجازها فيما يلي:

- اتجاه أسعار الدول النامية من الموّاد الأوّلية للتدهور و بروز موّاد صناعية منافسة لها في الدول المتقدمة وبالتالي انخفاض الطلب عليها فاتجهت هذه الدوّل للصناعة كبديل منقذ لاقتصادياتها، خاصة أنه ينظر إليها كأكثر القطاعات الاقتصادية قدرة على تنفيذ إستراتيجية تنمية مبنية على توسيع مجالي التأثيرات الأمامية و الخلفية(أي ما تطلبه من موّاد خام و مستلزمات إنتاج أخرى و ما تقدمه لبقية القطاعات من مستلزمات إنتاج.)[54]
- الصناعة هي القاعدة الأساسية لعمليات التحوّل وعبّر عن هذا وليام أبرهام بقوله : "أن القضايا الاقتصادية حادة جدًا ، بحيث لا يمكن حلها إلا جذريا ، وهذا الحل لا يمكن أن يكون إلا بالتصنيع."[55]
- لقد شهدت الدوّل النامية المعاصرة نموًا في القطاع الصناعي مقارنةً ببقية القطاعات الأخرى وبدأت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي(GDP) بالارتفاع على حساب القطاع الزراعي و هذا مؤشر يبرز الأهمية الكبيرة للقطاع الصناعي.
- يعد التصنيع الإستراتيجية الرئيسية لتحقيق معدل نمو اقتصادي أسرع و مستوى معيشة عالية في دول نامية عدة و يعد كذلك الحل الرئيسي لمشكلة البطالة و التخلف و الرغبة في الوصول للاكتفاء الذاتي في الدول النامية.[56]
- زيادة الدخل لدى الأفراد لا يمكن أن تستوعبها زيادة مماثلة في استهلاك الإنتاج الزراعي بينما يمكن أن تستوعبها زيادة مماثلة في استهلاك الإنتاج الصناعي، أضف إلى ذلك أن الإنتاج الزراعي صار يعاني من انخفاض الاستهلاك لبعض المنتجات الطبيعية نظرًا لظهور بدائل صناعية مثل: الألياف الصناعية التي ظهرت كبدائل للقطن و التي تمتاز بانخفاض ثمنها.
- إنّ الاعتماد على التصنيع يقلل من الاعتماد على استيراد التكنولوجيا من العالم المتقدم إذا ما استطاعت بناء قاعدة تكنولوجية معقولة.

---

[54]-أحمد سعيد بامخرمة، مرجع سبق ذكره،ص ص18-19.

[55]-أحمد عارف عساف و محمود حسين الوادي،التخطيط و التنمية الاقتصادية، دار الميسرة للنشر و التوزيع،عمان،ط 1،2011،ص123.

[56]-محمد صالح تركي القريشي،علم اقتصاد التنمية،إثراء للنشر و التوزيع، عمّان، ط1، 2010، ص ص299-302.

- زيادة القدرة الصناعية للدولة، معناه زيادة قوتها العسكرية و الكثير من دول العالم الثالث أقدمت على التصنيع من أجل إنشاء قوة عسكرية.[57]

مزايا الصناعة:

مميزات و شروط البلد الصناعي:

- مساهمة القطاع الصناعي بربع الناتج المحلي (كحد أدنى) .
- أن تكون نسبة معتبرة من الإنتاج الصناعي(60% مثلا) متأتية من الصناعة التحويلية لاستبعاد حالات الدول التي يكون التعدين معظم النشاط الصناعي.
- أن تكون على الأقل 10% من القوى العاملة تعمل في قطاع الصناعة.[58]

من مزايا تطوير القطاع الصناعي ضمان تحقيق العوائد التالية:

- الصناعة تدعم الاستقلال الاقتصادي.
- القدرة على معالجة الاختلال في الهيكل الاقتصادي المرتبط بنشاطات قطاع معين.
- توفير القطاع الصناعي للمستلزمات والاحتياجات الضرورية ذات الحاجة الماسة خاصة السلع الاستهلاكية.[59]

أيضا:

- يتميز النشاط الصناعي بارتفاع متوسط إنتاجية العمل بالمقارنة مع مثيلها في النشاط الزراعي أو في العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أن مستوى الإنتاجية في الصناعة يرتفع مع تطور القطاع الصناعي إضافة إلى ذلك فإن استخدام التكنولوجيا الحديثة يؤدي لرفع مستوى المهارة و

---

[57]-محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص و دوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر- دراسة حالة ولاية غرداية، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، 2009-2010، ص ص 14-15.

[58] -R.B Sutcliff, industry and underdevelopment,addison wesley publishing company , 1971 , p17-18.

[59]-رياض المسعودي، أهمية القطاع الصناعي في البنية الاقتصادية،على الموقع الإلكتروني: almarja.net/reading ، تاريخ الاطلاع 2018/4/2، على الساعة h16

ارتفاع مستوى الإدارة مما يؤدي لانتقال هذا التحسن التكنولوجي للقطاع الأولي(الزراعة و الاستخراج).

- إنّ وفورات الحجم (Economies of sales) تنطبق على الصناعة أكثر مما تنطبق على القطاعات الأخرى الأمر الذي يُمَكّن من جني ثمار هذه الوفورات .
- تتمتع الصناعة أكثر من غيرها من القطاعات الأخرى بعلاقات تشابكية ضمني Intra-sectoral و مع القطاعات الأخرى(Iner-sectoral) مما يجعلها محفزة على النمو التراكمي ،و يمكن للتشابكات أن تكون خلفية (Backwar linkages) عندما تحفز صناعة المنسوجات قيام استثمارات في إنتاج القطن والغزل والأصباغ لتجهيز الصناعة المذكورة؛ أو أن تكون هذه التشابكات أمامية(Forward linkages) عندما تحفز صناعة المنسوجات قيام صناعات إنتاج الملابس الجاهزة.
- تتميز الصناعة في إمكانيتها على استيعاب الأيدي العاملة و خصوصًا الصناعات كثيفة العمل labour intensive.[60]

ثانيًا : دور الصناعة في التنمية الاقتصادية

بسبب المزايا التي تتمتع بها الصناعة عن القطاعات الاقتصادية الأخرى فإنها تلعب دورا مميزا في تحقيق عملية التنمية من خلال العوامل الآتية :

1- إن معدلات الإنتاجية المرتفعة نسبيًا في القطاع الصناعي تساهم في تعديل وتائر نمو الدخل القومي من خلال علاقات التشابك و الترابط بين الصناعة و القطاعات الأخرى ، وكثيرًا ما يربط البعض بين كل من التقدم و الثروة في الدول المتقدمة وبين تقدمها في الميدان الصناعي ،وكذلك بين تأخر و فقر الدول النامية و تركيزها على الزراعة وإنتاج السلع الأولية. ويمكن تفسير ذلك بالإشارة إلى الإنتاجية المرتفعة للعمل في القطاع الصناعي مقارنةً مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك بسبب قدرة القطاع المذكور على استيعاب منجزات العلم والتكنولوجيا واستخدام المكائن و المعدات المتطورة.

---

[60]-مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 38-39.

2-كما أن الدوّل النامية تلجأ للتصنيع باعتباره أحد الوسائل الأساسية لتوسيع فرص التشغيل وتخفيف وطأة البطالة لاسيّما أن معدلات نمو السكان تفوق معدلات نمو فرص التشغيل المتاحة.

3-معلوم أن التطور الصناعي يسهم في خلق المهارات و الخبرات الصناعية و الفنية التي تنعكس على معدلات الإنتاجية وارتفاع مستويات الدخول و بالتالي مستويات المعيشة.

4-التطور الصناعي يساعد على تخفيف ظاهرة عدم الاستقرار في الاقتصاديات النامية ويخفف من التقلبات في مستويات الدخول في معدلات التنمية المحققة لاسيّما في الاقتصاديات المعتمِدة على منتوج واحد أو عدد قليل جدا من المنتجات الأوليّة.

5-نمو و توسع الصناعة السريع نسبيًا يرفع من مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي يعمل على تعديل الهيكل الاقتصادي المشوّه في معظم البلدان النامية.

6-التصنيع من الوسائل الضرورية لتطوير الزراعة و رفع مستوى إنتاجيتها من خلال استخدام المكائن والمعدات والآلات الزراعية والأسمدة والمبيدات ....إلخ، فلا يمكن تصور تطور الزراعة بدون تصنيع أو تطور الصناعة بدون تطوير وتوسيع الإنتاج الزراعي الذي يمد الصناعة بما تحتاجه من موّاد خام وموّاد غذائية.

7-القطاع الصناعي يمكن أن يوفر العديد من السلع الصناعية التصديرية و يقلل من استيراد تلك السلع مما ينعكس بشكل إيجابي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات و يوّفر قدرًا من المرونة للاقتصاد الوطني و القابلية للتكيّف عكس حالة الاعتماد على عدد محدود جدًا من السلع الأوّلية التصديرية.

8- إضافة إلى ما تقدم فإن التصنيع يساعد على تحسين نسب (معدلات) التبادل التجاري فأسعار السلع المُصنعة أعلى من أسعار السلع الأوّلية في التجارة الدولية الأمر الذي يؤدي لزيادة القدرة الشرائية للبلد المعني وبالتالي يزيد من مستوى الرفاهية.

9-أخيرا فإن التصنيع يلعب دورًا إيجابيا في التطور الحضاري للبلد و يعزز القدرة الدفاعية في حالة تطوير التصنيع الحربي و بالتالي يقوي العزّة القومية للبلد.[61]

---

[61]-مدحت القريشي ،المرجع نفسه، ص ص 40-41.

المطلب الثالث: عوائق الاستثمار الصناعي و دعائم نجاحه

هناك العديد من المشاكل التي تشكل حاجزا يعيق تطور القطاع الصناعي ويقابلها في الجانب الآخر جملة من العوامل التي تدفع بالقطاع الصناعي قدما وتشجع الاستثمار به.

أوّلا :عوائق الاستثمار الصناعي :

- الارتباط بالأسواق الدولية من حيث المدخلات والموّاد الأوّلية و في بعض الأحيان يُؤدي ذلك للتوقف المُؤقت للأنشطة الصناعية بسبب عدم وصول المواد الأوّلية في وقتها.
- المنافسة غير العادلة و غير المتكافئة بين المنتجات الصناعية المحلية و منتجات الصناعة المستوردة.[62]
- مشكلة السوق المحدودة:تعاني معظم الدوّل النامية من ضيق حجم السوق كما تعاني دول أخرى من اتساع المساحة مما يجعلها تعاني من مشكلة تكلفة النقل للأسواق البعيدة المحلية.
- عدم كفاية رأس المال الموجه للصناعات.[63]
- ضعف كفاءة اليد العاملة و نقص الخبرات الفنية القادرة على تحمل عبء التصنيع.
- التدخل المفرط للدولة سواءً كمنافس للقطاع الخاص أو سن القوانين و التشريعات التي تقيّد حركته ومنح الميزات للقطاع العام الذي أثبت فشله في العديد من الدول النامية.
- استعمال تكنولوجيات قديمة في الإنتاج ، أو متطورة يصعب التحكم فيها مما يؤدي في أغلب الأحيان لارتفاع تكلفة الإنتاج و عدم قدرة المنتجات المحلية على منافسة المنتجات المستوردة.[64]

ثانيا: دعائم نجاح الاستثمار الصناعي

- السياسات الاقتصادية و الصناعية المنتهجة:

- المنشأة الصناعية تعمل ضمن إطار الاقتصاد الوطني للبلد المعني فجميع السياسات الاقتصادية التي ينتهجها البلد المعني تترك آثارها على مستوى أداء وإنجاز المنشآت الصناعية سلبا أو إيجابا.على سبيل المثال إذا كان البلد يتبع سياسة التسعير الإداري وسياسات حمائية فإن

---

[62]-مصطفى بودرامة و الطيب قصاص،المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر ،مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد لخضر الوادي،الجزائر ، العدد12،جوان2017،ص204.

[63]-أحمد غنيم ،إنشاء المشروعات الصناعية، دار الإدارة للبحوث و التطوير و الاستشارات، مصر،ط1،2008،ص18.

[64]-محمد زوزي،مرجع سبق ذكره،ص ص16-17.

هذه السياسات لابد أن تترك آثارها على مستوى الأسعار و أوضاع المنشآت الصناعية حيث تكون هذه الوضعية لصالح المنشآت المذكورة. فاستخدام نظام الحماية الجمركية أو الكمية ضد المستوردات المماثلة للإنتاج المحلي يساعد المنشآت لتصريف إنتاجها واستغلال طاقتها الإنتاجية وتحقيق مستويات من الأرباح.

- أيضا مستوى الخدمات و التسهيلات التي تقدمها الدولة للمنشآت الصناعية يؤثر في مستوى أدائها ومن ثم في أرباحها، فكلما كانت الخدمات والتسهيلات كبيرة و سخية و متنوعة كلما أدى ذلك لتخفيض تكاليف الإنتاج و بالتالي زيادة مستويات الأرباح لديها والعكس صحيح.

وهكذا نجد أن مستوى الأداء في المنشآت يتأثر بدرجة كبيرة بالسياسات الاقتصادية والصناعية التي تتبعها الدولة أي أن كفاءة الأداء تتأثر بالبيئة الاستثمارية السائدة في البلد إلى جانب كفاءة الأداء للموارد الاقتصادية للمنشآت.[65]

- حجم الدولة: و هذا يُؤثر على درجة الاستفادة من وفورات الحجم الكبير والمنافسة بين المنتجين بالداخل ما يُؤدي لتحسين نوعية المنتج و انخفاض سعر البيع.
- الموقع الجغرافي: تمتع الدولة بموقع جغرافي مناسب مثلا بالقرب من الطرق البحرية الرئيسية أو بالقرب من الأسواق الهامّة ك:السوق الأوروبية أو الأمريكية يكون سببا بنجاح صناعات التصدير.
- التعليم : التعليم شرط لازم لتحقيق التنمية الصناعية لكنه غير كافٍ.
- **الاستثمارات الأجنبية:** يمكن أن تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورًا هاما في عملية التصنيع، وهذا لا يتوقف على حجم الاستثمارات الأجنبية ولكن على توجيه هذه الاستثمارات، فمثلا إذا ركزت الاستثمارات الأجنبية على العمل في السوق المحلية تحت مظلة الضريبة الجمركية المرتفعة فإن النتائج لن تكون حسنة و سوف ينتهي الأمر بخسارة في النقد الأجنبي للدولة المضيفة، ذلك لأن الدولة سوف تضطر لاستيراد الموّاد الخام و الآلات و قطع الغيار، ثم تقوم بتحويل الأرباح للخارج، فاليابان ومن بعد كوريا الجنوبية و تايوان يلاحظ أنها اعتمدت على العناصر

[65]-مدحت القريشي،مرجع سبق ذكره،ص ص275-276.

الوطنية من المنظمين والإداريين ووجهت صناعتها نحو التصدير ، أي الاستثمار الأجنبي المباشر جاء لهذه البلاد ليقيم صناعات بأيدي وإدارة وطنية بهدف خدمة الأسواق الأجنبية.[66]

- الموارد الطبيعية:وجود المادة الأولية الرخيصة و المتنوعة له دور كبير في قيام لصناعة ونجاحها.

المبحث الثاني: استراتيجيات وسياسات التصنيع لتطوير القطاع الصناعي

[66]-محمد محروس إسماعيل،اقتصاديات الصناعة(دراسة نظرية تطبيقية)،دار الجامعات المصرية،الاسكندرية (مصر)،ط1، ص ص21-22.

يعتقد الكثيرين أن التصنيع جوهر عملية التنمية حيث تخصص له نسب متزايدة من الموارد الوطنية من أجل إقامة هيكل اقتصادي محلي متنوع ومتطور تقنيا، قوامه صناعات تحويلية ديناميكية،تنتج وسائل الإنتاج و السلع المتعددة اللازمة لتأمين معدل عالٍ من النمو الاقتصادي و لهذا يعتبر هذا القطاع مفتاح النهوض بالاقتصاد المحلي، كونه كان سببا في تقدم البلدان الصناعية الحديثة، حيث أقامت قطاعا صناعيا متنوعًا، أحدثت تغييرًا هيكليا في اقتصادياتها، فالثورة الصناعية التي احتضنتها تلك الدول لم يقتصر دورها على إنتاج السلع الإنتاجية و الوسيطية والاستهلاكية فقط ،وإنّما أثرت تأثيرًا واضحًا على باقي القطاعات الأخرى (الزراعة، التعدين، النقل، الخدمات، الأسواق المالية....)

تختلف استراتيجيات التصنيع المتبعة في العالم باختلاف أهداف الدول و نظمها الاقتصادية ومقوماتها.[67]

المطلب الأوّل:إستراتيجيتي التصنيع المعوضة للاستيراد والمعززة للتصدير

تعتبر كل من استراتجيتي التصنيع المعوضة للاستيراد والمعززة للتصدير من الاستراتيجيات التي مرت بها كل الدول النامية في محاولاتها لتحقيق التنمية الصناعية.

- **الاستراتيجية الصناعية:**هي تلك الموارد الواجب استعمالها من أجل تحقيق النشاط الأساسي وسير السياسة العامّة داخل المؤسسة أو الدولة بصفة عامّة. وعليه فإن الاستراتيجية الصناعية ماهي إلا عملية تحديد الموارد الطبيعية والبشرية الضرورية والتي تسمح بوضع الأهداف المستقبلية ما يساعد المؤسسة والدولة على تحديد الخطط القصيرة والمتوسطة المدى و تطبيق سياستها الصناعية دون إهمال دور العوامل التكنولوجية في تحقيق الاستراتيجية الصناعية.[68]
- تسعى استراتيجيات التصنيع لتحقيق الأهداف التالية:
  - توفير مناصب العمل و الحد من البطالة
  - التكامل بين الصناعة و الزراعة.

---

[67]-رتيبة عروب و تسعيديت بوسبعين،أهمية تأهيل و تثمين الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجيات الصناعية و دفع عجلة التنمية الاقتصادية الجزائر حقائق و آفاق، الملتقى الوطني حول:الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة، الجزائر، 2002/4/23، جامعة مستغانم، ص143.

[68]-محمد زبير،التنمية الاقتصادية والصناعية و استراتيجيات التصنيع، الملتقى الوطني حول: الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة ، الجزائر، 2002/4/23، جامعة مستغانم، ص27.

- إحلال المنتجات الوطنية محل الأجنبية المستوردة وتصدير الفائض من المنتجات
- تلبية الحاجات الاستهلاكية لأفراد المجتمع.[69]

أوّلا : إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات (التصنيع الاستهلاكي)

تم تطبيق هذا النوع من الإستراتيجيات من طرف الدول النامية بعد استقلالها من خلال عزل نفسها عن السوق الدولية، و الاكتفاء بالسوق الداخلية فقط لتقليص التبعية للسوق الدولية ، وتعني هذه الإستراتيجية إقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج، وعلى ذلك فإن سياسة الإحلال تهدف لتخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات المصنوعة.[70]

تمر هذه الإستراتيجية بثلاث مراحل هي:

- المرحلة الأولى: إنتاج الموّاد الاستهلاكية الحقيقية (إحلال واردات بدائي)
- المرحلة الثانية:إنتاج موّاد استهلاكية معمرة(سيارات وأدوات كهرومترلية....الخ نتيجة الاختناقات الناتجة عن ضيق السوق التي تواجه المرحلة الأولى وذلك بإعانة الشركات متعددة الجنسيات.
- المرحلة الثالثة:إنتاج الموّاد الوسيطية، أو البحث عن أسواق خارجية لمواجهة ضيق السوق الداخلية ويكون بذلك البلد حلقة في تقسيم العمل الدولي.

تم تطبيقها في ماليزيا مع بداية الستينات، وطُبِقَت في كوريا الجنوبية والصين سنوات الخمسينات.

أهداف إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات:

[69] -A.Benachenhou,l'expérience algérienne de planification et de développement 62-82, opu,algérie,1982,p27

[70] -محمد زوزي،مرجع سبق ذكره،ص ص 18-19.

- تغطية الاحتياجات المحلية دون الاعتماد على استيرادها من الخارج ويكون هذا على العموم بتصنيع موّاد خام متوفرة في البلد المعني بدلا من تصديرها خاما ثم استيرادها سلعا مصنعة، فبدلا من تصدير القطن والجلود كموّاد خام واستيراد الألبسة والأحذية المصنعة، يتم تحويل الموّاد الخام في البلد المنتج لهذه الموّاد .[71]
- الاستفادة من حجم الأسواق الموجودة أصلا للسلع المستوردة قبل تطبيق الحماية الجمركية في تصريف منتجات الصناعة الناشئة البديلة للواردات.
- توفير النقد الأجنبي من إحلال الواردات في حالة ما إذا كان أكبر من النقد الأجنبي المدفوع للموّاد الخام والسلع الرأسمالية و بقية مستلزمات الإنتاج المستوردة.
- تشغيل الأيدي العاملة خاصة غير الماهرة التي تحتاجها كثير من الصناعات الاستهلاكية خاصة عندما تكون إستراتيجية إحلال الواردات غير منحازة لاستخدام طرق الإنتاج كثيفة رأس المال.

سلبيات وصعوبات إستراتيجية إحلال الواردات:

- انتقال استيراد هذه الدوّل من استيراد السلع الاستهلاكية لاستيراد السلع الرأسمالية (الماكينات والأدوات لإنتاج السلع) ذات التكاليف الباهظة.[72]
- قد يؤدي الاستمرار في تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات وما يصاحبها من فرض الضريبة الجمركية على السلع المستوردة للإضرار بمستوى الكفاءة الإنتاجية في الصناعات الوطنية الناشئة تحت ظل هذه الحماية بنقص أو انعدام الضغوط التنافسية فينعدم لديها الحافز نحو التطوير وتحسين كفاءتها الإنتاجية خاصة إذا كان عدد المنشآت داخل الصناعة قليلا وتوزيع الإنتاج فيما بينها غير متساوي ما يُنتِج سلوك احتكاري للمؤسسات المسيطرة.
- احتمال استخدام وسائل إنتاج كثيفة رأسماليا على حساب الأيدي العاملة نظرًا لإعفاء السلع من آلات ومعدات وتجهيزات من الضرائب الجمركية، وفي اقتصاد يتصف بكثافة عدد السكان لن تتمكن هذه الإستراتيجية من الحد من مشكل البطالة.[73]

ثانيا: إستراتيجية صناعة التصدير

---

[71]-أحمد سعيد بامخرمة،مرجع سبق ذكره، ص ص 30-31.

[72]-محمد زوزي، مرجع سبق ذكره، ص18.

[73]-أحمد سعيد بامخرمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 37-38.

أمام النكبات و الأزمات التي جرّتها إستراتيجية التصنيع ذات التوجه الداخلي (إستراتيجية إحلال الواردات) على اقتصاديات الدوّل النامية، بدأت تلوح في الأفق ضرورة وأهمية تغيير نمط هذه الإستراتيجية، من خلال توجهها إلى السوق الخارجي العالمي .

وبعبارة أخرى ضرورة تهيئة الظروف والمناخ الاقتصادي الداخلي لانتهاج هذه الدوّل لإستراتيجية تصنيع موجهة صوب السوق الخارجية أو المرتكزة على سياسة التصدير.

ويمكن تسميتها أيضا بإستراتيجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج وذلك على عكس الإستراتيجية السابقة التي كانت توجه نحو الإنتاج المحلي ليحل محل الواردات سواءً من السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية والوسيطية، وقد أدى انخفاض معدل النمو في البلدان التي طبقت إستراتيجية إحلال الواردات لإجراء تعديل جذري على هذه الإستراتيجية و تبني إستراتيجية التصنيع للتصدير ومن بين هذه الدول نذكر (الأرجنتين، البرازيل،كولومبيا، المكسيك).كما تبنتها الدولة الماليزية سنوات السبعينات، وكوريا الجنوبية في الستينات.

مزايا إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير:

- التغلب على مشكلة صغر حجم السوق المحلي.
- زيادة مداخيل الدولة.
- اكتساب خبرات و مهارات من خلال الاحتكاك بالأسواق الدولية.[74]
- إمكانية تحقيق قيمة مضافة أكبر مقارنة بإستراتيجية إحلال الواردات وذلك نتيجة استغلال الميزة النسبية التي تتصف بها صناعات التصدير المستفيدة من وفرة المواد الأولية والأيدي العاملة المحلية الرخيصة، وأيضا نتيجة الاستغلال الأفضل للطاقة الإنتاجية والاستفادة من اقتصاديات الحجم نتيجة اتساع حجم السوق.
- زيادة مستوى كفاءة الإنتاجية نتيجة فتح الأسواق المحلية أمام السلع الأجنبية ومن ثم تعويض الإنتاج المحلي للمنافسة الأجنبية.[75]

عيوب إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير:

---

[74]-محمد زبير،مرجع سبق ذكره،ص ص28-29.

[75]-محمد عبد الشفيع،قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، دار الوحدة للطباعة و النشر،لبنان ،ط1، 1981،ص374.

- المنافسة الشديدة من طرف البلدان الصناعية الكبرى .
- القيود الكثيرة التي تضعها الدول الغربية على المنتجات الأجنبية.
- تأثر اقتصاديات الدول النامية بالأزمات التي تحدث في الدوّل الغربية.

-تبقى عملية المفاضلة بين إحدى الإستراتيجيات السابقة الذكر تتوقف على أساس الموارد الطبيعية و البشرية والتقنية والتكنولوجية التي يمتلكها اقتصاد البلد، كما يمكن تبني أكثر من إستراتيجية شرط عدم تعارضهما.[76]

المطلب الثاني: إستراتيجية الصناعات الخفيفة والثقيلة

تلجأ بعض الدوّل للاعتماد على إستراتيجية صناعية قائمة على أساس الصناعات الثقيلة في حين تعتمد دول أخرى على الصناعات الخفيفة كوسيلة لتنمية اقتصاد بلدها.

أولا: إستراتيجية الصناعات الخفيفة

تتضمن الصناعات الخفيفة صناعة السلع الاستهلاكية الأساسية كالمنتجات الغذائية والمشروبات والمنتجات النسيجية والجلدية و المنتجات الخشبية و الأثاث وهو نمط التصنيع الذي ساد العالم المتقدم (الغرب الرأسمالي) في بداية مراحل تصنيعها ثم الوسيطية وبعدها الصناعات الإنتاجية الرأسمالية.

مميزات الصناعات الخفيفة:

- انخفاض حجم استثماراتها وقصر وقت إنتاجها .
- قلة استخدام التكنولوجيا الحديثة.
- استقطاب عدد كبير من العمال العاطلين(تتطلب درجات متواضعة من المهارة والخبرة).
- احتواء منتجات الصناعات الثقيلة.

عيوب الصناعات الخفيفة:

[76]-محمد زبير، مرجع سبق ذكره، ص29.

- لا تساهم في النمو السريع لاقتصاد أي بلد وذلك كونها تعاني من مشاكل عديدة أهممها مشكل المنافسة.

ثانيا: إستراتيجية الصناعات الثقيلة أو النموذج السوفياتي في التصنيع (الصناعات المصنعة)

تتضمن صناعة السلع الإنتاجية وسلع الاستهلاك الدائم كالورق ومشتقاته، المواد الكيماوية والبترولية،المنتجات التعدينية. تبنتها ماليزيا في بداية الثمانينات، وكوريا الجنوبية أيضا في الثمانينات، والصين من 1952-1957، أما الدولة الجزائرية فطبقتها في الستينات مباشرة بعد الاستقلال.

مميزات الصناعات الثقيلة:

- ضخامة حجم رأسمالها المستثمر ومستلزماته التكنولوجية الكبيرة.
- طول فترة استرداد تكاليفها.
- تعتبر موردًا أساسيا وحيويا لمختلف القطاعات وحتى قطاع الصادرات.[77]

العراقيل التي تواجه الصناعات الثقيلة:

كانت نتائج هذه الإستراتيجية متواضعة (في الدول النامية) كسابقاتها بسبب العراقيل الآتية :

- مثل هذه الصناعات تعتمد على تكنولوجيا كثيفة رأس المال وبالتالي تحتاج لرؤوس أموال ضخمة وهو ما تفتقر له الدول النامية إضافة أنها تستترف القدرات المالية لهذه الدول مع بقاء معدلات البطالة مرتفعة.
- هذه الإستراتيجية تحتاج لتأطير عالي في مجال التنفيذ و التسيير والصيانة مما يستدعي الاستعانة بالخبرات الأجنبية وهذا معناه زيادة العبء المالي.[78]

رغم مميزات و عيوب كل نمط لا يمكن اعتبار أي من النمطين بديلا للآخر ولا يمكن الاعتماد على نمط دون الآخر، بل يجب التركيز على نمط معين وفق السياسة الاقتصادية المرسومة، والوضع السكاني، والموارد الموجودة دون إهمال النمط الثاني.

---

[77]-محمد زبير،المرجع نفسه،ص21.

[78]-محمد زوزي،مرجع سبق ذكره،ص25.

المطلب الثالث: إستراتيجية التصنيع كثيفة رأس المال وإستراتيجية التصنيع كثيفة العمل

يؤدي التباين في الموارد الطبيعية و البشرية لكل دولة إلى تبني إستراتيجية صناعية معينة فبعض الدول تتميز بكثافة سكانية كبيرة كالصين، وهناك اقتصاديات دول معينة تتميز بوفرة الموارد الطبيعية كدول الخليج العربي، فالدول التي تتميز بكثافة سكانية عالية تتبنى إستراتيجية التصنيع القائمة على أساس **الصناعات كثيفة العمل** حتى تحد من ظاهرة البطالة، في حين تتبنى الدول التي تملك موارد طبيعية معتبرة إستراتيجية صناعية قائمة على أساس الصناعات **كثيفة رأس المال** من أجل استخدام مواردها الطبيعية .

- ويتميز نمط **كثيف رأس المال** بإنتاجية مرتفعة، وباستخدام التكنولوجيا الحديثة، وبخلق مدخرات كبيرة، وبدخول كبيرة لأصحاب عناصر الإنتاج. شجعتها الحكومة الماليزية في بداية التسعينات

إلا أن تطبيقه في الدول النامية تواجهه عوائق كثيرة من بينها الظروف التي تعاني منها بالإضافة لعدم قدرة استيعاب التكنولوجيا الحديثة.

- أما نمط التصنيع **كثيف العمل** يتميّز بالبساطة وكونه لا يتطلب مستلزمات كبيرة وتكنولوجيا عالية بالإضافة لتوفير عدد كبير نسبيا من فرص العمل، ومن بين هذه الصناعات: الصناعات الحرفية التي تعتبر أحسن مثال لهذا النمط من الصناعة.[79]

- ومن أجل اختيار النمط الملائم الذي على أي دولة تبنيه عليها الأخذ بعين الاعتبار تحديد المعايير الأكثر دقة في تصنيف الصناعات بين كثيف رأس المال وكثيف العمل مثل:معامل رأس المال (نسبة رأس المال إلى الإنتاج)، أو ما يقابله من معامل كفاءة العنصر الإنتاجي، أو نسبة تكلفة رأس المال لتكلفة العمل.
- في بعض الفروع الصناعية تحدد طبيعة الإنتاج والمستلزمات التكنولوجية نسب رأس المال إلى العمل. وفي هذه الحالات مهما توفرت القوى العاملة وانخفضت الأجور لا يمكن للعمل أن يحل محل رأس المال كما هو الحال في الصناعات الإلكترونية.
- انخفاض معدلات الإنتاجية ووجود البطالة المقنعة و الموسمية يغيران من الخصائص الرئيسية للبلدان النامية.

---

[79]-محمد زبير ،مرجع سبق ذكره، ص ص 25-26.

- في المرحلة1 من التصنيع يفضل تركيز نمط كثيف العمل في الصناعات الخفيفة وكثيف رأس المال في الصناعات الثقيلة.[80]

المبحث الثالث: واقع وآفاق القطاع الصناعي في الجزائر

لطالما حاولت الجزائر وضع إستراتيجية صناعية متينة من شأنها تنمية القطاعات الصناعية وتحسين تنافسية المؤسسات الوطنية والولوج للأسواق الدوّلية فهناك من العوامل ما ساعدها ودفع بها قُدُمًا وهناك ما أعاق طريق تقدمها وتطورها.

[80]-هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية(استراتيجيات التصنيع والتحوّل الهيكلي)، دار الصفاء،عمانن ط1 ، 2005، ص36.

المطلب الأوّل: الخلفية التاريخية لسياسات تطوير القطاع الصناعي الجزائري

للدولة الجزائرية تاريخ طويل في محاولاتها لتطوير القطاع الصناعي سنعرضه من خلال هذا المطلب.

إبان الاحتلال الفرنسي:

كانت السياسة الفرنسية في الجزائر إبان الاستعمار تهدف لجعل الجزائر مصدرا للمواد الأولية، كي تضمن تزويد دواليب إنتاجها منها وإيجاد منفذ لتصريف منتجاتها مع الاستمرار في التوسع الصناعي، عملت فرنسا على إغراء أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين الخواص، والمغامرين بمجالات وفرص الاستثمار عبر القارات للظفر بحظوظ الاغتناء السهلة في مناطق الاستيطان، وجه الاستعمار الفرنسي استثماراته للقطاعات التي تحقق غرض الارتباط والتبعية وتحقيق المصالح، وقد تجلى ذلك بوضوح في إنجاز بعض المشاريع المرتبطة بالبنى التحتية للاقتصاد الجزائري مثل خطوط السكك الحديدية والموانئ البحرية والمطارات وشق الطرق وبناء الجسور وغيرها من المشاريع المرتبطة بتنمية القطاع العصري الذي ينتج منتجات تلبي رغبات المعمرين داخليا وفي فرنسا كإنتاج الخمور في المدن الكبرى.

ولعل أهم وثيقة تنموية يمكن التوقف عندها هي مخطط قسنطينة 1958/10/3 حيث يعتبر **التصنيع** الركيزة الأساسية لمخطط قسنطينة خصوصا بعد اكتشاف البترول 1956 باعتباره سيحل الكثير من المشاكل الداخلية من توفير مناصب شغل والاهتمام بالبنى التحتية إضافة لتطور قطاع الخدمات لارتباطه بالصناعة النفطية.إن التصنيع وفق المخطط يعني إنشاء ورشات صغيرة ومصانع من حجم متوسط، وفي الأخير المصانع أو المركبات الكبيرة .[81]

جدول رقم 5: بنية الاستثمارات الصناعية وفق مخطط قسنطينة (مليون فرنك فرنسي)

فروع النشاط الاقتصادي	المبالغ
الصناعات الغذائية	240
مواد البناء	260
محاجر ومقالع	155
صناعات ميكانيكية وإلكترونية	620

[81]-محمد زوزي، مرجع سبق ذكره، 93-96.

كيميائية	48
النسيج	343
صناعات مختلفة	484
مشاريع كبرى (الصلب،بيتروكيمياوية)	1080
المجموع	**3230**

المصدر :**محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص و دوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر– دراسة حالة ولاية غرداية، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة**، 2009-2010، ص98

نلاحظ من الجدول أن المشاريع الكبرى كصناعة الحديد والصلب وأيضا الصناعات البيتروكيمياوية (المستخرجات النفطية: المواد الكيمياوية المستخرجة من النفط) تستحوذ على الحصة الأكبر من الاستثمارات الصناعية وفق مخطط قسنطينة بقيمة 1080 مليون فرنك فرنسي وتترجم الأرقام طاقة استغلال فرنسا للثروة النفطية الجزائرية، ثم تأتي الصناعات الميكانيكية والإلكترونية في المرتبة الثانية بقيمة 620 مليون فرنك فرنسي، بينما حظت الصناعات الغذائية بمبلغ 240 مليون فرنك فرنسي.

بعد الاستقلال:

سعى الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال لتحقيق هدف التنمية والنمو من خلال تبني الدولة للمخططات التنموية مع نهاية الستينات من القرن الماضي، حيث تجسدت بداية بإستراتيجية الصناعات المصنعة، فمنحت الجزائر إمكانيات كبيرة للصناعات البترولية وصناعات الحديد و الصلب . وفي هذا الإطار تتحمل الدولة مسؤولية توفير الظروف والوسائل الكفيلة بإنشاء صناعات ثقيلة فقد اقتنع واضعوا سياسات التنمية في الجزائر أن الصناعة هي المخرج من التخلف الذي تعاني منه و التصنيع الذي يكفل التكامل القطاعي هو طريق الصناعات الثقيلة.

إن إتباع الجزائر هذا النموذج للتصنيع لم يكن له سلبيات لأنه مكنها بناء عدة مصانع كبيرة، يمكن أن تكون منطلقا لبناء اقتصاد قوي لو أنها استُغِلت و اعتمدت على المردود الاقتصادي بدل المردود الاجتماعي، ولكن بالرغم من المكانة التي مُنحت للتصنيع خلال مخططات التنمية إلّا أنه لم يحقق الأهداف المرجوة منه ، ويرجع ذلك لأسباب عديدة منها:

- نقص المهارات و الكفاءات.

- ضيق السوق المحلي و عدم التمكن من المنافسة الخارجية .
- الواقع كشف عن اقتصاد هش خاضع للهزات،لارتباطه تمويلا بمصدر هو الآخر عرضة لعدم الاستقرار وهو البترول.
- اعتماد الجزائر المفرط على العوائد النفطية، والارتباط التام للاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات، فقد تعرضت الجزائر لأزمة حادة نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في الثمانينات ، وتجلت خاصة في الانخفاض المستمر في أسعار البترول1986 وبلوغها أدنى مستوياتها، يضاف لذلك انخفاض سعر الصرف للدولار بعد 1985 مما عمق مشكلة أخرى هي تقليص إيرادات الصادرات ، ونجم عنه ارتفاع ثقل ديون المؤسسات بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام على المستويين الداخلي والخارجي وبالتالي عجز في موازين الدولة الخارجية منها و الداخلية، فاختلال الجهاز الصناعي حيث عاش الاقتصاد أزمة متعددة الجوانب تجسدت أساسا في أزمة مالية عميقة أثرت على انخفاض مختلف أوجه النشاطات الأخرى كالإنتاج و التسويق.

انطلاقا من ظروف الاقتصاد الجزائري آنذاك ، كان لابد من اعتماد مخطط إصلاح اقتصادي جديد و مكمل لما سبقه يمس الاقتصاد الجزائري بصفة عامة والمؤسسات العامّة بصفة خاصة.

وتمثل هذا الإصلاح في تبني سياسة اقتصادية جديدة اصطلح عليها "**استقلالية المؤسسات العامّة الاقتصادية**" تبعتها "**إعادة الهيكلة الصناعية**". لكن هذه الإصلاحات لم تؤدِ ما هو منتظر منها فاضطرت الجزائر للتوجه للمنظمات الدولية من أجل حماية اقتصادها من الانهيار، حيث تميز الوضع بتراجع كلي للدولة على الاستثمار في المجال الصناعي، فكان تطبيق الإصلاحات المدعومة من طرف البنك الدولي والصندوق الدولي في فترة التسعينات والمتمثلة في تطبيق الدولة لبرامج التثبيت والتعديل الهيكلي خلال 1994-1998 الذي يجعل الخوصصة المحور الأساسي والشرط الضروري لكل الدعم والمساعدات وهذا يدفع بالجزائر لإصدار قانون الخوصصة .

بهذا نصل إلى أن الاختيار الإستراتيجي للتنمية في الجزائر خلال الفترة 1965-1979 كان له أثر على الوضعية التي آلت إليها الصناعة الجزائرية.

وفي سنة1999 دخل الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة فأسعار المحروقات بدأت في الارتفاع مما ساعد على إعادة بناء رصيد الاحتياطات الخارجية، فضلا عن بداية تنفيذ برنامج مهم للإنعاش الاقتصادي

2001-2004 بغلاف مالي نهائي 1.216مليار دينار جزائري، ثم تم تدعيمه ببرنامج إنعاش النمو2005-2009 ثم يأتي بعدها برنامج توطيد النمو الاقتصادي2010-2014 بقوام مالي إجمالي 21.214 مليار دينار .

و قد كانت البرامج السابقة تخصص مبالغ معتبرة لتطوير القطاع الصناعي ، إلا أنها كانت عبارة عن توسع في النفقات العامة الناتجة عن تراكم الموارد النقدية للمحروقات و لم تكن استثمار إنتاجي .[82]

جدول رقم 6:نسبة مساهمة الصناعة والمحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي.

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المحروقات	45.9	43.9	45.6	31.2	34.9	36.1	34.4	30.0
الصناعات خارج المحروقات	5.2	5.0	4.4	5.7	5.1	4.6	4.5	4.6

المصدر : السعيد بريكة ونور الهدى عمارة، استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر،مجلة العلوم الإنسانية،العدد الرابع، ديسمبر2015،ص 282.

نلاحظ من خلال الجدول هيمنة قطاع المحروقات و سيطرته على الصناعة و تقدمه بأشواط من حيث مساهمته الكبيرة في إجمالي الناتج المحلي مقارنة بالفلاحة و الصناعة خارج قطاع المحروقات التي تبقى مساهمتهما ضعيفة وطفيفة.

جدول رقم 7: تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات للفترة2013 -2014.

	2013	2014
الغذاء	%19.96	%11.5
المواد الخام	%5.41	%3.91
مواد نصف مصنعة	%72.39	%83.6
معدات و تجهيزات صناعية	%1.39	%0.53

[82]-السعيد بريكة و نور الهدى عمارة،استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر،مجلة العلوم الإنسانية،العدد الرابع، ديسمبر2015، ص ص 281-282.

السلع الاستهلاكية غير الغذائية	%0.84	%0.36

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

على الموقع www.andi.dz

الملاحظ في إحصائيات الجدول رقم 7 خلال الفترة 2013 -2014 أن تطور صادرات المعدات والتجهيزات الصناعية لا تتعدى 1.39% سنة2013 و0.53% سنة 2014 ، أيضا صادرات السلع الاستهلاكية غير الغذائية لا تتجاوز 0.84 %سنة 2013 و0.36% سنة 2014، وتتصدر المواد نصف المصنعة قائمة المنتوجات المصدرة بأعلى قيمة بنسبة 72.39 % سنة 2013 و83.6% سنة 2014 متبوعة بالصادرات الغذائية التي تستحوذ التمور على النسبة الأعلى منها، ثم المواد الخام.

جدول رقم 8: تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات (الصناعة الغذائية) الفترة 2013-2014

	2013		2014	
	بالمليون دولار أمريكي.	بالمليون دينار جزائري.	بالمليون دولار أمريكي.	بالمليون دينار جزائري.
المياه المعدنية و الغازية المعبأة	33.83	2685	15.43	1242.97
المعكرونة الغذائية	13.71	1088	5.65	455.30
الكسكس	1.74	138	1.47	118.73
التونة الحمراء	1.29	102	0.83	66.47
التونة	0.27	21	0.32	25.90

زيوت عباد الشمس	1.35	107	0.11	8.60
دقيق القمح	0.39	31	0.0007	0.06
الزبادي والياوورت	4.69	372	3.79	305.21
زيت الزيتون	0.02	0.2	0.0003	0.02

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الموقع.www.andi.dz

نلاحظ من الجدول رقم 8 أن صادرات الدولة الجزائرية من الصناعات الغذائية قليلة بالنظر للقدرات التي تزخر بها البلاد من ثروات فمثلا قيمة صادرات زيت الزيتون ضعيفة جدا بالرغم من الطلب الدولي عليه كما أنه يساهم في التنمية المحلية لمناطق إنتاجه، حيث يتبين لنا أن صادرات الصناعة الغذائية الجزائرية يسيطر عليها المياه المعدنية والغازية المعبأة والمعكرونة الغذائية البالغة قيمتها 13.71 مليون دولار أمريكي سنة 2013، والملاحظ أن حصيلة صادرات الصناعة الغذائية قد انخفض سنة 2014 مقارنة بسنة 2013.

جدول رقم9: أهم السلع التي تصدرها الجزائر خارج قطاع المحروقات لعام 2016

السلع	**القيمة** (مليون دولار)
الحجر والكلس والإسمنت	85
الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	47
الأسمدة	456
الآلات والمعدات الكهربائية وأجزاؤها	34

المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية،المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات للنشر، الكويت،2017،ص62

يتضح لنا من الجدول رقم 11 أنه في مقدمة السلع المصدرة(خارج قطاع المحروقات) نجد الأسمدة بمبلغ 456 مليون دولار والتي تعتبر أوّل مورد للعملة الصعبة خارج المحروقات ثم الحجر والكلس والإسمنت بقيمة 85

مليون دولار حيث يعتبر أن قطاع الاسمنت يمكن أن يستفيد من الأزمة الاقتصادية التي خلفها تراجع أسعار النفط في ظل سعي السلطات لتنويع الاقتصاد ورفع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

المطلب الثاني: نقاط قوّة وضعف القطاع الصناعي الجزائري

تشخيص واقع الصناعة الجزائرية يُحتم علينا الوقوف على مميزات القطاع الصناعي الجزائري من حيث إيجابياته ونقاط قوته وإبراز نقاط ضعفه و تحدياته .

أوّلا: نقاط قوّة القطاع الصناعي الجزائري

- يتميز القطاع الصناعي الجزائري بالتنوع الذي يرجع لوفرة الخيرات الطبيعية التي تزخر بها البلاد من صناعات غذائية، كيميائية، معدنية و أخرى....حيث يتركز القطاع الصناعي العمومي على ثلاث فروع متمثلة في الصناعات الغذائية ، إلكترونية، كهربائية، وميكانيكية، يقدر إنتاج هذه الفروع مجتمعة للفترة (2008-2010) ب 35% من إجمالي إنتاج القطاع العمومي أما القطاع الخاص

يحتوي هو الأخير على فرعين ك الصناعة الغذائية وصناعة النسيج والألبسة الجاهزة ما يمثل 42% من إجمالي إنتاج القطاع الخاص.[83]

- توفر المواد الخام و الطاقة واليد العاملة الرخيصة.
- الموقع الجغرافي للجزائر المشجع أو المناسب لنشوء سوق إقليمية .
- فرص كبيرة للإدراج في التقسيم الدولي للعمل .
- امتلاك فائض مالي ضخم و غير مستغل و المهم بالنسبة لهذا الفائض أنه مملوك للدولة ما يساعد على تماسك السياسات عند إنفاقه.
- قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة.[84]

ثانيا: نقاط ضعف القطاع الصناعي الجزائري

- تجهيزات إنتاج قديمة و متهالكة.
- ضعف في مجال تنظيم العمل والمهارات الإدارية.
- قيمة مضافة منخفضة (ثلاث مرّات أقل من الصناعات المماثلة في جميع أنحاء العالم).
- التأخر التكنولوجي .
- الارتباط القوي لصناعتنا بالخارج للتزود بالمواد الأولية الضرورية نصف المصنعة وقطع الغيار .
- عدم وجود قاعدة صناعية متينة للانطلاق فضلا عن تخلف كبير للجهاز المصرفي وعدم قدرته على تخصيص كفء للموارد المالية .
- ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة.
- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات ، أدت إلى نقص في تنوع الصادرات.
- ضُعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة أدى لتراجع نوعية المنتجات الصناعية.
- الحماية و ضعف القدرة على المنافسة : نشوء الصناعة الجزائرية ضمن السياسات الصناعات السابقة لفترة طويلة جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج و أذواق المستهلكين وعدم الاهتمام بتطوير المنتج وتحسين نوعيته وبالتالي فقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية.[85]

---

[83] -Le rapport de la seconde communication nationale de l'Algérie sur les changements climatiques à la cnucc, Alger ,2010, p63.

[84] -السعيد بريكة و نور الهدى عمارة، مرجع سبق ذكره، ص ص 283-284.

- ما تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي ولا تتعدى 13% و تأتي في المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة و الصناعة الاستخراجية وقطاع الخدمات والتجارة ،إضافة لهذا الضعف الكمي لم تستطع هذه الصناعة أن تصنع سلعا إستراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزا في السوق الدولية.
- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي : يجب أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية التي تكسبه القدرة على زيادة الإنتاج في حالة زيادة الطلب، وكذلك القدرة على التكيف مع التغيرات والتطورات الحاصلة بإجراء تعديلات بسيطة وغير مكلفة في عملية الإنتاج .
- الإنتاجية الضعيفة للعمالة.
- تدني مواصفات السلعة المنتجة
- الارتفاع في كلفة الإنتاج
- البيروقراطية في التعامل الإداري .
- تدني مستوى الكفاءة و الخبرة في التعامل مع السوق بقوانينه ومتغيراته.
- الاعتماد على السوق الخارجية و المساعدة الأجنبية حتى في مجال تجديد و تطوير تكنولوجيا الإنتاج الخاصة بها مما فاقم من مشاكل التعامل مع هذه السوق بتقلبات أسعارها و شروطها المجحفة في الكثير من الأحيان.[86]
- تسيطر الصناعة الاستخراجية على الصناعة في الجزائر و هناك ضعف كبير في الصناعة التحويلية وهذا بسبب :(انخفاض حجم الموارد المخصصة للبحث والتطوير ،قلة الاهتمام بمعايير الجودة و النوعية وعدم مسايرة التطور التكنولوجي العالمي، ضعف الارتباط بالصناعة فالأبحاث الجامعية لا تقوم بأبحاث تطبيقية مرتبطة بالاستخدام التجاري،عدم وجود سياسة تصنيعية واضحة المعالم و الأهداف لتطوير هذا القطاع، إذ يلاحظ أن أغلب الدول النامية اعتمدت على استراتيجيات منقولة دون الأخذ بعين الاعتبار اختلاف الزمان والمكان والظروف المتاحة محليا ودوليا.[87]

---

[85]-السعيد بريكة ونور الهدى عمارة، مرجع سبق ذكره،ص ص 283-284.

[86]-عبود زرقين ، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية، مجلة بحوث اقتصادية، العدد45، 2009 ، ص ص164-165.

[87]-مصطفى بودرامة و الطيب قصاص، مرجع سبق ذكره،ص199.

- نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة ، وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية الموضوعة من قبل الدولة الجزائرية ما جعلها تكتسب خصائص نوعية تُظهِر بوضوح ضعف الصناعة في هيكلها الحالي، ما جعلها غير قادرة على الاستفادة من المزايا المرتقبة بانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة حيث يعتبر القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بدخول الاتفاقية حيز التنفيد والتي تنص على إقامة منطقة للتبادل الحر للمنتجات الصناعية و التفكيك التدريجي لكل الحواجز الجمركية المفروضة على هذه الأخيرة.[88]

جدول رقم 10: هيكل القيمة المضافة للصناعة التحويلية للفترة 2000-2012

البيان	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012
صناعات حديدية ومعدنية وميكانيكية وكهربائية	13.93	12.4	13.13	12.66	15.76	16.73	16.7
مواد البناء والزجاج	11.21	13.05	13.25	14.2	14.77	14.11	13.01
كيمياء ومطاط وبلاستيك	9.57	8.15	8.31	9.82	10.29	9.53	10.14
ص غذائية	43.87	41.62	40.44	40.75	40.15	42.84	45.63

[88]- رتيبة عروب و تسعيديت بوسبعين ، مرجع سبق ذكره،ص148.

ص نسيجية	4.26	4.41	4.28	3.8	3.15	2.77	2.4
ص الجلود والأحذية	1.01	0.94	0.85	0.72	0.62	0.52	0.46
ص الخشب والورق	4.3	4.82	4.89	4.62	4.08	3.44	3.15

المصدر:مصطفى بودرامة والطيب قصاص، المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر ،مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد لخضر الوادي،الجزائر ، العدد12،جوان2017،ص207

نلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة الصناعة التحويلية في القيمة المضافة تختلف باختلاف القطاع الصناعي وغير مستقرة من سنة لأخرى وقيمتها ضعيفة مقارنة بالصناعات الاستخراجية، أما بالنسبة للقطاعات التي ساهمت بشكل كبير في تكوين القيمة المضافة نجد سيطرة للصناعات الاستهلاكية ثم القطاع الواعد المتمثل في الصناعات الحديدية والميكانيكية والكهربائية، وبعده قطاع البناء ثم قطاع الكيمياء والمطاط والبلاستيك .

المطلب الثالث : سبل وسياسات تطوير القطاع الصناعي الجزائري

أولت الدولة الجزائرية اهتماما كبيرًا بالقطاع الصناعي وبذلت مجهودات واضحة لتطويره ولكن هذا لن يتأتى إلّا بتحديد آفاق مستقبلية ترتكز على سبل و سياسات مدروسة للنهوض بالصناعة الوطنية.

أوّلا : سبل تطوير قطاع الصناعة الجزائري

- على المؤسسات الصناعية أن تقوم بإعداد خططها لإجراء التغيرات في بيئتها الداخلية بما يتناسب مع تغيرات البيئة الخارجية.
- لابد على المؤسسة الصناعية أن تطبق إدارة الجودة الشاملة والتي من بين أهدافها:
  - خفض التكاليف بتقليل نسبة التلف و الأخطاء والتكرار.
  - تحقيق مستوى مقبول من الجودة.

- زيادة الأرباح بزيادة المبيعات والحصة السوقية.
- رفع مستوى رضا الزبائن.
- زيادة مستوى مشاركة العمال في عملية اتخاذ القرارات.

- يجب على المؤسسات الصناعية إنشاء إدارة الفحص البيئي والتغير التي أصبحت جد ضرورية في ظل الظروف السائدة في البيئة الخارجية لمعرفة التهديدات والفرص.
- الاهتمام بتطوير المعارف و اقتناء التجهيزات الجديدة والتحكم بتقنيات استعمالها ثم محاولة تطوير البرامج الموجودة.
- العمل على تطوير القاعدة التكنولوجية وتوفير ما يستلزمه البحث العلمي من موارد بشرية ومالية ومادية، وتشجيع الابتكار و الإبداع.
- تخصص الصناعة الجزائرية في المنتجات التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية وتدريب الأيدي العاملة وتوجيه **الاستثمارات الأجنبية** نحو باقي الصناعات ومنحها حواجزا طبقا لأهمية الاستثمار والتركيز على الصناعات كثيفة العمالة.
- ضرورة قيام شراكات بين القطاع العام و الخاص لتخفيف أعباء الدولة ورفع مستوى الإنتاجية والفعالية.[89]
- تعزيز القاعدة الصناعية الجزائرية: ذلك من خلال تشجيع الشركات بما في ذلك القطاع الخاص للمشاركة بشكل أكبر في التنمية الوطنية.
- إعادة هيكلة القطاع الصناعي الوطني: و هذا نظرًا للمشاكل التي عرفها هذا الأخير خاصة مع التحوّلات الدولية الراهنة، والقدرات التنافسية الجديدة للدوّل الناشئة، وظهور تكتلات إقليمية ودولية ، أدت لزيادة حدة المنافسة الدولية وتدني المنتجات المحلية.ذلك باستغلال الثروات الطبيعية التي تتوفر عليها الدولة ،والانتقال من مجرد مصدر للمواد الأولية لمنتج و مصدر للمواد المحوّلة بتكنولوجيا أكثر تقدما وقيمة مضافة أكبر ، فلابد من إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي لتحقيق أفضل اندماج ممكن في النظام التجاري العالمي عن طريق التخصص في السلع التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية ومحاولة إنشاء سلاسل إنتاجية متكاملة لها.

---

[89]-مصطلفى بودرامة ، سبل تحسين تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، و التسيير و العلوم التجارية، العدد 14، 2015،ص ص 245-246.

- التركيز على صناعات معينة للتصدير: لابد من تنويع الهيكل الصناعي ورفع كفاءته من خلال إعداد برامج لتشجيع و دعم الصناعة، والتركيز على الصناعات القادرة على النمو والمنافسة في الأسواق الخارجية معتمدة على كفاءتها وتكاليفها الرخيصة.[90]
- تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية: قدرة الدولة و مؤسساتها الصناعية على إنتاج السلع و الخدمات التي تنجح في اختراق الأسواق الدولية.
- التكنولوجيا كعنصر مهم لتطور الصناعة: الصناعة من أكثر القطاعات تقبلا لكل ما هو جديد في تفعيل أدائها الوظيفي.وهذا نابع من طبيعة هذا النشاط القائم أصلا على تحويل المدخلات إلى مخرجات جديدة باستعمالات متنوعة. والتطور الصناعي الكبير الذي تشهده الدول المتقدمة دليل واضح على انعكاس التقدم التكنولوجي الذي أحرزته هذه الدول في ميادين العمل الصناعي لديها، حيث أصبح نقل التكنولوجيا مفهوم مرتبط بضروريات التصنيع في البلدان النامية.[91]

ثانيا: سياسات تطوير القطاع الصناعي الجزائري

- وضع المؤسسات في مستواها الحقيقي: تشجيع الإبداع، تطوير الموارد البشرية وترقية **الاستثمار الأجنبي المباشر** ، عصرنة المؤسسات التي تسجل أهدافها وطرق تسييرها في إطار إستراتيجية التصنيع.
- الإبداع من الأفكار المحركة للتطور: نظام الإبداع يحتاج لتدخل السلطات العمومية فالنظام الوطني للإبداع سيتم إعداده ووضعه لدعم سياسة الترقية و التطوير من أجل التقدم التقني.
- تطوير الموارد البشرية والمؤهلات: إن رأس المال البشري ليس مجرد عامل من عوامل تطوير الصناعة مثله مثل رأس المال المادي لأنه عامل قوي بفضل امتصاص التكنولوجيات الصناعية العصرية.
- ترقية **الاستثمار الأجنبي المباشر**: و الذي يستجيب لسياسة تستهدف تجنيد الإسهامات الخارجية مع توجيهها لتمويل النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية ودمج التكنولوجيات الجديدة و هي تلعب دور تكميلي و تدريبي للاستثمار الوطني.

---

[90]- السعيد بريكة ونور الهدى عمارة،مرجع سبق ذكره،ص ص 285-286.

[91]-السعيد بريكة ونور الهدى عمارة،المرجع نفسه، ص ص287-289.

- تثمين مواردها الطبيعية: تعتبر مشكلة تخصيص الموارد وعقلنة استهلاكها في الجزائر حجر الزاوية لتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة في جانبها الصناعي خاصة، فوفرتها وجودتها تمثل نقطة بداية المسار الصناعي.[92]
- إعادة هيكلة الصناعات الوطنية وتطويرها: إن تنويع الصادرات يتوقف على تطوير الكيان الإنتاجي وتنويعه، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال إعادة هيكلة الصناعة الوطنية، والتحول من تصدير المواد الأولية إلى تصنيع تلك المواد حتى آخر درجة تصنيع ممكنة، والاهتمام بتطوير البنية التحتية للقطاع الصناعي.
- التركيز على صناعات معينة للتصدير: بالتركيز على الصناعات القادرة على الانطلاق والنمو والمنافسة في الأسواق الخارجية معتمدة على كفاءتها و تكاليفها الرخيصة بالاستفادة من المقومات التصنيعية المحلية.[93]
- تحسين القدرة التنافسية لضمان الاستمرارية في بيئة دولية تشهد تنامي اتجاهات العولمة الاقتصادية المتمثلة في تزايد الاندماج والترابط بين أجزاء الاقتصاد العالمي المختلفة وتحرير نظام التجارة العالمية.
- تحديد السياسات المالية والاقتصادية الملائمة لتطوير القطاع الصناعي.[94]

خلاصة الفصل

يعتبر القطاع الصناعي قطاع ديناميكي كونه محور باقي القطاعات الاقتصادية ودافع لتحقيق التنمية الشاملة، وعملية تطوير وترقية هذا القطاع تتطلب وضع استراتيجية صناعية ملائمة تناسب الأوضاع والظروف السائدة وتخدم الأهداف المسطرة.

وقد حاولت الجزائر الخروج من دائرة التخلف والاعتماد على القطاع الصناعي للازدهار والاندماج في الاقتصاد العالمي بعد أن أيقنت أنّ درجة تقدم الدولة تقاس بمدى تطورها في الجانب الصناعي وهذا بالاعتماد على نقاط قوتها في المجال الصناعي والرغبة في التغلب على كل ما يعيق نمو القطاع الصناعي. وإعادة النظر في السياسات القائمة مع تصحيح الاختلالات والانحرافات كضرورة ملحة للتطور ومواكبة المستجدات وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات تحسبا للتغيرات السلبية في أسعار المحروقات. لكن الجزائر لم تخرج من دائرة

---

[92]--رتيبة عروب وتسعيديت بوسبعين، مرجع سبق ذكره،ص ص 151-152.

[93]- عبود زرقين، مرجع سبق ذكره، ص ص176-177.

[94]- عبود زرقين، المرجع نفسه، ص ص 179-182.

التبعية لقطاع المحروقات حيث لا تزال نسبة مساهمة الصناعات التحويلية ضئيلة مقارنة بنظيرتها في القطاع الاستخراجي.

الفصل الثالث

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومساهمته

تمهيد

كانت نظرة الدولة الجزائرية اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرة عداءٍ بسبب معاناتها مع الاستعمار؛ واعتبرتها استنزاف لموارد البلد ووسيلة للتدخل في شؤون البلاد والمساس بالسيادة الوطنية، لكنها أدركت بعد محاولاتها للحاق بركب الدول المتقدمة فشل سياستها الاقتصادية الهادفة لحماية الاستثمارات المحلية من سيطرة الاستثمارات الأجنبية، و أيقنت أن تحسين أوضاعها و إيجاد مكان لها بين الدول المتقدمة يتطلب الاحتكاك بالشركات الأجنبية والاستفادة من خبرتها ومزاياها. فعملت الجزائر على توفير المناخ الاستثماري الملائم لجلب المستثمرين الأجانب و شمل على عدة تغيرات في المنظومة القانونية الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ركزت الجزائر على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للقطاع الصناعي كونه محركا للنهوض بالاقتصاد وأداة لترقية الصادرات كما حاولت إزالة العراقيل لتطوير هذا القطاع ونموه. وهذا ما سنتطرق له بالتفصيل في الفصل الثالث من خلال المباحث الآتية : المبحث الأوّل: واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاع الصناعي الجزائري

المبحث الأوّل: واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أثرت التحولات التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه مركزي إلى اقتصاد حر على ظهور العديد من القوانين الجديدة المشجعة والمحفزة للاستثمار في شكل شركات مختلطة، حيث بُذِلَت جهود كبيرة من أجل تذليل الصعوبات التي تعيق تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأوّل: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تأخرت الجزائر نوعا ما في الخوض في تجربة الاستثمار الأجنبي المباشر ما دفعها في الفترات القليلة السابقة لوضع استراتيجيات لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء ومنح المستثمرين الأجانب امتيازات قانونية وجبائية محسنة بذلك مناخ الاستثمار المؤثر على جذب أو طرد الاستثمار .

أوّلا: تعريف مناخ الاستثمار

- يمكن تعريف مناخ الاستثمار أنه: جملة السياسات والمؤشرات و الأدوات التي تؤثر إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرار الاستثماري، فهو يشير في مجموعه إذا ما كان هناك تشجيع وجذب وتحفيز للاستثمار أم لا.[95]
- يقصد بمناخ الاستثمار: مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات رأس المال وتوظيفه وضمن هذا الإطار هناك مجموعة مقومات متعارف عليها عالميا، حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤشرا على توافر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار، سواءً من قبل المستثمرين المحليين أو الأجانب بما يؤهل البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني.[96]
- حسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار عبارة عن مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثيرها سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية.[97]

نستخلص من التعاريف السابقة أن مناخ الاستثمار هو حصيلة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والإدارية وحتى الجغرافية،التي تترجم كمجموع المحفزات والضمانات المقدمة لجذبه واستقطابه أو كعوامل طاردة له، مشكلة بذلك بيئة الاستثمار المحددة له.

ثانيا: الإطار التشريعي(التطور القانوني) للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

قانون الاستثمار لسنة 1963: وهو أوّل قانون يتعلق بالاستثمار؛ صدر بتاريخ 26جويلية1963 حيث كان موجه لرؤوس الأموال الأجنبية التي كانت مركزة في القطاعات الثانوية غير الإستراتيجية التي كانت محتكرة من طرف الدولة مع إمكانية استرجاع وتملك حصص المستثمر الأجنبي مع التعويض العادل؛ كما نص القانون على حرية الاستثمار والمساواة أمام القانون خاصة في المجال الجبائي .[98]

---

[95] -khindria Tony,India industrial trade and budget policy,international business law journal,n03,1993,p303.

[96]-كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره،ص8.

[97]- حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية،رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد83، ديسمبر2005، ص29.

[98]- قانون رقم 63-277 الصادر في1963/7/26 المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد53، الموافق ل1963/8/2، ص744.

لكن القانون لم يطبق بشكل فعّال واقعيا لتشكيك المستثمرين الأجانب وتخوفهم من عدم الاستقرار الاقتصادي والنظام الاشتراكي المنتهج ولارتفاع التكاليف؛ أيضا لأنه ينص على إمكانية التأميم وخضوع النزاعات المحتملة للقانون والمحاكم الجزائرية.

قانون الاستثمار لسنة 1966: بعد فشل قانون 63-277 سنت الدولة الجزائرية قانون

66-284 المؤرخ في 15جوان1966 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني وأيضا الأجنبي، وقد أولى الأهمية للاستثمار من أجل التنمية الاقتصادية؛ بمعنى آخر الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر حيث ترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية للدولة والهيئات التابعة لها، أما رأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي يمكنه الاستثمار بالقطاعات الأخرى بشرط الحصول على اعتماد من قبل السلطات الإدارية، لكن هذا القانون فشل كسابقه لأنه جاء بأحكام قاسية على المستثمر الأجنبي واستقصر على الاستثمارات الوطنية .[99]

أيضا سمحت السلطات الجزائرية بمشاركة رأس المال الأجنبي في إطار شركات مختلطة كما منحت الضمانات والامتيازات المتمثلة في المساواة أمام القانون لاسيما الجبائي (المادة10) حق تحويل الأموال والأرباح الصافية(المادة11).[100]

قانون الاستثمار لسنة 1982: وهو خاص بطريقة عمل الشركات ذات الاقتصاد المختلط (شراكة رأس المال الأجنبي 49% والوطني المحلي51%) وهذا ما تميز به قطاع المحروقات للقيام بعملية البحث والتنقيب واستغلال المحروقات. وكان بمثابة خطوة لتدعيم العلاقات الاقتصادية بالمتعاملين الأجانب مع تقديم إعفاءات ضريبية وجبائية ومراقبة المستثمرين الأجانب عن طريق الرخص الممنوحة لهم .[101]

لم يأتي القانون بثماره وكانت حصيلته إنشاء شركتين مختلطتين فقط.

قانون الاستثمار 1986: جاء هذا القانون ليعدل ويتمم القانون 82-13 نظرًا لعدم قدرته على تحفيز وجلب الحجم المرغوب فيه من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في مجال المحروقات لذلك هدف القانون الجديد للتخفيف من الالتزامات التي تقع على عاتق المستثمر الأجنبي ومنحه بعض الصلاحيات بخصوص سير

---

[99]-خيرة خيالي، مرجع سبق ذكره، ص85.

[100]-الأمر رقم66-284المؤرخ في1966/9/15المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد80،الموافق ل1966/9/17،ص1205.

[101] -Maamar Boudersa,la ruine de l'economie Algerienne sous chadli,edition Rahma,1993,p117.

المشروع الاستثماري، لقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية ب51% على الأقل في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الأموال، مناصب الشغل وتكوين وتأهيل المستخدمين مقابل مشاركة الطرف الأجنبي في التسيير واتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح وما ترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به ، وتحويل بعض رواتب العمال الأجانب واعتبر أن الدولة لم تعد المسؤول المباشر على الشركات ذات الاقتصاد المختلط .[102]

وقد نجح في جذب أكثر من 30 عقدًا.

قانون 88-25المؤرخ في 12جويلية 1988: أصدرت الجزائر قانون 88-25 بالموازاة مع الإصلاحات الاقتصادية التي أدت لاستقلالية المؤسسات العمومية وهذا من أجل تحرير المؤسسات في السوق المحلية والدولية وتحميلهم المسؤولية، وهذا باتباع سياسة اقتصاد السوق المتمثلة في المنافسة من أجل البقاء؛ وتحقيق المردودية المالية (RF)فأصبحت المؤسسات العمومية تتمتع بنوع من الاستقلالية وأصبحت غير خاضعة للوصاية الوزارية، كما أصبحت غير خاضعة للقانون العام بل خاضعة للقانون التجاري، جاء في نفس السنة القانون الخاص بالتجارة الخارجية المتضمن انفتاح التجارة لجميع المؤسسات العمومية الخاصة سواءً محلية أو أجنبية ماعدا القمح.

في جويلية 1989 صدر قانون الأسعار حيث تم حساب سعر البيع على أساس التكاليف وقانون الطلب والعرض والمنافسة باستثناء بعض المواد بقيت خاضعة للنظام السابق حتى 1992 .[103]

قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض لسنة 1990: بصدور هذا القانون زال احتكار القطاع العمومي للنشاط المصرفي والمالي حيث سمح بفتح فروع ومكاتب تمثيل للبنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري، كما قام بإلغاء قانوني 82-13و83-13 اللذان حددا نسبة الشراكة المختلطة(51%،49%)

---

[102]-خيرة خيالي، مرجع سبق ذكره، ص86.

[103]-عمران بشراير، نمذجة قياسية لتأثير الاستثمار على التنمية في الجزائر، مذكرة ماجستير، المعهد الوطني للتخطيط والاحصاء، الجزائر، 2004-2005،ص67.

ومنه فتح الأبواب لكل أنواع المساهمات الأجنبية في رأس المال واعتبار البنوك التجارية كمؤسسات إقراض ودورها في تمويل القطاع العام والخاص.[104]

قانون سنة 1993: لقد صدر قانون الاستثمار وفقا للمرسوم المؤرخ في 5أكتوبر1993 قصد توفير البيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار الخاص خاصة الأجنبي منه للجزائر. فبعدما كانت الاستثمارات المختلفة حكرًا على القطاع العام جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين وتنظيمات بإقراره مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار فالقطاع الخاص محليا كان أو أجنبيا حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد عدا بعض النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة، دون الحاجة لإجراءات معقدة، إذ لا يتطلب الأمر نظريا سوى تصريح بالاستثمار في الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات، كما نص على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين سواءً عموميين أو خواص؛ محليين أم أجانب كما أجاز للمستثمرين الأجانب في إطار تسوية النزاعات المحتملة عن طريق التوفيق(اللجوء لسلطات قضائية غير السلطات الجزائية) لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وإزالة العقبات فقد منح قانون الاستثمار تحفيزات في إطار الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار.[105]

الأمر01-03 المؤرخ في20أوت2001 المتعلق بتطوير الاستثمار: بصدور الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20أوت2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار حُدِدَ النظام العام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب .[106]

حرر هذا القانون الاقتصاد وشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الهادفة للإنتاج في القطاعات الإنتاجية والخدماتية مع حماية البيئة والإقليم والسماح بتطبيق أسلوب الامتياز والرخصة في الاستثمار الأجنبي المباشر. أما الشيء الجديد هو شمول الاستثمار لعمليات الخوصصة بالإضافة لإنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار وإصدار التراخيص، تقوم بتقديم

---

[104]-القانون رقم 90-10 المواد 44-45-128-130 المؤرخ في1990/4/14 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد16، الصادر يوم1990/4/18.

[105]- كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص63.

[106]-الأمر01-03 المؤرخ في 20أوت2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد47، الصادر يوم 22أوت200، ص5.

الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار للمهتمين سواءً كانوا مقيمين أو غير مقيمين وتبلغهم بقرار قبول أو رفض منح المزايا والحوافز في مدة أقصاها 30 يومًا ابتداءً من تاريخ إيداع الطلب .

كما تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار والذي يشرف عليه رئيس الحكومة، هذا الأخير مكلف باقتراح الاستراتيجيات المناسبة لتطوير الاستثمار وتحديد أولوياته، اقتراح التدابير التحفيزية للاستثمار والفصل في الاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛ بالإضافة للفصل في المزايا التي تمنح للمستثمرين شروط الحصول عليها.[107]

الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جوان 2006: جاء هذا الأمر المعدل والمتمم للأمر المتعلق بتطوير الاستثمار 20أوت2001 الذي أتاح عدة امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب، فهو يسمح لكل مستثمر مهتم بفرص الاستثمار سواءً كان شخصا طبيعيا أو معنويا أن يقيم مشروعا استثماريا سواءً من خلال إنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي خاضع للقانون الجزائري في حدود 100% من رأس المال المقيم أو غير المقيم أو بمشاركة شخص أو مجموعة أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري أو بالمساهمة في رأس مال مؤسسة قائمة في شكل مساهمات نقدية أو عينية أو استعادة النشاطات في إطار خصخصة كلية أو جزئية.

يوفر الأمر 06-08 عدة ضمانات لحماية أي استثمار تتمثل أساسا في عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها وإمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها والمعاملة المماثلة لكل المستثمرين بالإضافة لوجود تغطية لهذه الاستثمارات من خلال المعاهدات والاتفاقيات الدولية الثنائية أو متعددة الأطراف لتشجيع وحماية الاستثمارات مع إمكانية الطعن الإداري والقانوني واللجوء للتحكيم الدولي في حالة نزاع الدولة الجزائرية والمستثمرين الأجانب.[108]

المرسوم التنفيذي رقم 08/07 المؤرخ في 11 يناير2007: المتعلق بمعاينة الدخول للاستثمارات المصرح بها بموجب الأمر 01- 03 .[109]

الأمر 09-01 المؤرخ في 22جويلية2009: المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009[110] .

---

[107]-خيرة خيالي، مرجع سبق ذكره،ص88.

[108]-خيرة خيالي، المرجع نفسه،ص89.

[109]-المرسوم التنفيذي 07-08 المؤرخ في11يناير2007، الجريدة الرسمية، العدد4، الصادرة في 14يناير2007.

الإقرار الصادر عن وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات: المؤرخ في18مارس2009 المحدد لملف التصريح بالاستثمار.

قانون المالية التكميلي: يخص الاستثمارات العمومية في إطار البرنامج الخماسي الثاني لسنة 2014/2010 بالإضافة للأمر 11-12 المؤرخ في يوليو 2011. [111]

ثالثا: الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر والهيئات المكلفة بترقية وتشجيع الاستثمار

بهدف ترقية وتنظيم أكثر للاستثمار، وقصد إزالة المشاكل أمام المستثمرين والقضاء على العراقيل أوجدت مجموعة هيئات مسهلة لعملية الاستثمار نذكر منها:

1- المجلس الوطني للاستثمار (CNI)

Conseil National de l'Investissement : هو سلطة أو هيئة حكومية أنشأت من طرف السلطات العمومية للسهر على ترقية وتطوير الاستثمار وفك الضغط على الهيئات الأخرى ومحاولة التقليل من البيروقراطية وتسهيل العمل للمستثمرين الأجانب، أسس من طرف الوزارة المكلفة بترقية الاستثمارات تحت سلطة رئيس الحكومة ويشكل من وزارات القطاعات التالية : الوزير المكلف بالجماعات المحلية؛ الوزير المكلف بالمالية؛ الوزير المكلف بترقية الاستثمارات؛ الوزير المكلف بالتجارة؛ الوزير المكلف بالطاقة والمناجم؛ الوزير المكلف بالصناعة؛ الوزير المكلف السياحة؛ والوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتهيئة الإقليم والبيئة، ويحضر رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كملاحظين في اجتماعات المجلس، يجتمع مرّة كل ثلاثة أشهر على الأقل ويقوم بما يلي:

- اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار وإجراءات تحفيزية مسايرة للتطورات.
- الفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات وتحديد المبلغ المتوقع للمخصصات الموازية الموجهة للصندوق دعما للاستثمارات.[112]

2- الوكالة **الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)**

---

[110] -الأمر 09-01 المؤرخ في 2009/7/22، الجريدة الرسمية، العدد44، الصادرة يوم 26يوليو2009.

[111] -رشيدة بن عرفة وسمية حمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص29.

[112] -أحمد يوسف عروسي، مرجع سبق ذكره، ص65.

Agence Nationale de Développement de l'Investissement :

قامت السلطات العمومية بإنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI) ووُضعت تحت رقابة وتوجيه الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تقوم بممارسة مهامها في سبعة مجالات بارزة هي :

أ- الإعلام: استقبال وإعلام المستثمرين.

ب- التسهيلات: تعرّف القواعد المعيقة لتحقيق الاستثمار، واقتراح معايير تنظيمية من أجل معالجة هذه القواعد المعيقة.

ج- ترقية الاستثمار: ترقية المحيط العام للاستثمار في الجزائر، وتحسين ودعم صورة الجزائر في الخارج.

ه- الإرشاد: تقديم النصح ومواكبة المستثمرين لدى الإدارات الأخرى خلال تحقيقهم لمشاريعهم.

و- المساهمة في تسيير العقار الاقتصادي: إعلام المستثمرين بوجود الأوعية العقارية (الأصول العقارية)، وضمان تسيير محفظة العقارات.

ز- تسيير المزايا: التأكد من أهلية الانتخاب للمزايا المتعلقة بالاستثمار المعلن عنها والتعريف بالمشاريع التي تمثل فائدة استثنائية للاقتصاد الوطني ومناقشة المزايا القابلة للتمييز في هذه المشاريع.

إضافة لما سبق الوكالة مكلفة أيضا ب:

- وضع أو إنشاء الشباك الوحيد طبقا للمادتين 23-24 رقم 01-03.
- تحديد فرص الاستثمار وتشكيل بنك معلومات اقتصادية ووضعها تحت تصرف المتعاملين.
- جمع ومعالجة والإعلان عن المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار والاستفادة من تجارب الدول الأخرى.

بخصوص سير وتنظيم الوكالة نصت المادة06 من الأمر التنفيذي 01-282 بأنه يتم إدارة الوكالة من مجلس إدارة يرأس من طرف ممثل رئيس الحكومة وتسيّر من طرف مدير عام وأمين عام .

3- الوكالة الوطنية للوساطة و ضبط العقار (ANIREF):

تكملة للمجهودات التي قامت بها السلطات العمومية في تهيئة المناخ الاستثماري وتحديدا لصلاحيات كل هيئة والقضاء على مشاكل الحصول على العقار بالنسبة للمستثمرين قامت السلطات بتأسيس الوكالة الوطنية للوسطاء والضبط العقاري بمرسوم تنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23أفريل2007، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تحت سلطة الوزير المكلف بترقية الاستثمارات من مهامها :

أ- التسيير، الترقية، الوساطة والتنظيم العقاري.

ب- الوساطة العقارية: تسير عن طريق العهدة ولحساب المالك.

ج- الملاحظة والإعلام: تعلم بكل معلومة متعلقة بالعرض والطلب العقاري والمنقولات واتجاهات السوق العقاري وآفاقه المستقبلية.

د- ضبط السوق العقاري والمنقولات: انبثاق سوق عقاري موجه للاستثمار.

وتتكون المحفظة العقارية ل (ANIREF) المنصوص عليها في المادة3 من المرسوم سالف الذكر من:

- الأصول الفائضة للمؤسسات العمومية الاقتصادية: الأراضي غير المشغلة والخارجة عن الغرض الاجتماعي وخارج نشاط المؤسسات العمومية الاقتصادية وكذا الأراضي المطروحة في السوق من قبل المؤسسات العمومية.
- الأصول المتبقية: العقارات والمباني الذاتية للمؤسسات العمومية الاقتصادية.
- الأراضي غير المخصصة أو غير المستعملة والواقعة في المناطق الصناعية.[113]

المطلب الثاني: محفزات ومعوقات تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أوّلا: محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يتوجب على الجزائر بذل جهود من أجل تشجيع الاستثمار عن طريق تحسين البيئة المحيطة من خلال حوافز جذب الاستثمار سواءً الحوافز المالية(كالتخفيضات المختلفة والإعفاءات الضريبية والجمركية الممنوحة) والتمويلية(التسهيلات الإئتمانية والقروض المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر بشروط ميسرة وهي مهمة لتأثيرها

[113]-أحمد يوسف عروسي، المرجع نفسه، ص ص66-67.

على العائد الاستثماري) ، الحوافز المرتبطة بالضمان ضد المخاطر(الضمانات المالية المتمثلة في حرية تحويل رأس المال وعوائده وتعويضات نزع الملكية والضمانات القضائية كحل النزاعات عن طريق هيئة تحكيمية)،الضمانات القضائية كحل النزاعات عن طريق هيئة تحكيمية بالإضافة للتسهيلات المختلفة كتوفير الأمن والاستقرار والمواد الأولية وتوفير اليد العاملة الرخيصة وانخفاض تكاليف النقل.

الحوافز الجبائية والجمركية في الجزائر

نص الأمر01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم بالأمر 06-08 على جملة من الحوافز الجبائية الجمركية ويمكن إدراج تلك الحوافز ضمن نظامين حسب ما هو محدد في المادتين 9و10من الأمر المذكور أعلاه.

1- النظام العام: تمنح الامتيازات في هذا النظام للاستثمارات التي تنجز في المناطق التي لا تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة وتمثل الاستثمارات المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

1-1 مرحلة الإنجاز في الآجال المتفق عليها: تستفيد الاستثمارات في هذه المرحلة مما يلي:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا الداخلة في إنجاز المشروع.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية على المقتنيات العقارية في إطار الاستثمار المعني.

2-1 مرحلة الاستغلال: تستفيد الاستثمارات المنجزة في هذه المرحلة ولمدة 3 سنوات مما يلي:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

- وفي تشريع2006 فيما يخص الرسم على القيمة المضافة حدد السلع و الخدمات المشمولة بالإعفاء سواءً كانت مقتناة محليا أو مستوردة [114].

2- النظام الاستثنائي: وتستفيد من هذا النظام المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة أو ذات الأهمية للاقتصاد الوطني لاسيما باستعمال تكنولوجيات خاصة تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة وتؤدي لتحقيق تنمية مستدامة .

تستفيد هذه الاستثمارات (المنجزة وفق الشروط المشار إليها مسبقا :في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة) مما يلي :

2-1- أثناء إنجاز الاستثمار:

- الإعفاء من دفع حقوق الملكية.
- تطبيق حق التسجيل بنسبة منخفضة قدرها اثنان في الألف في العقود التأسيسية والزيادة في رأس المال.
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الضرورية لإنجاز المشروع.
- الإعفاء من (TVA) فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا الداخلة في المشروع مستوردة أو من السوق المحلي .
- الإعفاء من الحقوق الجمركية للسلع المستوردة غير المستثناة من المزايا والداخلة في إنجاز المشروع.

2-2- بعد معاينة انطلاق الاستغلال: تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق المتطلبة لمساهمة الدولة ل10 سنوات مما يلي:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) والرسم على النشاط المهني (TAP) .
- الإعفاء من الرسم العقاري ابتداءً من تاريخ اقتنائها .

وتستفيد الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني مما يلي:

1- في مرحلة الإنجاز لمدة أقصاها 10 سنوات :

---

[114]-ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008، ص ص59-60.

- الإعفاء من الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات ذات الطابع الجبائي على الاقتناءات المستوردة أو المحلية للمشروع .
- الإعفاء من حقوق التسجيل والإشهار القانوني للملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.

2- في مرحلة الإنتاج لمدة أقصاها 10 سنوات:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم المهني.[115]

الحوافز المالية غير الضريبية

1- منحة الاستثمار: في الجزائر قانون الاستثمار 01-03 المعدل والمتمم بالأمر 06-08 لم ينص صراحة على منح هذا النوع من الحوافز.

2- تحمل مصاريف البنية الأساسية: في الجزائر تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة من تكفل الدولة جزئيا أو كليا بنفقات المنشآت الأساسية لإنجاز الاستثمار، والأمر 06-11 المؤرخ 30أوت2006 حدد شروط وكيفيات منح الامتياز والتنازل عن أراضي الدولة الموجهة لإنجاز المشاريع ويخول الامتياز الممنوح حق الحصول على رخصة بناء وإنشاء رهن رسمي لصالح المؤسسات المالية يقع على الحق العيني العقاري الناتج عن الامتياز.

3- حوافز الصرف الأجنبي: في الجزائر تنص المادة31 من الأمر 01-03 المعدل والمتمم على مايلي:

تستفيد الاستثمارات المنجزة من مساهمة رأس المال الأجنبي بواسطة عملة صعبة حرة قابلة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام ويتأكد من استيرادها قانونا من تحويل رأس المال المستثمر والعائدات الناتجة عنه كما يشمل المداخيل الحقيقية الناتجة عن التنازل أو التصفية ولو أكبر من رأس المال المستثمر بداية.[116]

حوافز مرتبطة بحقوق الملكية الفكرية

وقعت الجزائر على العديد من المعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية منها :

- اتفاقية باريس1883 لحماية الملكية الصناعية.
- اتفاقية مدريد حول التسجيل الدولي للعلامات منذ 1972.

---

[115]-ساعد بوراوي، المرجع نفسه، ص ص 60-61.

[116]-ساعد بوراي، المرجع نفسه، ص ص 67-71.

كما ضمنت تشريعاتها الداخلية تلك الحقوق والالتزامات من خلال الأمر03-05 المؤرخ في جويلية 2003المتعلقة بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، والأمر 03-07 الصادر في19 جويلية 2003 المتعلق ببراءات الاختراع حيث يحمي الاختراعات الصناعية الجديدة .

كما تعتبر الجزائر عضوا في المنظمة العالمية للملكية الفكرية منذ16أفريل1975 وتوجه للجزائر انتقادات لعدم فعالية نظام حماية الحقوق الفكرية وهذا لوجود السوق غير الرسمية (السوق الموازية)، حيث يتم اختراق أغلب البرامج ويعاد بيعها بأسعار رمزية.[117]

مدى اهتمام الدول المضيفة بتنمية الموارد البشرية ودعم القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي:سرعة نقل التكنولوجيا للدول المضيفة تعتمد على عدة عوامل منها: نمط الاستثمار(أجنبي تماما أو مشترك) وكذا القدرة الاستيعابية للعمالة الوطنية، إضافة للعلاقة بين التكنولوجيا المستوردة والربحية ومدى ملاءمة المنتجات في شكلها النهائي للسوق. [118]

تسهم الشركات متعددة الجنسيات إسهاما فعالا في نقل التكنولوجيا والمهارات المناسبة للمنشآت الصناعية في الدول المضيفة، وتتوقف درجة استفادة الصناعة من هذه التكنولوجيا على مدى قدرتها على استيعابها، ويتحدد ذلك في ضوء الكفاءات البشرية المتوفرة ومدى الاستثمار المحلي في أنشطة البحوث والتطوير الذي يعكس القدرة على التكيف مع طرق الإنتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدولة.تشمل الكفاءات البشرية القدرات الفنية والإدارية والتنظيمية، ويأتي التعليم والتدريب في صدارة العوامل المؤثرة على مستوى الموارد البشرية، فارتفاع نسبة التعليم والاهتمام بالتدريب المهني يزيد من مهارة العمالة ويؤهلها فنيا مما يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

حوافز البنية التحتية:

يعتبر توفر بنية أساسية مناسبة محددًا هاما ورئيسيا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، إذ تسهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار الخاص، فخطوط النقل الحديثة بأنواعها المختلفة تسهل من عملية الوصول داخل الدولة المضيفة وكذلك للعالم الخارجي، كما أن وجود

---

[117]-ساعد بوراوي،المرجع نفسه ، ص85.

[118] -upali kumara,investisment industrialization and TNCS in selected Asian, regional Development Dialogue, vol14,n04,1993,p17.

وسائل اتصالات ذات كفاءة عالية تمكن من سهولة وسرعة الاتصال بين فروع الشركات متعددة الجنسيات في الدولة المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم فضلا عن أنها تسهل عملية تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع والمركز .[119]

لا تقتصر مشروعات البنية الأساسية على المشروعات المادية من طرق وموانئ ومحطات كهرباء وصرف صحي وغير ذلك، بل إنها تشمل أيضا التطور المؤسسي اللازم لإدارة الاقتصاد والرفع بالإنتاجية، فالبرامج التعليمية وبرامج تحسين الصحة والعديد من البرامج الاجتماعية تسّرع من تحقيق التنمية الاقتصادية.

كما أن توفر النظام القانوني والقضائي العادل الفعّال ووجود معلومات سليمة لا يقل أهمية فهي بنية أساسية مصاحبة للبناء المادي للبنية التحتية.

- تتوفر الجزائر على شبكة طرقات برية تصل ل 104000 كلم ويصل سعر اللتر للبترين0.15 دولار، تتركز شبكة السكك الحديدية على الساحل الشمالي ترتبط بالموانئ لكن طولها لا يتعدى 4500كلم،كما تتوفر الجزائر على13 ميناءً رئيسيا 9 منها متعددة الخدمات و4 متخصصة في تصدير النفط، أيضا تملك الجزائر 15 ميناءً جويا منها 9 مطارات تستجيب للمعايير الدولية.

انتهى احتكار الدولة لقطاع الاتصالات بعد قانون جويلية2000 كما تم إعادة هيكلة القطاع بالتوجه نحو استقلالية قطاع البريد عن الاتصالات وسمح القانون باستثمار القطاع الخاص الوطني والأجنبي في هذا المجال.ارتفع معدل استخدام الهاتف في الجزائر من 5% عام2002 إلى41% عام 2006. أما الشبكة العنكبوتية وصل عدد المشتركين فيها 800000 مشترك.[120]

جدول رقم11: معيار التوصيل الكهربائي في الجزائر والمغرب

مؤشرات معيار التوصيل الكهربائي	الجزائر	المغرب
عدد ومدة الإجراءات (الوقت بالأيام)	5 إجراءات و180 يوم	5 إجراءات و49يوم
سعر الكهرباء(سنت أمريكي لكل كيلوواط ساعي)	2.6	12.8
التكلفة(%من الدخل القومي للفرد)	1335.3	1791.6

[119]-منور أوسرير وعليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد2، ص119-120.

[120]-ساعد بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 77.

مؤشر مدى موثوقية التغذية وشفافية التعرفة(0-8)	5	6

المصدر:تقرير ممارسة أنشطة الأعمال2018 على الموقعhttp://arabicdoing business.org

يتضح من خلال الجدول طول فترة إجراءات التوصيل الكهربائي في الجزائر مقارنة بالمغرب وانخفاض سعر الكهرباء في الجزائر 2.6 سنت أمريكي لكل كيلوواط ساعي (المغرب12.8)

الحوافز الطبيعية: موقع الجزائر الممتاز باعتبارها بوابة لإفريقيا يفصلها عن القارة الأوروبية البحر الأبيض المتوسط الرابط بين ثلاث قارات وهي أوّل دولة إفريقيا من حيث المساحة (اتساع حجم السوق)، تزخر بالموارد الطبيعية من غاز؛بترول ومعادن.

الانعكاسات العامة للحوافز الممنوحة:

شهدت الجزائر تطورات كبيرة من خلال عمليات الإصلاح المتواصلة التي امتدت للاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث سجلت ارتفاعا ملحوظا لم يسبق بلوغه سابقا .

فقد كشف تقرير حكومي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE) بالجزائر تجاوزت المليار دولار أمريكي منذ بداية 2005 حتى مطلع شهر جوان من نفس العام، كما ذكر التقرير الذي أعدته الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمارات أن الجزائر تمكنت من استقطاب الاستثمارات الأجنبية الموزعة على عدة قطاعات خارج قطاع المحروقات والتي أهمها قطاع تحلية مياه البحر والسياحة وأضاف التقرير أن الاستثمارات الأجنبية شملت مشروعي إنشاء مصنعين لتحلية مياه البحر في العاصمة ووهران، مشيرا أن الوكالة الدولية الأمريكية ستمول المشروعين بتكلفة 86 مليون دولار أمريكي، كما أوضحت التقارير أن الاستثمارات الأجنبية المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مع بداية2005 تناولت إنشاء 36 فندق، كما استقطبت الجزائر مشاريع استثمارية أجنبية في مجالات مختلفة(قطاع الطاقة من نفط وغاز لجانب 9 مشاريع لإنشاء محطات كهربائية في كل من العاصمة؛وهران؛سكيكدة ومصانع تحلية مياه البحر ومشاريع في مجال الصيدلة بقيمة 700 مليون أورو، وعرف قطاع السياحة تقدما من حيث استثمارات الشركة الفرنسية أكور في مجال الفندقة بإنجاز6 فنادق في مختلف المناطق السياحية في الجزائر .

وكذا واصلت (IDE) مسيرتها في التزايد المستمر لتصل لأقصاها في 2014 إلى 9904 مشروع؛ ينجر عنه توفر مناصب شغل وانخفاض معدلات البطالة. [121]

عرف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه الجزائر ارتفاعا في **2016** حيث أوضحت الندوة الأممية للتجارة والاستثمار في تقريرها أنه بعدما تم تسجيل تدفقات سلبية خلال 2015 مقدرة ب 584 مليون دولار استطاعت الجزائر جلب 1.546 مليار دولار سنة2016 كما أشارت الهيئة أن الجزائر قد وضعت قانونا جديدا حول الاستثمار وفر التحفيزات الجبائية والمنشآت الضرورية للمشاريع الاستثمارية(أي تحسين السياسات الاستثمارية) مع التحسن الأخير الذي عرفه الإنتاج النفطي.[122]

كما بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 5057 مشروعا بمبلغ 1905 مليار دج ما يعادل 17 مليار دولار، وفيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية المسجلة في إطار الشراكة بين متعاملين وطنيين وأجانب كشف المدير العام للوكالة عبد الكريم منصوري أن هذه الاستثمارات المختلطة بلغت 116 مشروعا سنة2017 بمبلغ 271مليار دج ما يعادل 2 مليار دولار.[123]

جدول رقم 12:تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر من1995-1999

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
تدفق IDE الوارد للجزائر	25	270	260	501	438

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)على الموقع www.unctad.org

لتوضيح معطيات الجدول نعرضها في الرسم البياني (الأعمدة البيانية):

---

[121]-رشيدة بن عرفة وسمية حمزاوي، مرجع يبق ذكره،ص ص50-51.

[122]-الإذاعة الجزائرية، ارتفاع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر 2016، على الموقع radio.algerie.dz/news/ar/article/20170607، تاريخ الإطلاع يوم2018/05/05، على الساعة 15h.

[123]-الإذاعة الجزائرية، تسجيل أكثر من 5000مشروع استثماري في2017، على الموقع www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180130، تاريخ الإطلاع يوم2018/5/6،على الساعة 12.00 h.

الشكل رقم3 :تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة 1995-1999

الوحدة: مليون دولار

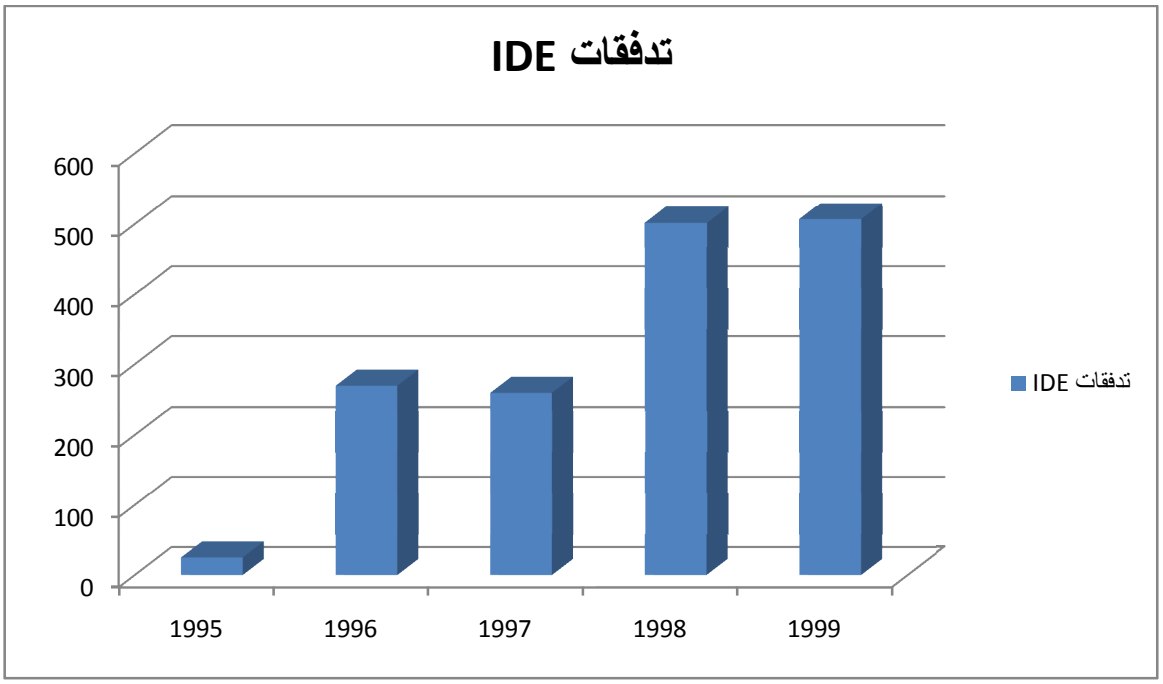

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من الشكل أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 1995 كانت شبه غائبة للوضعية الصعبة والمعقدة التي مرّت بها الجزائر من مديونية وتدهور الوضع الأمني وحالة عدم الاستقرار على مختلف الأصعدة وارتفاع درجة المخاطرة مما أثر سلبيا على جذب (IDE)، وبعد 1996 عادت الاستثمارات الأجنبية للجزائر التي توجهت أغلبها لقطاع المحروقات فبقيت بعيدة عن مستويات الاستثمار في البلدان الأخرى النامية.

جدول رقم 13: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة2000-2004

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	438	1196	1065	634	882

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الموقع www.unctad.org

نلاحظ من خلال الجدول أن الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفع بشكل ملحوظ في 2001 1196 مليون دولار بسبب الحوافز الضريبية للأمر 01-03 ثم عاد للانخفاض في 2003 ليرتفع قليلا في 2004 نتيجة بيع الرخصة الثالثة للهاتف النقال للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية.

جدول رقم 14: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد المشاريع	836	2102	4257	6538	6932	5564	5688	6077	7991	9904
الوحدة مليون دولار	1145	1888	1743	2632	2746	2301	2581	1499	1691	1488

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz ورشيدة بن عرفة وسمية حمزاوي،تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة العربي التبسي، تبسة،2016/2015،ص32

لتوضيح وإبراز البيانات في الجدول السابق نعرضها في المنحنى البياني التالي:

شكل رقم 4:تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2005-2014

الوحدة: مليون دولار أمريكي

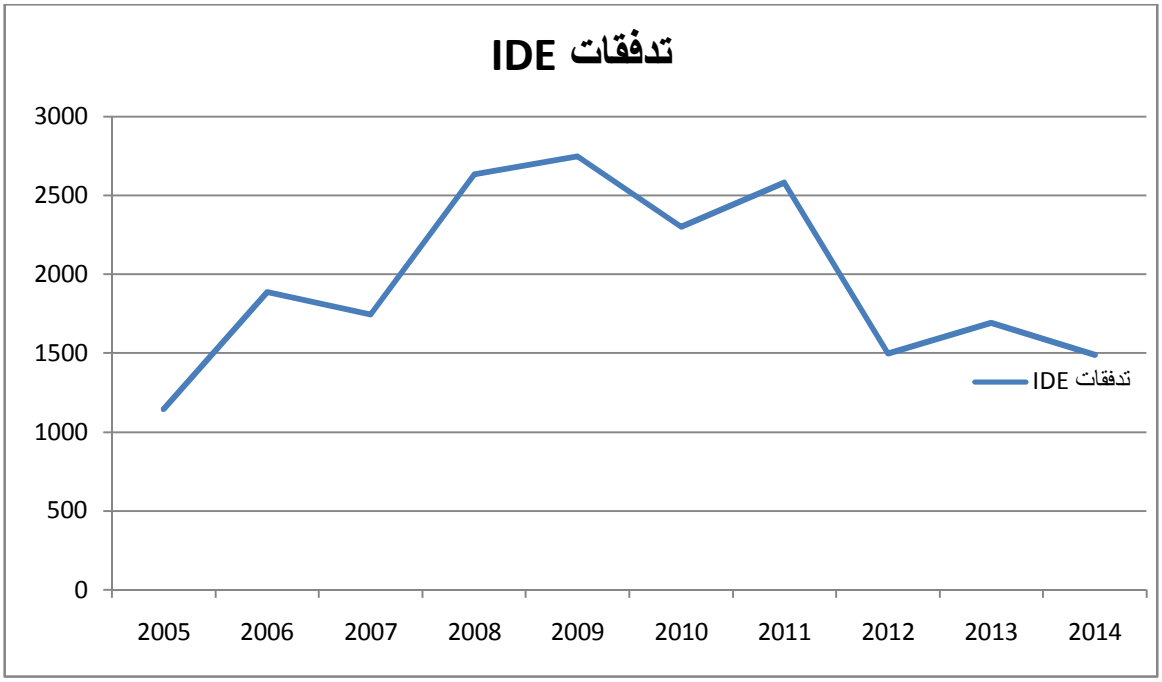

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن أزمة 2008 لم تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر حيث وصل لأعلى مستوياته في 2009 بمبلغ 2746 مليون دولار وتأرجح بعد ذلك بين الارتفاع والانخفاض، ونلاحظ انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين سنتي 2011 و2012 حيث تراجع من 2581 مليون دولار إلى 1499 مليون دولار فيبرز التذبذب المعهود الذي يعود للتغيرات الفوضوية وغير المدروسة في قرارات وقوانين الاستثمار .

جدول رقم 15: أهم الدول المستثمرة في الجزائر مابين 2012 –2016

الدولة	التكلفة بالمليون دولار	عدد المشروعات	عدد الشركات
الصين	3509	6	6
سنغافورة	3151	3	1
اسبانيا	2247	8	4
قطر	2150	2	2
تركيا	1598	2	2
ألمانيا	380	7	7
جنوب إفريقيا	350	1	1
سويسرا	293	3	3
فرنسا	268	10	8
المملكة المتحدة	234	4	3
أخرى	1093	31	31
الإجمالي	**15273**	**77**	**68**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات للنشر، الكويت،2017،ص61

نلاحظ من خلال الجدول أن فرنسا تستحوذ على أكبر عدد من المشروعات وأكبر عدد من الشركات في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر لكنها تحتل المرتبة التاسعة في قيمة هذه المشروعات حيث تحتل الصين الصدارة في تكلفة هذه المشروعات ب3509 مليون دولار، ثم سنغافورة ب 3151 مليون دولار، ثم اسبانيا ب2247 مليون دولار.

ثانيا: معوقات تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1-معوقات سياسية:

- الاستقرار السياسي: لغياب الاستقرار السياسي أثر كبير على توافد الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات خاصة، فنظرًا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات فإن أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها الكوفاس من خلال تقديرها لخطر البلاد قامت بتصنيف الجزائر من البلدان ذات الخطر جد مرتفع وقامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية وأيضا الدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها.[124]
- مرور الجزائر بعهد الاضطرابات والظروف السياسية الصعبة في فترة التسعينات جعل الجزائر تحتل المرتبة السابعة من حيث خطورة الاستثمار، أيضا تعاقب الحكومات والإطارات ذات المناصب التي لها صلة مباشرة بمراكز اتخاذ القرار المتعلقة بالاستثمار كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) .
- تعاني الجزائر من الأزمة الأمنية الحادة التي تعود بذورها الأولى لأحداث 5أكتوبر 1988* وأيضا أحداث تيقنتورين 2013**ومؤخرا أحداث عين صالح 2016 *** التي تسببت في فساد صورة الجزائر إقليميا ودوليا.[125]

معوقات اقتصادية:

- حداثة التجربة الجزائرية نسبيا فيما يخص اقتصاد السوق والصعوبات التي واجهتها في الانتقال من اقتصاد مخطط لاقتصاد السوق.
- الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط بمدى قدرة القطاع الخاص وخبرته وتجربته وعلاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب (المناولة) واستطاعته القيام بهذه العمليات وهذا القطاع لم يصل بعد للمستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل 44% من النشاط الوطني، واعتماده على الاستيراد بدل المغامرة في الاستثمار .

---

[124]–كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص56.

*:احتجاجات عارمة بسبب الوضع المعيشي المتردي وتخريب عمّ الجزائر مع تدخل قوات الجيش لقمع المتظاهرين مما خلف 169 قتيلا ومفقودين.

**:احتجاز رهائن من جنسيات مختلفة يعملون في حقل استغلال الغاز من طرف متطرفين إسلاميين منشقين على القاعدة كرد فعل على التدخل العسكري الفرنسي في مالي.

***:أعمال شغب قام بها شباب رافضين عمليات استكشاف الغاز الصخري بمدينة عين صالح أسفرت عن إصابة 40 شرطيا وحرق مقر الدائرة.

[125]–رشيدة بن عرفة وسمية حمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص56.

- عدم الفصل في وضعية المؤسسات الاقتصادية العمومية بالاستمرار أو الغلق أو الخوصصة، وجهل المستثمر الأجنبي للمستقبل الاقتصادي فتدعيم الدولة لهذه القطاعات يتناقض مع عدم التمييز بين المستثمر المحلي والأجنبي.
- عدم فعالية المؤسسات البنكية خاصة القطاع الخاص وعدم تطوره؛وكارثة بنك الخليفة؛ وفشل بورصة الجزائر تجعل المستثمرين يفضلون المحيط المالي الفعّال والمناسب.
- نقص التمويل اللازم والذي يعتبر أهم معيق للاستثمار بنسبة19.2%، مع عدم وجود برامج تمويل متخصصة.
- المنافسة غير الشرعية للقطاع الموازي الحادة وسيطرته في الجزائر على 40% من الكتلة النقدية.[126]
- مشكلة **العقار الصناعي**:حيث أن جوهر الإشكال يكمن في طول فترة رد هيئات منح القرار استغلال العقار قد تصل لسنة كاملة وتكاليفها الباهضة.
- ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار كخدمات الماء ،الكهرباء ،الغاز،خطوط الهاتف وقنوات صرف المياه.[127]

جدول رقم 16: سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر حسب تقرير مناخ الأعمال Doing Business)لسنة 2018

المرتبة العالمية في بيئة أنشطة الأعمال: 166

[126]-كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص ص 101-102.
[127]-خيرة خيالي، مرجع سبق ذكره، ص ص116-117.

المؤشر	المرتبة عالميا
بدء النشاط التجاري	145
استخراج تراخيص البناء	146
الحصول على الكهرباء	120
تسجيل الملكية	163
الحصول على الائتمان	177
حماية المستثمرين الأقلية	170
دفع الضرائب	157
التجارة عبر الحدود	181
إنفاذ العقود	103
تسوية حالات الإعسار	71

المصدر: تقرير DOING BUSINESS 2018 على الموقع arabic.doingbusiness.org

احتلت الجزائر المرتبة 166 عالميا سنة 2018 حيث فقدت 10 مراتب لتراجع مؤشر رخص البناء(المرتبة 146) ونتيجة عدم قيامها بالإصلاحات الكافية لتحسين مناخ الأعمال خاصة في مجال التجارة عبر الحدود (المرتبة181) والحصول على الائتمان(المرتبة177).

عراقيل إدارية وقانونية:

إدارية:

- **عدم** توفر **الشفافية في المصالح الجمركية:** يلاحظ في الكثير من الدول النامية وجود جهاز جمركي بيروقراطي أدى بالكثير من رجال الأعمال للرجوع بأوّل طائرة نظرًا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين، وتلعب الجمارك دورًا فعّالا للأسباب التالية:

- وجود تسهيلات جمركية ووجود مصالح جمركية تساهم في تشجيع الصادرات تحفز الأجانب للقيام بمشاريع هدفها الإنتاج بغرض الطلب المحلي والتصدير للخارج.
- احترام الجمارك للقوانين الدولية وعدم المحاباة ومتابعة المعاملات غير القانونية ومكافحة الغش والتزييف وحقوق الملكية الفكرية يساعد على ممارسة الاستثمارات في مناخ موثوق به ومقبول تسوده روح المنافسة والشفافية.[128]

- **الفساد الإداري:**انتشار مظاهر الفساد كالرشوة والوساطة والمحسوبية والتعصب.
- تعقيد النظام الإداري لاسيما من حيث انتشار البيروقراطية وتداخل الصلاحيات.
- عدم كفاءة إجراءات الترويج للفرص الاستثمارية وصعوبة الوصول للمعلومات.

قانونية:

- الغموض في بعض النصوص القانونية وإمكانية تأويلها، ضف لذلك أن القوانين عامة وغير مستقرة ما أدى لتخوف المستثمر الأجنبي من عدم تناسب قوانين الاستثمار الجزائرية مع التغيرات العالمية، مثلما قامت الجزائر بفرض رسم على الأرباح الاستثنائية Taxe sur les profits exceptionnelles ما نتج عنه نزاع مع" أناداركو" و"ميرسك" سنة 2006 *،واللجوء للتحكيم الدولي وحل النزاع أخيرا في 2012 بالتراضي لتفادي التغريم عبر القضاء.
- المستثمر الأجنبي لا يعتمد فقط على البيانات والقوانين الصادرة من الدولة إنما على الدراسات والمنشورات السنوية التي تعدها مراكز الأبحاث والمعلومات التي تعمل على ترتيب الدول"DOING BUSINESS "التي تكون في أغلب الأحيان متحيزة لخدمة مصالح الدول الكبرى.[129]

---

[128]-كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص ص104-105.

* رفعت شركة ميرسك الدنماركية على الدولة الجزائرية وشركة أناداركو الأمريكية على شركة سونطراك دعوى بعد فرض الجزائر لرسم على الأرباح الاستثنائية في أكتوبر 2006 كلما ارتفع سعر النفط فوق 30دولار للبرميل بنسبة تتراوح مابين 5-50%كحد أعلى لحماية عائداتها

المطلب الثالث: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

للاستثمار الأجنبي المباشر آفاق مستقبلية في الجزائر تسعى جاهدة لتحقيقها بالعمل على حث الشركات الأجنبية بالاهتمام أكثر بفرص الاستثمار الجزائرية.

من أجل تدعيم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التزمت الجزائر ببرنامج استثماري يهدف لتحسين المناخ الاستثماري ونذكر مايلي:

- أرغمت الجزائر للقيام بعدة إصلاحات بعد التحول للاقتصاد الرأسمالي على عدة مستويات ومجالات لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر تجسدت في إعادة تنشيط النظام المالي البنكي(عملية التطهير المالي للبنوك وخوصصتهم باقتحام القطاع الخاص للميدان المصرفي)، وخوصصة المؤسسات العمومية ،إضافة لتحرير التجارة الخارجية وإصلاحات النظام الجمركي (إلغاء حواجز الدولة للتجارة الخارجية والداخلية).[130]
- تحسين التنمية البشرية بإنشاء المنشآت التربوية والقواعد الصحية وتحسين التزويد بالماء الشروب (25 سدا)،وتزويد الريف بالغاز والكهرباء وتحسين الخدمة العمومية.
- دعم فكرة التنمية والانتعاش الاقتصادي ورسوخ فكرة الاستثمار الأجنبي الذي يرتكز على الاستثمار المحلي فتم تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بملايير الدولارات.
- تطوير اقتصاد المعرفة ودعم البحث العلمي التكنولوجي لمواجهة المنافسة.
- منح ضمانات قانونية معتبرة كإمكانية اللجوء للتحكيم الدولي المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر.
- الانضمام للتكتل الأورومتوسطي والدخول في مفاوضات من أجل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

المزايا والمؤهلات الاقتصادية المختلفة التي تميز الجزائر تلعب دورًا أساسيا في زيادة قوتها التنافسية أمام دول العالم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالموقع الاستراتيجي التي تتميز به الجزائر لقربها من الدول الأوروبية وتنوع

،وبقيت القضية في التحكيم الدولي حتى 2012 بالتوصل لاتفاق بالتراضي، إلا أن الجزائر كانت الطرف الخاسر لاستفادة الطرف الأجنبي من4 ملايير دولار كتعويض.

[129]-خيرة خيالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 117-118.

[130]-رشيدة بن عرفة، مرجع سبق ذكره،ص63.

تضاريسها واتساع مساحتها ووفرة وتنوع الموارد الطبيعية وتعدد اليد العاملة عوامل ممتازة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر شريطة المناخ الملائم لذلك، حتى يتسنى كسب ثقة المتعاملين الأجانب، ويعتبر الشريك الأجنبي الفرنسي الأول بملف الجزائر كونه ظل مستحوذا على أكثر من نصف المبادلات الاقتصادية الجزائرية مع الخارج لفترة طويلة .

الحلول المقترحة من أجل ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر:

- المساواة في المعاملة بين المستثمرين المحليين والأجانب.
- التخطيط الاستراتيجي للاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات الاقتصادية المختلفة.
- توجيه مشروعات الاستثمار الأجنبي للمشاريع الإنتاجية التي تخدم القطاعات الاقتصادية للبلد وتنميتها .
- تهيئة بيئة أعمال منفتحة، كُفأة وفعّالة مع تبسيط إجراءات تأسيس الشركات.
- الاهتمام بدعم المستثمرين والترويج للاستثمار.
- دعم الشفافية والقضاء على البيروقراطية والفساد بكل أنواعه.
- تحسين البيئة التشريعية والقانونية.
- توفير البيانات والمعلومات الاستثمارية.
- حماية المنافسة ومواجهة الاحتكار.
- تحديث الأساليب الإدارية.
- تحقيق الاستقرار بالمعنى الشامل.
- إبرام الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر لضمان السير الحسن له.[131]
- احترام نظام الضمانات والاتفاقيات التي وقعتها الجزائر مع مختلف الدول والهيئات المالية الخاصة بالاستثمارات.
- إعطاء المزيد من الحوافز والإعفاءات الضريبية للاستثمارات الإستراتيجية للتنمية.

توقعات مستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

---

[131]-رشيدة بن عرفة وسمية حمزاوي،المرجع نفسه، ص ص 64-65.

إن مستقبل الاستثمار في الجزائر زاهر حسب رأي الاقتصاديين وحسب الفرص والمؤهلات المتاحة، لكن يجب على السلطات حل المشاكل التي تعيق المستثمر عامّة والمستثمر الأجنبي خاصة، والسير بخطى ثابتة نحو الاندماج في اقتصاد السوق من خلال التكتلات كالتكتل العربي مثلا.

طبعا على الجزائر **تجاوز المشاكل الراهنة** كحل **إشكالية العقار** باعتبارها أكبر وأعقد المشاكل التي تواجه الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي وتخطي الواقع السابق بالتخفيف من الأعباء الجبائية وإشراك القطاع الخاص في تسيير المرافق والمنشآت القاعدية وإنشاء بنك معلومات حول امتيازات وضمانات وإمكانيات الاستثمار، أيضا إنشاء وكالة مهمتها دراسة تطوير المناطق والأسواق الحرة التي تعتبر من طموحات الجزائر .[132]

المبحث الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاع الصناعي الجزائري

[132]-إيمان بن عمار، مرجع سبق ذكره، ص ص124-127.

عقب مرور الجزائر بالعديد من الوضعيات المتأزمة أضحت مشاركة العنصر الأجنبي ضرورة ملحة لا يمكن صرفها أو التراجع عنها خاصة بالنسبة للقطاع الصناعي الذي يتطلب الكفاءة القصوى والتكنولوجيا العالية والخبرة الكبيرة.

المطلب الأوّل: حصة القطاع الصناعي الجزائري(خارج قطاع المحروقات) من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

تتجلى أهمية توجه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاع الصناعي الجزائري في الحاجة الماسة لهذا القطاع للمساعدة الأجنبية من حيث رأس المال الأجنبي والخبرة والتكنولوجيا العالية التي لا يمكن الاستغناء عنها

أهمية جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع الصناعي(خارج قطاع المحروقات) في الجزائر:

يتوجب على الجزائر استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع الصناعي الجزائري للضرورة القصوى لتطوير القطاع التحويلي وتنويع الأنشطة الإنتاجية في الظروف الاقتصادية الحالية حيث استمرت المنتجات النفطية في الهيمنة على النشاط الاقتصادي الجزائري بقيمة مضافة تصل إلى 42.59% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2006 مقابل 33.96% سنة 2001، حيث أنّ وزن قطاع الصناعات التحويلية في إجمالي الناتج المحلي يتناقص أكثر فأكثر بسبب الهيمنة المتزايدة للقطاع الاستخراجي وأيضا لأن الصناعات التحويلية الجزائرية تمر بمرحلة صعبة تجلت في الانخفاض المنتظم لحصة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الذي انتقل من 4.2% سنة2001 ل3% سنة 2004 ليصل إلى أقل من 2% سنة 2006.كما تعتبر مساهمة الصناعات التحويلية في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر الأضعف مقارنة بالبلدان العربية على الرغم من الاستثمارات المحلية والمختلطة الكبيرة التي أنجزتها الجزائر طيلة مراحل تنميتها الاقتصادية .[133]

حيث أكدت الدراسات التي تناولت التطور الاقتصادي للجزائر غياب التوازن بين جهود الاستثمار الكبيرة التي تم القيام بها وبين أداء المؤسسات المكلفة بإنجازها.[134]

التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات:

---

[133] –ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد، مجلة الاقتصاد والمجتمع ، العدد2008،5،ص 31.

[134] -Abdelkader sid Ahmed, un projet pour l'Algerie : éléments pour un réel partenariat euro-mediterranéen,edition publisud,1995,p75.

تتميز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المعنية بهذا القطاع بتقلباتها وعدم استقرارها .

الجدول رقم17:تطوير المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب القطاعات (1993-2001)

القطاع	عدد المشاريع	قيمة الاستثمار (بالمليون دج)	النسبة%
الفلاحة	17	9835	03
الصناعة	259	105634	37
البناء والأشغال العمومية	41	10254	04
السياحة	16	8833	03
الخدمات	86	146879	52
الصحة	03	550	00
التجارة	18	1293	01

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع www.andi.dz

ولتوضيح معطيات الجدول السابق نمثلها في الرسم البياني التالي:

الشكل رقم 5:المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة في الجزائر حسب القطاعات

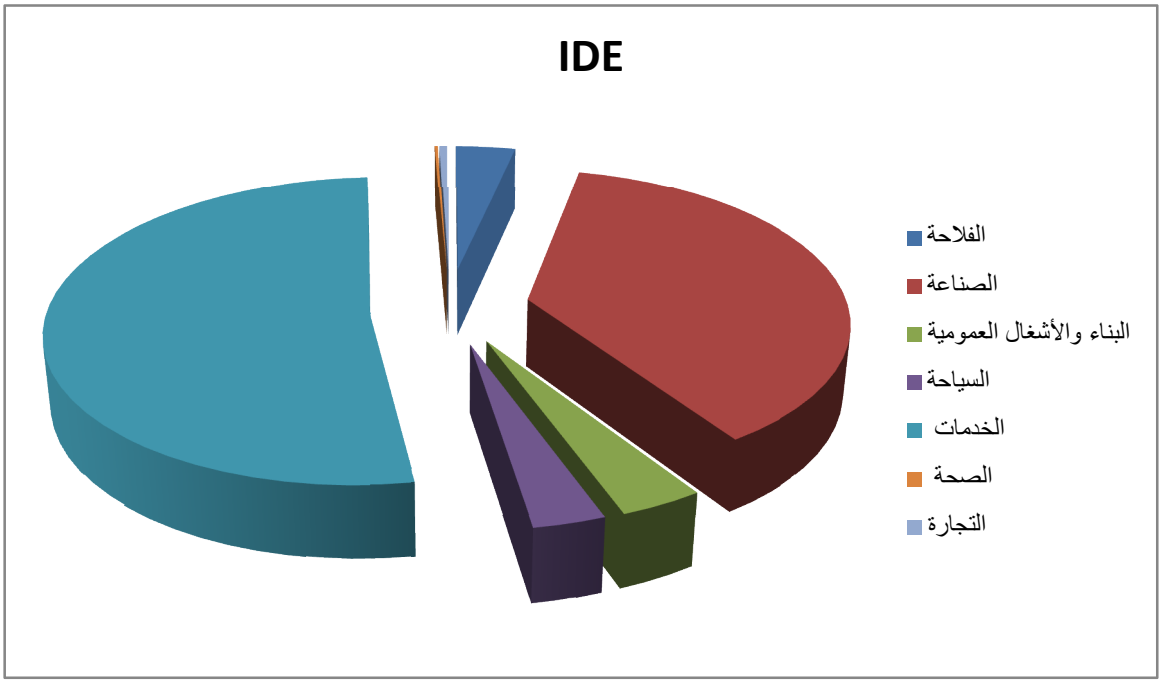

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

يتبين من الشكل بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتوزع في الجزائر على مجموع قطاعات الاقتصاد الوطني لكن بنسب متفاوتة فهناك قطاعات تستقطب نسب ضئيلة ومتواضعة من الاستثمار الأجنبي كالبناء والأشغال العمومية سجلت 4% من إجمالي قيمة الاستثمارات وهي نسبة ضعيفة بالنظر لتوجه السلطات العمومية لإشراك المستثمر الأجنبي لتطوير الهياكل القاعدية.

القطاع الصناعي والخدمي يحتلان الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بنسبة 89بالمئة من حجمها المالي في الفترة (1993-2001).

جدول رقم 18: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 1998 وحصة بعض القطاعات

القطاع	الحصة من الاستثمار الأجنبي المباشر
قطاع المحروقات	**1.18مليار دولار**
قطاع الصناعة الكيميائية	160.6 مليون دولار
قطاع الغذاء الفلاحي	43 مليون دولار
قطاع الأشغال الكبرى	23مليون دولار
قطاع الاستهلاك	9.1 ملايين دولار
قطاع السكن	7ملايين دولار
قطاع المناجم	1مليون دولار
قطاع الخدمات	0.2 مليون دولار

المصدر:شهرزاد زغيب، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق**،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر،العدد8،فيفري 2005، ص18

نرى من خلال الجدول أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات يبقى ضعيف رغم جهود السلطات بالتغيير في النصوص القانونية، فلربما ينظر للجزائر أنها اقتصاد ريعي فيستهدف الأجانب الصناعات الاستخراجية فهي جاذب رئيسي للاستثمار، إضافة لتفضيل المستثمر الأجنبي العمل في القطاع الاستخراجي ولا تميل نحو المساهمة في تطوير قطاع الصناعة التحويلية وتحقيق تنمية اقتصادية صناعية. فنجد حصة قطاع المحروقات تقدر ب1.18 مليار دولار.

- كما استولى قطاع المحروقات على 66% سنة 2004 و55% سنة 2005 من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لجميع القطاعات.[135]

الجدول رقم 19:توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب القطاع (خارج قطاع المحروقات)من2002 إلى 2010

[135]- عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 216.

القطاع	عدد المشاريع	قيمة الاستثماربالمليون دج	النسبة%
الفلاحة	1597	95831	1.42
البناء والأشغال العمومية	12155	1301105	19.34
الصناعة	7209	2598459	38.62
الصحة	566	55188	0.82
النقل	39563	1008984	15
السياحة	485	339862	5.05
الخدمات	6226	1086856	16.14
التجارة	2	37514	0.56
الاتصالات	5	204964	3.05
المجموع	**67808**	**6728763**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع www.andi.dz

نلاحظ من خلال الجدول السابق ارتفاعا في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر وهذا راجع لتحسن الوضع الأمني مع تصاعد أسعار النفط ،احتل الصدارة القطاع الصناعي بفضل الصناعات الميكانيكية والغذائية خاصة في مجال الشراكة بالإضافة لصناعة الحديد والصلب ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بسبب الاهتمام الذي توليه الدولة لهذا القطاع يليه قطاع الخدمات بنسبة 16.14 بالمئة.

كان من الممكن أن تستفيد الصناعة الجزائرية من الأزمة المالية العالمية سنة 2008 من أجل الحصول على الآلات ومستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة والقيام بشراء مصانع بأكملها خاصة من الدول الأوروبية نظرا لامتلاك الجزائر التمويل اللازم في تلك الفترة.[136]

جدول رقم 20:توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات خلال2014

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية%	القيمة بالمليون دج	النسبة المئوية%	مناصب الشغل	النسبة المئوية%
الزراعة	9	1.6	5495	0.23	619	0.54

[136]-مصطفى بودرامة و الطيب قصقاص، مرجع سبق ذكره، ص200.

البناء	95	16.84	59713	2.54	18675	16.4
الصناعة	324	57.45	1613708	68.55	63928	56.14
الصحة	6	1.06	13573	0.58	2196	1.93
النقل	19	3.37	12405	0.53	1639	1.44
السياحة	10	1.77	462619	19.65	14080	13.36
الخدمات	100	17.73	97145	4.13	11242	9.87
الاتصالات	1	0.18	89441	3.8	1500	1.32
المجموع	**564**	**100**	**2354099**	**100**	**113879**	**100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع www.andi.dz

يتضح من خلال الجدول السابق أن قطاع الزراعة مهمشا 5495 مليون دينار جزائري لضعف المحفزات بالرغم من إمكانيات هذا القطاع ، قطاع البناء أيضا تعتبر حصته ضعيفة بالنظر لاهتمام الدولة بهذا المجال، وعلى الرغم من الإمكانيات السياحية في الجزائر نسبة المشاريع لا تتعدى 1.77% وكذلك نسبة الاستثمار في الاتصالات 0.18%، والقطاع الأكثر ازدهارًا في هذه الفترة هو القطاع الصناعي.

جدول رقم21:أهم الشركات المستثمرة في القطاع الصناعي الجزائري في 2016م

الشركة	المجال	البلد	التكلفة بالمليون دولار
Indorama	تصنيع الفوسفات	سنغافورة	**3.151**
Crupo ortiz	تصنيع ألواح الإسمنت المسلح	اسبانيا	**2.209**

Taypa tekstil	صناعة النسيج	تركيا	900

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2017 على الموقع www.dhaman.org

وقعت الجزائر إتفاقية مع إندوراما وفق القاعدة 49/51% لاستغلال وتصنيع الفوسفات.

قامت الجزائر بإطلاق المصنع الجزائري الإسباني بقدرة 200 وحدة سنويا وفق قاعدة 49/51 % بين المؤسسة العمومية للبناء والأشغال العمومية « ALRECC" "ألريك" و أورتيز الإسبانية لصناعة ألواح الإسمنت المسلح لفائدة مشاريع السكن .[137]

قامت الجزائر بافتتاح أكبر مصنع للنسيج بإفريقيا بالشراكة مع "تايبا" التركية والدولة الجزائرية(شركة عمومية حكومية) في محافظة غليزان (غرب) .[138]

المطلب الثاني: أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية الصادرات الصناعية

تنويع الاقتصاد الجزائري يُحتم توسيع دائرة الاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي والخروج من التبعية الحالية للموارد البترولية ولظروف الأسواق الخارجية واعتباره وسيلة لرفع إيرادات الصادرات.

- يعتبر تنوع مصادر الدخل من مظاهر القوة الاقتصادية على عكس حال الدول التي تعتمد على سلعة وحيدة أو عدد محدود من السلع أي مصدر وحيد للدخل، حيث يعرض ما يحدث في سوق تلك

---

[137]-أورتيز الإسبانية، على الموقعwww.eco-algeria.com :// http،تاريخ الاطلاع 2018/5/28 ،على الساعة16 .

[138]- حسان جبريل،تركيا تتصدر قائمة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، على الموقعhttp://www.raialyoum.com ،تاريخ الإطلاع 2018/5/28 ، على الساعة 17.

السلعة أو الخدمة تلك الدول إلى آثار اقتصادية كبيرة تبعا لطلب العالم أو لقدرة الدولة على عرضها مما ينعكس على حجم دخل المجتمع . وهو واقع الحال الذي تعيشه الجزائر في الوقت الراهن في ظل الأزمة النفطية وكذا تقليص وفك ارتباط الاقتصاد الجزائري في الوقت الراهن في ظل الأزمة النفطية. وتشكل الصادرات الصناعية التحويلية في ظل هذا الوضع البديل الأقدر على تنويع مصادر الدخل وتجاوز التداعيات السلبية للأزمة النفطية وكذا تقليص وفك ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات الذي لازمه منذ الاستقلال. فالصادرات الصناعية تشكل جانبا مهما في الناتج المحلي الإجمالي لمعظم دول العالم، لذلك تعمل كل دولة جاهدة على تنشيط صادراتها الخارجية عن طريق إيجاد منافذ وأسواق لمنتجاتها.

إن وضعية التجارة الخارجية في المنتجات الصناعية التحويلية في الجزائر والمتمثلة في ارتفاع قيمة الواردات ومعدلات الاختراق وانخفاض قيمة الصادرات وضعف معدلات مجهود التصدير تبين بوضوح الوضعية التي يعاني منها القطاع الصناعي ومؤسساته في الجزائر وافتقاده للقدرات التنافسية لمواجهة الواردات من المنتجات الصناعية التحويلية الأجنبية في السوق الداخلي واختراق الأسواق الخارجية ويرجع هذا الضعف في تنافسية القطاع الصناعي التحويلي لجملة من العوامل:

- انخفاض الجودة، ارتفاع التكلفة، ضعف إنتاجية العمل، انخفاض قيمة العملة المحلية.
- ارتفاع الرسوم الجمركية على الواردات من المواد الأولية والمدخلات.

وبالرغم من أن الاهتمام بترقية إنتاج وتصدير المنتجات الصناعية التحويلية هو ضرورة دائمة بالنسبة للجزائر،إلا أن الانخفاض الراهن لأسعار النفط وبالتالي انخفاض المداخيل من العملة الصعبة يدفع للتفكير بشكل جدي في البحث عن سبل ذلك . وفي هذا الصدد تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي التحويلي دور جد هام حيث تشير بعض الدراسات بأن الشركات متعددة الجنسيات قد لعبت دورًا هاما في تنمية الصادرات الصناعية كما في حالة النمور الآسيوية، وتقوم تلك الشركات بهذا الدور سواءً بطريقة مباشرة من خلال تصديرها لمنتجات فروعها في الدول النامية إلى الخارج أو بطريقة غير مباشرة من خلال انتشار تقنيتها بين الشركات الوطنية في الدول النامية من خلال مساهمة تلك الشركات في رفع مستوى كفاءة إنتاجية الشركات الوطنية مما يجعل منتجات هذه الأخيرة أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية .

ويعد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مجالات المنافسة بين معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء وذلك لأهميته الكبيرة في تعزيز التنمية من خلال دوره المحتمل في تمويل خطط التنمية وتعزيز الناتج والتشغيل والتصدير ونقل التكنولوجيا وطرق الإدارة والتسويق الحديثة ، وقد زادت أهميته في الآونة الأخيرة وخصوصا مع ما يشهده العالم من أزمات مالية عالمية.

وشكل تصاعد اهتمام الدول النامية بمسألة التنافسية ولاسيما تنافسية صادراتها في الأسواق الدولية، سببا إضافيا للسعي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويرجع ذلك لمساهمة هذه الاستثمارات في الارتقاء بمستوى الصادرات وتحسين الإنتاج ، إما من خلال الاستثمار في أنشطة ذات قيمة مضافة أكبر في مجالات جديدة ،وإما بالتحول في صناعة معينة من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة المعتمدة على تكنولوجيا بسيطة وعمالة كثيفة إلى أنشطة ذات إنتاجية عالية تعتمد على معارف وتكنولوجيا رفيعة المستوى .

ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الشكلين إما صيغة الاستثمار التأسيسي بإقامة مرافق إنتاجية جديدة مثل:المكاتب، البنايات،المصانع...في حين أن الاندماجات والاستحواذات العابرة للحدود تنطوي على التملك الجزئي أو الكلي أو اندماج رأس المال ، الأصول والخصوم لمؤسسات موجودة في دولة ما عن طريق شركات متعددة الجنسيات من دول أخرى.

ويمكن للاستثمار الأجنبي التدفق على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي منها القطاع الصناعي الذي يعتبر القطاع الأهم الذي يجب على الدول المضيفة الاهتمام به عند سن القوانين والإجراءات التحفيزية.[139]

المطلب الثالث: ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر لإنعاش القطاع الصناعي

تحتل قضية الاستثمارات الخاصة عامة والاستثمارات الأجنبية خاصة مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات.

إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد المنافذ الرئيسية لإنجاح سياسة الإنعاش الصناعي والتنمية في الأمد الطويل، بعد أن لعبت هذه الاستثمارات دورا متميزا في كل من الدول المتقدمة والدول حديثة التصنيع على حد سواء. لذا

---

[139]-هشام ريغي، تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الجزائر وأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد5،OEB Publish ،الجزائر،جوان 2016،ص245-246.

تسعى الجزائر منذ فترة كبقية الدول النامية الأخرى إلى وضع السياسات التي تساعد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

غير أن حجم الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة يبقى محدودا للغاية بالنظر إلى الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار والإمكانيات الاستيعابية التي تتوفر عليها البلاد. فمعظم التقارير التي تعدها الهيئات المختلفة حول تقدير مناخ الاستثمار في الجزائر تبقى بعيدة كل البعد عن الطموحات الواعدة للاقتصاد الجزائري حيث يشير التقرير(11) الصادر عن البنك العالمي تحت عنوان "القيام بالأعمال" والذي يخص وضع الأعمال في 175 دولة عبر العالم، أن مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر لم تعرف تحسنا، ابتداءً من التسهيلات المقدمة لإنشاء المؤسسات إلى غاية فعالية القضاء في المنازعات وحماية الملكية، وكشف التقرير عن الصعوبات التي تواجه المستثمر منذ الشروع في تجسيد مشروعه الاستثماري إلى غاية تصفية الشركة، حيث ركز التقرير على البطء في تجسيد الإصلاحات الفعلية ميدانيا.إذ لم تتغير المؤشرات الأساسية بالنسبة للجزائر، خاصة بالنسبة لطول المدة التي تستغرقها كل مرحلة أو كلفة كل خطوة من الخطوات أو عدد الوثائق التي تطلب من المستثمر (يتطلب إقامة مشروع اجتياز14 إجراء وتوفير عدد مماثل من الوثائق ومدة كل مرحلة 24 يوما بكلفة تصل إلى 5.21% من قيمة الدخل الأوّلي للمشروع). وفي ظل وجود هذه العوائق تتقهقر الجزائر للمرتبة 125 في توفير شروط الاستثمار.[140]

ويمكن الاهتمام باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي التحويلي بالنسبة للجزائر في العديد من العوامل نذكر منها:

- ضعف الاستثمارات الخاصة المحلية في القطاع الصناعي التحويلي لعدد من الأسباب أهمها عدم المخاطرة باستثمار مبالغ مالية كبيرة يتطلبها هذا القطاع.
- إقامة شبكة من الروابط الأمامية والخلفية مع الشركات المحلية وشركات أجنبية أخرى، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن أن تلعب دورا جد هام كمقاولات من الباطن Sous traitance).

[140]–نصيرة قوريش، أبعاد وتوجهات أستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة الشلف ،الجزائر،العدد5،ص 99.

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تنطوي على ديون على عاتق الدولة، كما أن حدوث فشل استثماري يتحمله المستثمر الأجنبي وحده.
- خبرة الشركات الأجنبية في المجال الصناعي وامتلاكها وتحكمها في التقنيات اللازمة المستخدمة في هذا القطاع.
- توفر الشركات الأجنبية على أسواق خارجية جاهزة لتصريف المنتجات الصناعية، بالإضافة لامتلاكها الخبرة والقدرات اللازمة لاختراق الأسواق.
- بالإضافة لما سبق فهناك احتمالات كبيرة لتبني الشركات الأجنبية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات (التزامها بالقانون والمعايير الأخلاقية والدولية).[141]

المبحث الثالث: مستقبل الاستثمار الصناعي الأجنبي المباشر في الجزائر

سيبقى القطاع الصناعي حجر الزاوية لإحداث أي نهضة تنموية شاملة لبصمته الواضحة في تحقيق القيمة المضافة وما يوفره من فرص عمل للأيدي العاملة باختلاف تخصصاتها ومستوياتها مع زيادة القدرة التنافسية

[141]-هشام ريغي، مرجع سبق ذكره،ص 247.

للمنتجات الوطنية في الأسواق الداخلية أو الخارجية (الإقليمية والعالمية) في ظل العولمة مع إرساء دعائم راسخة للاقتصاد الكلي.

المطلب الأوّل: العراقيل المؤثرة على مستقبل الاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي الجزائري

يُعزى النقص في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو القطاع الصناعي التحويلي للعراقيل المؤثرة على تطورها ونجاحها في المستقبل، ومنها عدة عوامل وأسباب :

- تباطؤ في تطبيق الإصلاحات الإدارية والتشريعية الخاصة بالاستثمار عامة والاستثمار الصناعي خاصة حيث يعاني المستثمرون كثيرا من الإجراءات الإدارية الطويلة والروتينية المعقدة لاسيما عند طلب الحصول على تراخيص الاستثمار، مما يتطلب الكثير من الجهد ويؤثر سلبا على تنفيذ خطط الاستثمار لأصحاب المشاريع.
- صعوبة الحصول على قروض خاصة بالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة فبالرغم من تزايد البنوك الخاصة، تبقى البنوك الحكومية مهيمنة على السوق، الشيء الذي يقلل من التنافسية ومن وفرة وتنوع الموارد المالية.
- نقص في المعلومات والإحصاءات حول المعطيات اللازمة للاستثمار الصناعي حيث يعاني المستثمرون من نقص في الوثائق والإحصاءات في مجال الاستثمار التي تمكنهم من التخطيط العلمي السليم لمستقبل استثماراتهم.
- نقص في البنية التحتية والتجهيزات الأساسية بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في سبيل توفير الهياكل والتجهيزات والخدمات، وإنشاء مناطق حرة، إلا أنها مازالت تعتبر من أكبر المعوقات التي يعاني منها المستثمرون.[142]

المطلب الثاني: الإصلاحات المقترحة لجذب الاستثمارات الأجنبية نحو القطاع الصناعي الجزائري

ولجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للقطاع الصناعي تم اقتراح جملة اجراءات هي :

---

[142]-هشام ريغي ، المرجع السابق، ص ص 249-250.

- إلغاء تأشيرة الدخول بالنسبة للمستثمرين الأجانب.
- تبسيط الإجراءات المتعلقة بظروف إقامة المستثمرين والإطارات الأجنبية.
- وضع محلات جاهزة لأغراض صناعية أو تجارية تحت تصرفهم.
- توسيع صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وإنشاء موقع إلكتروني للوكالة يُمكّن المستثمرين الأجانب من القيام بتدابير التصريح بالمؤسسات عن بعد.
- مراجعة قانون الجمارك.
- إدماج إجراءات متعلقة بالتجارة الإلكترونية.
- إلغاء الضريبة على الفوائد المستخلصة من عمليات التصدير.
- إعطاء منح وفقا لقيمة المشروع الاستثماري الصناعي.
- منح مساعدات مالية معتبرة للصناعات الصغيرة والمتوسطة في حال قيامها بأعمال شراكة مع الأجانب.[143]
- اتباع سياسات التحرر الاقتصادي وزيادة دور القطاع الخاص وتشجيعه.
- تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي سواءً في صورة إعفاءات ضريبية أو جمركية أو ما يتصل بتسعير المنتجات أو الخدمات اللازمة للمشروع .
- تسهيل تملك المشروعات الاستثمارية للأراضي والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها، وتيسير إقامة المستثمرين الأجانب داخل الدولة المضيفة.
- توافر المرافق من طرق ومواصلات ووسائل اتصال لتسهيل النشاط الاستثماري.
- توافر الاستقرار السياسي واتساع حجم الممارسات الديمقراطية فيها.
- التأمين الكامل للمشاريع الاستثمارية من المخاطر غير التجارية مع تقرير التعويضات الملائمة في حال وقوع هذه المخاطر.
- توحيد الجهة التي يتعامل معها المستثمر، وأن تكون مقترحاته إزاء معوقات الاستثمار محل اعتبار لدى المسؤولين.
- عصرنة مناهج التعليم العام والخاص وتنظيم دورات تدريبية لتأهيل الكوادر المحلية.

---

[143]-نصيرة قوريش، مرجع سبق ذكره ،ص100.

- جعل المستثمر الأجنبي يشعر بأن سياسات الدولة المالية والنقدية والاقتصادية تتمتع بالاستقرار والبعد عن المفاجآت.[144]

المطلب الثالث: مستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السيارات

شرعت الدولة الجزائرية في إقامة مشاريع لتركيب السيارات عبر الوطن حيث باتت الجزائر الآن تمتلك 5 وحدات لتجميع المركبات وكانت التجربة الأولى مع العلامة التجارية الفرنسية رونو ثم هيونداي الكورية(مصنع بتيارت ومصنع بباتنة) ثم فولكسفاغن الألمانية ثم العلامة الفرنسية بيجو متأملة المزيد من التطور في المستقبل.

أكدت الدولة الجزائرية أن نجاح صناعة السيارات مرهون بتحقيق إدماج تدريجي حيث صرح وزير الصناعة والمناجم يوسف يوسفي بأن الهدف المنشود ليس تركيب السيارات في حد ذاته حتى ولو كان وسيلة هامة للتعلم لكن الهدف هو المساهمة الفاعلة في مسار التصنيع مع تحقيق إدماج تدريجي ، كما ذكر أن تطوير صناعة السيارات لا تنطلق من لا شيء.بما أن الشركة الوطنية للسيارات الصناعية تصنع سيارات تلقى رواجا لدى مستعميلها إضافة لتحقيقها نسبة إدماج تفوق 80 بالمئة ، واعتبر يوسفي أن الجزائر وإن لم تستفد من أحدث التكنولوجيات في هذا المجال إلا أنها اكتسبت خبرة وتجربة إلى جانب يد عاملة مؤهلة.

وذكر الوزير مصنع إنتاج الإطارات المطاطية الذي سيزاول نشاطه فضلا عن مشاريع جديدة قيد الدراسة .

وحسب الوزير فإن كل هذه العوامل تؤكد أن الجزائر لها الإمكانيات اللازمة لبعث وتطوير الصناعة المحلية التي من شأنها أن تشكل ركيزة إضافية في مسار تنويع الاقتصاد.

أيضا دعا ممثلو شركات المناولة الصناعية لربط علاقات تعاون قوي بينهم وبين مصنعي السيارات وضرورة إدماج المناولين المحليين في عملية الإنتاج التي يقوم بها المصنعون، وينشط حاليا 250 إلى 300مناول وطني في هذا المجال لكنهم مازالوا يواجهون عراقيل إدارية ووظيفية ،وتتعلق هذه العراقيل أساسا في ثقل إجراءات قانون الصفقات العمومية ووجود جو من عدم الثقة الذي يكبح نشاط المناولين من حيث تطوير إمكانياتهم وعلاقاتهم

[144]-هشام ريغي، مرجع سبق ذكره، ص ص 250-251.

بالشركات المصنعة، ولمواجهة هذا الوضع دعا المتحدث إلى تكريس سياسة حقيقية للمناولة الصناعية في البلاد.[145]

أجمع المشاركون في مناولة صناعة السيارات على ضرورة الانتقال من مرحلة تركيب السيارات إلى مرحلة التصنيع محليا، من خلال تشجيع شركات المناولة التي تنشط حاليا، وإبرام اتفاقيات شراكة بين المصنعين والمناولين لتصنيع التجهيزات التي تدخل في صناعة السيارات محليا، واعتبروا أن الانتقال من مرحلة التركيب للتصنيع ضرورية لتتحول الجزائر لدولة مصنعة للسيارات.[146]

اتخذت السلطات منذ نحو عامين قرار بوقف استيراد السيارات ضمن سياسة ترشيد النفقات بسبب تراجع المداخيل عقب انهيار أسعار النفط، وحفزت الموردين على الاستثمار في إنشاء مصانع لتركيب السيارات مع منحهم تسهيلات جمركية وإعفاءات ضريبية.

يرى بعض المحللين الاقتصاديين أن استيراد السيارات ارتفع بشكل كبير خلال 15 سنة الماضية، دون أن يضيف أي قيمة اقتصادية ولهذا فصناعة السيارات في الجزائر تحتاج فترة انتقالية توفر فرصة للمستثمرين للتموقع في السوق عبر تسهيلات قانونية وضريبية في مجال المناولة.من جانبهم ينظر بعض الاقتصاديين أن مصانع تركيب السيارات في الجزائر كانت ضربة قاصمة للاقتصاد الجزائري بسبب ضعف المفاوض الجزائري عكس الطرف الآخر الذي اكتسب الكثير من الامتيازات والمنافع. حيث أن الإجراءات الجديدة محاولة لاستدراك ما ضاع من وقت ومنافع فمصانع تركيب السيارات كان ينبغي أن يكون هدفها التصدير للخارج وقد لفت الاقتصاديون الانتباه إلى أنّ التخطيط على مدى سنوات لإنشاء صناعة للسيارات لا يمنع وزارة الصناعة من إرسال فرق مختصة للتدقيق بأسعار السيارات التي تبقى مرتفعة السعر عن نظيرتها المستوردة على الرغم من استفادة المصانع من امتيازات ضريبية وإعفاءات كثيرة دون الحاجة للحملة الإعلامية والتصريحات الحكومية ضد مصانع التركيب التي تعتبر منفرة ولا تجلب المستثمرين ومن حق الحكومة مراجعة دفتر الشروط دون المساس بمصالح هذه الشركات ويجب أن يُؤخذ في الحسبان أن نسبة الإدماج في صناعة السيارات بكل دول

---

[145]–الإذاعة الجزائرية، نجاح صناعة السيارات محليا مرهون بتحقيق إدماج تدريجي،على الموقع www.radioalgerie.dz، تاريخ الإطلاع 2018/5/29، على الساعة13.

[146]–ع.س، المناولة في صناعة السيارات، على الموقع:www.annasronline.com، تاريخ الإطلاع 2018/5/30 على الساعة14.

العالم تبدأ من الصفر، وترتفع تدريجيا من سنة لأخرى حتى تصل للنسبة الأكبر في غضون مدة لا تقل عن 10سنوات يمكن الحديث بعدها عن صناعة محلية .[147]

أيضا وجهت أصابع الاتهام إلى ما يسمى ب: les lobbies(اللوبيات) التي تضغط على الحكومة لمنع تحرير سوق السيارات لاحتكاره ورفع أسعارها في حين أن العودة لاستيراد السيارات أقل من 3 سنوات كان سيسمح بتراجع نسبي للأسعار التي كانت مرشحة للارتفاع فحجة خفض فاتورة الاستيراد واهية فهذا الإجراء يحمي مصالح مصانع التركيب دون النظر للمواطن فوضعية السوق تجعل الأسعار ترتفع بسبب كثرة الطلب وتراجع العرض. وهذا ما جعل أسعار السيارات تعرف ارتفاعا معتبرا غير مبرر لمختلف العلامات، حيث أعلن مجمع سوفاك عن زيادات تتراوح ما بين20-35 مليون سنتيم على سيارته المركبة بمصنع غيليزان، أما رونو الجزائر فقد أعلنت عن زيادات تراوحت مابين 3-10 ملايين سنتيم على سيارة سامبول الجزائرية، كما أعلن مجمع طحكوت بدوره عن زيادات تراوحت ما بين 4-11 مليون على سيارتها بيو المركبة محليا.[148]

جدول رقم22 : حجم إنتاج مجمعات تركيب السيارات

المجمع	المنطقة الصناعية	الإنتاج (سنويًا)
سوفاك(فولزفاغن) Volkswagen	سيدي خطاب غليزان	100 ألف سيارة

[147]-عبد الحميد بن محمد، معركة حكومية مع مصانع تركيب السيارات بالجزائر، على الموقع www.aljazeera.net/news/ebusiness، تاريخ الاطلاع 2018/6/1 ، على الساعة 15h.

[148]-أسامة السبع،لوبيات مصانع التركيب تضغط على الحكومة لمنع تحرير سوق السيارات، على الموقع الإلكتروني www.elmihwar.com/ar، تاريخ الإطلاع 2018/6/1، على الساعة 20 h.

مجمع طحكوت (هيونداي)Hyundai	زعرورة ولاية تيارت	100 ألف سيارة
رونوRenault	واد تليلات وهران	75 ألف سيارة
بيجوPeugeot	الكرمة وهران	100 ألف سيارة
نيسانNissan	غليزان	60 ألف مركبة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع http://www.eljazaironline.net

الأرقام والإحصائيات المقدمة تبقى توقعات بعيدة عن قدرات التركيب على المدى القصير، بل هي متوقعة في آفاق 2020-2021.

مستقبل مصانع تركيب السيارات مرهون بمدى انتهاج الشفافية في اعتماد الأسعار والانتقال نحو الصناعة بدل الاكتفاء بالتجميع، والضجة الكبيرة التي أثارتها حملة مقاطعة السيارات التي شنها ناشطون عبر الأسواق ومواقع التواصل أدت لركود سوق السيارات صاحبه إعلان مجمع "غلوبال موتورز" تخفيضات هامّة في أسعار السيارات علامة "كيا" ليبلغ السعر الابتدائي من طرازها الأكثر رواجا"بيكانتو" 139 مليون سنتيم بعد أن كان 189 مليون سنتيم، وكذلك مجمع سوفاك الذي أقر هو الآخر تخفيضات ما بين 20-47 مليون سنتيم .لكن برأي المختصين الانخفاض جاء نتيجة ضغط البنوك العمومية على مصانع تركيب السيارات التي تدين لها بقروض، فحملة المقاطعة لقيت رواجا وصدى واسع أدى لتخوف البنوك.[149]

خلاصة الفصل

تبنت الدولة الجزائرية العديد من الاستراتيجيات من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات لتنويع إنتاجها والتخلص من التبعية الحالية للموارد النفطية مع القضاء على ارتباطها بظروف الأسواق الدولية، ومن

[149]-نسرين-فتحي، انهيار أسعار السيارات جراء حملة المقاطعة وضغط البنوك، على الموقع الإلكتروني www.elwassat.com، تاريخ الإطلاع 2018/6/1، على الساعة22.

بين هذه الاستراتيجيات إستراتيجية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لتطوير القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات، ما يعني استقطاب التكنولوجيا وتأهيل المؤسسات الوطنية ووضع قاعدة صناعية تساهم في عملية التنمية الاقتصادية، لكن تطبيق هذه الإستراتيجية اصطدم بالعديد من العراقيل فعجزت الجزائر عن خلق المناخ الاستثماري الملائم رغم ميزاتها العديدة ومجهوداتها الجهيدة في منح محفزات لتطور الاستثمار الأجنبي المباشر الذي لايزال ينظر إليه نظرة تفاؤل لوجود مؤهلات ومزايا تتميز بها الجزائر عن غيرها ما يتطلب تجاوز هذه المعيقات عن طريق جملة إصلاحات كتطوير المنشآت القاعدية ومنح مساعدات مالية وتسهيلات وإعفاءات ضريبية والعمل على تحقيق الاستقرار. ولعل الوقت الراهن أحسن توقيت لتسليط الضوء على ضرورة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاع الصناعي التحويلي لما له من دور في إحداث نقلة نوعية في التصنيع بظهور صناعات غير تقليدية كصناعات التجميع خاصة تجميع السيارات التي من شأنها أن تنهض بقطاع المناولة وتضمن انتقال الخبرات والكفاءات ثم الانتقال لمرحلة التصنيع شريطة وجود رقابة وحماية هذا القطاع من تدخل اللوبيات الضاغطة التي تسعى لتحقيق مصالح شخصية على حساب المصالح الوطنية.

خاتمة عامة

لقد تزايد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر للتمويل الخارجي لتعاظم دوره في تقديم خدمات للتنمية الاقتصادية والرفع من معدلات النمو الاقتصادي، ومساهمته في التقليل من البطالة بتوظيف العمالة الوطنية ونقل التكنولوجيات الحديثة حتى أصبح مجالا للتنافس والتسابق بعد أن كان يثير ريبة الكثير من الدول. والجزائر من بين البلدان التي غيّرت من سياستها اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر فبعد أن كانت مقيّدة له أصبحت تسعى لجذبه من خلال تحسين مناخ الاستثمار ووضع تسهيلات ومحفزات بتهيئة الأرضية القانونية والتشريعية لحماية المستثمرين الأجانب. والقطاع الصناعي هو العمود الفقري لأي دولة وأفضل طريق نحو التنمية وتنويع وزيادة مصادر الدخل القومي وهو أساس بناء قاعدة اقتصادية متينة. ولطالما حاولت الجزائر تطوير القطاع الصناعي وترقيته ووضع أسس متينة له، لكن اعتمادها على الموارد البترولية قلل من اهتمامها بتنويع هياكل الإنتاج، ومع استمرار انخفاض أسعار النفط وبقائها في مستويات دنيا إثر الأزمة النفطية الأخيرة أصبح إيجاد البدائل ضرورة حتمية ما دفع المسؤولين لتشجيع القطاع الصناعي التحويلي، وكانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي أحد الخيارات التي اتبعتها الدولة في محاولاتها لتطوير القطاع الصناعي لاستغلال خبرة

الشركات متعددة الجنسيات في هذا القطاع وقدرتها على اختراق الأسوق الخارجية، وعلى الرغم من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاع الصناعي التحويلي لكنها لم تكن بالقدر الذي يحقق الأهداف المنشودة لخلق اقتصاد متطور وعليه يتوجب العمل على وضع السياسات والإصلاحات الكفيلة باستقطاب عدد أكبر من الاستثمار الصناعي الأجنبي والاستفادة منه لبناء قاعدة اقتصادية بكسب يد عاملة مؤهلة ومؤسسات ذات قدرة تنافسية عالية تخولها الاندماج في الاقتصاد العالمي، ومن خلال دراستنا توصلنا **للنتائج** التالية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر سلاح ذو حدين له آثار إيجابية يمكن الاستفادة منها وآثار سلبية يجب الحد منها.
- لا يزال القطاع الصناعي الجزائري يعتمد اعتمادا مفرطا على قطاع المحروقات ما يجعل الاقتصاد الوطني معرضا للصدمات الخارجية.
- الاستعانة بالاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي التحويلي في الجزائر أحد الحلول للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي.
- قلة الاستثمارات الأجنبية الموجهة للقطاع الصناعي التحويلي في الجزائر وسيطرة قطاع المحروقات على الحصة الأكبر.
- مساهمة ضئيلة للاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاع الصناعي التحويلي في الجزائر لعدم وجود تخطيط علمي سليم لمستقبل هذه الاستثمارات.
- تشجيع الاستثمار الصناعي يتطلب التطبيق الفعلي للقوانين والإجراءات وجدية القرارات المتخذة.
- زيادة الاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي يستلزم العمل على توفير المناخ الاستثماري الملائم.
- نجاح الاستثمار الأجنبي المباشر بقطاع السيارات في الجزائر يستوجب وجود قطاع مناولة للاستجابة لحاجيات مصانع تركيب السيارات.

من خلال الدراسة والتحليل في فصول هذا البحث تمكنا من **اختبار الفرضيات** على النحو التالي:

- الفرضية العامة: وقد برهنا على صحتها من خلال المبحث الثاني في الفصل الثالث وهو ما اتضح لنا من توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات التي لا ترقى للمستوى المطلوب ولا تحقق الأهداف المنشودة.
- الفرضيات الجزئية:

- الفرضية1: وهي مؤكدة وتمت البرهنة على ذلك في المبحث الثالث من الفصل الأوّل بذكر كل من إيجابيات ومزايا الاستثمار الأجنبي المباشر وتوضيح عيوبه ومخاطره على الدول المضيفة.
- الفرضية2: تأكدت صحة هذه الفرضية في ثنايا المبحث الثالث في الفصل الثاني بمقارنة صادرات القطاع الصناعي التحويلي وصادرات قطاع المحروقات.
- الفرضية3: اتضحت صحة هذه الفرضية من خلال دراسة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر والتطرق لمعيقاته في الجزائر ضمن المبحث الأوّل من الفصل الثالث ثم تبيان المساهمة الطفيفة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاع الصناعي التحويلي على تطور هذا القطاع المعروضة في المطلب الأول من المبحث الثاني و في المبحث الثالث من نفس الفصل.

انطلاقا من النتائج سابقة الذكر يمكن أن نقدم **الاقتراحات والتوصيات** التالية:

- الاستفادة من التجارب الناجحة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ضرورة منح تحفيزات إضافية للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي التحويلي .
- تشجيع المؤسسات المحلية في الاستثمار في القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات.
- ضرورة تدخل الدولة لتسهيل تصدير المنتجات الصناعية خارج قطاع المحروقات.
- تشجيع المناولة في قطاع السيارات لتطوير ودعم هذا القطاع والانتقال من التركيب للتصنيع.
- تهيئة البيئة الاستثمارية الداخلية بما يتماشى مع متطلبات الاستثمارات الأجنبية الصناعية يسهل من عملية الارتقاء بهذا القطاع والنهوض بقاعدة اقتصادية.

آفاق الدراسة:

لتدعيم دراستنا وتوسيع مجالها نقترح الدراسات المستقبلية التالية:

- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير صناعة الإسمنت في الجزائر.
- أثر انخفاض أسعار البترول على تطوير القطاع الصناعي التحويلي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1-أحمد سعيد بامخرمة، اقتصاديات الصناعة، دار الزهران للنشر والتوزيع، المملكة العربيةالسعودية، ط1 ،1994.

2- أحمد عارف عساف ومحمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011

3-أحمد غنيم، إنشاء المشروعات الصناعية، دار الإدارة للبحوث والتطوير والاستشارات، مصر، ط 1 ، 2008.

4-حسين عمر، الاستثمار والعولمة،دار الكتاب الحديث، مصر،ط1، 2000.

5-دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2006.

6-رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دار السلام للنشر، مصر، ط1، 2002.

7-عبد السلام أبو قحف،نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسات شباب الجامعة، مصر، ط1، 1989.

8-علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد، الأردن، 2007.

9-عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، ط 1 ، 2001.

10-فليح حسن خلف، التمويل الدولي، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط1 ، 2004.

11-محمد إبراهيم عبد الرحمن، الاقتصاد الصناعي والتجارة الإلكترونية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر،ب ط، 2007.

12-محمد الحناوي ونهال فريد مصطفى،مبادئ وأساسيات الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ب ط،2006 .

13-محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1 ، 2010

14-محمد عبد الشفيع، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، دار الوحدة للطباعة والنشر، لبنان، ط1 ، 1981.

15-محمد عبد العزيز، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر، الأردن،2005.

16-محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة(دراسة نظرية تطبيقية)، دار الجامعات المصرية، مصر، ط1.

17-محمد مطر، إدارة الاستثمارات، دار وائل للنشر، الأردن، ب ط، 2006.

18-مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، الأردن، ط2 ، 2005.

19-مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات،دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، ط2، 2005.

20-نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر، ط1، 2007.

21-هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية(الصين كنموذج)، بيت الحكمة، العراق، 2002.

22-هوشيار معروف،دراسات في التنمية الاقتصادية(استراتيجيات التصنيع وإعادة الهيكلة، دار الصفاء، عمان، ط1، 2005.

المجلات

1-السعيد بريكة ونور الهدى عمارة، استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد4، ديسمبر 2015.

2-شهرزاد زغيب، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق، مجلة العلوم الإنسانية،جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد8، فيفري2005.

3-شوقي جباري، تدويل أعمال الشركات متعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد رقم 1، 2014.

4-عبود زرقين، الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية،مجلة بحوث اقتصادية، العدد45، 2009.

5-محمد زيدان، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال(دراسة تحليلية للمكاسب والمخاطر)،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، العدد1، 2004.

6-مصطفى بودرامة والطيب قصاص،المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، الجامعة الشهيد لخضر الوادي، الجزائر، العدد 12، جوان 2017.

7-مصطفى بودرامة، سبل تحسين تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، العدد14، 2015.

8-معاوية أحمد حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد و الإدارة، العدد2، 2014.

9-منور أوسرير وعليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد2.

10-ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد5، 2008.

11-نصيرة قوريش، أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد5.

12-هشام ريغي، تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الجزائر وأهمية الاستثمارات الأجنبية في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد5، الجزائر ، جوان 2016.

الجرائد

1-الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47، الصادر بتاريخ 1991/2/6.

الملتقيات

1-محمد كبداني، التصنيع في البلدان النامية بين مطالب التنمية والمنافسة العالمية،الملتقى الوطني الأول حول: الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة، الجزائر،2012/4/23.

2-رتيبة عروب و تسعيديت بوسبعين، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر،2002/4/23، جامعة مستغانم.

3-محمد زبير، التنمية الاقتصادية والصناعية واستراتيجيات التصنيع، الملتقى الوطني الأول حول: الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة، الجزائر،2002/4/23، جامعة مستغانم.

المذكرات

1-أحمد يوسف عروسي، انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.

2-إيمان بن عمار، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية في الدول النامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة أوكلي محند أولحاج البويرة، 2015/2014.

3-خيرة خيالي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة لحالة الجزائر، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015.

4-رشيدة بن عرفة وسمية حمزاوي، تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة العربي التبسي تبسة، 2016/2015.

5-رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2007.

6-ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة.

7-عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008/2007.

8-عمران بشراير، نمذجة قياسية لتأثير الاستثمار على التنمية في الجزائر،مذكرة ماجستير، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر،2005/2004.

9-كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر،2010.

10-محمد زوزي،تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة حالة ولاية غرداية-، أطروحة ذكتوراه؟، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2010/2009.

الهيئات الرسمية

1-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت 2017.

القوانين والمراسيم

2-قانون رقم 63-277 الصضادر في 1963/7/26، الجريدة الرسمية، العدد 53، الموافق ل1963/8/2.

3-الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 1966/9/15، المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد80، الموافق ل1966/9/17.

4-القانون رقم 90-10 المواد 44-45-128-130 المؤرخ في 1990/4/14، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد16، الصادر في 1990/4/18.

5-المرسوم التنفيذي 07-08 المؤرخ في 11 يناير 2007، الجريدة الرسمية، العدد4، الصادرة في 14 يناير 2007.

6-الأمر 09-01 المؤرخ في 2009/7/22، الجريدة الرسمية ،العدد 44، الصادرة يوم 26يوليو2009.

7-الأمر 01-03 المؤرخ في 20أوت 2001المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد47،الصادر يوم 22أوت 2001.

مراجع باللغة الأجنبية

1. A.benchenhou,l'expérience algerienne de planification et developpement 62-82,opu,algerie,1982.
2. Abdelkader sid ahmed, un projet pour l'algerie :éléments pour un réel partenariat euro-mediterranéen,edition publisud ,1995.
3. Bdg and fortman ,theory of competition policy,north Holland publishing co,amesterdam,1966.

4. Bernard bellon et redha gouir,investissements directs étrangers et developpement industriel mediterraneen,edition economica,France,1998.
5. Eh chemberlin, the theory of monopolistic competition ,Harvard university press,usa,7th edition,1965.
6. Fung kc and others , foreign direct investment in china: policy trend and impact ,paper prepared for international conference on china's economy in the 21 st century,held on june 24-25/ 2002.
7. Hassan kabir,fdi: information tecknology and economic growth in mena region, economic research forum (erf) paper,2004.
8. Hill gw and jones gr,strategic management theory integrated approach,houghnton Mifflin company,usa,5th edition,1992.
9. Khindria tony ,india industrial trade and budget policy,international business law journal,n03,1993.
10. Maamar boudersa, la ruine de l'economie Algerienne sous chadli,edition rahma,1993.
11. Ocde,third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment,paris,1999.
12. Rb Sutcliff ,industry and underdevelopment,Addison Wesley, publishing company,1971.
13. Upali kumara,investment industrialization and tncs in selected asian , regional development dialogue, vol 14,n04,1993.
14. Zagda et zbigniew,the economic problems of location industrial plants spatial planning and policy ,warsaw,1974.

المواقع الإلكترونية

1. almarja.net/reating
2. arabic.doingbusiness.org
3. http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar
4. http://www.eco-algeria.com
5. http://www.raialyoum.com
6. http://www.unctad.org/f disstatistics
7. radio.algerie.dz/news/ar/article
8. www.aljazeera.net
9. www.andi.dz
10. www.annasronline.com
11. www.elmihwar.com/ar
12. www.elwassat.com

ملخص

تهدف هذه الدراسة للتعرف على الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاع الصناعي (خارج قطاع المحروقات) في الجزائر وكيفية إسهامه في النهوض بقاعدة اقتصادية، ومن أجل ذلك تم طرح السؤال الإشكالي التالي: **هل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يساهم في عملية ترقية وتطوير القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات؟ وكيف يمكنه النهوض بقاعدة اقتصادية؟** وللإجابة على السؤال المحوري استعملنا المنهج الوصفي التحليلي ، وقد قسمت الدراسة إلى 3 فصول كان الأول بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض التجارب الناجحة في جذبه، أما الثاني فكان تحت عنوان سياسات تطوير القطاع الصناعي في الجزائر، والفصل الثالث كان عنوانه واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومساهمته في تطوير القطاع الصناعي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاع الصناعي (خارج قطاع المحروقات) في الجزائر ضئيلة ولا ترقى للمستوى المطلوب بالرغم من المجهودات التي تقوم بها الدولة، وضرورة استقطاب عدد أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع وربطها بعلاقات تكاملية مع المؤسسات المحلية.

الكلمات المفتاحية

الاستثمار الأجنبي المباشر، القطاع الصناعي، قاعدة اقتصادية.

Abstract

This study aims at identifying the role played by the direct foreign investments in developing the industrial sector (outside the petroleum section) in Algeria, besides this investment's contribution in elevating an economic basis. For that, this problematic question was raised: Does the direct foreign investment in Algeria contribute in the process of progressing and evolving the industrial sector outside the petroleum section? In what way can this

investment lift the economic base? In order to answer this problematic question, we used the analytical descriptive approach. The study was divided into three chapters: the first one was entitled the direct foreign investment and some successful experiences in attracting it; the second was the policies of developing the industrial sector in Algeria and the third one was the reality of the direct foreign investment in Algeria and its contribution in promoting the industrial section. This study deduced that the contribution of the direct foreign investment in lifting the industrial sector in Algeria is so small and does not evolve to the desired level despite the state's efforts .As it deduced the necessity to attract more direct foreign investments in this section and to link them with local enterprises through integral relations.

Key words

Direct foreign investment, industrial sector, economic basis.